وزارة التـــعليم العالـــــي والبحث العلمـــي
جـــامعة 20 أوت 1955-سكيـــكدة-
كليـــة العلـــوم الاقتصاديـــة والتجاريـــة وعلـــوم التسيير

الموضوع

أثر القروض البنكية على التنمية الإقتصادية-حالة الجزائر-

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

اعداد الطالبة:
قويسم مريم

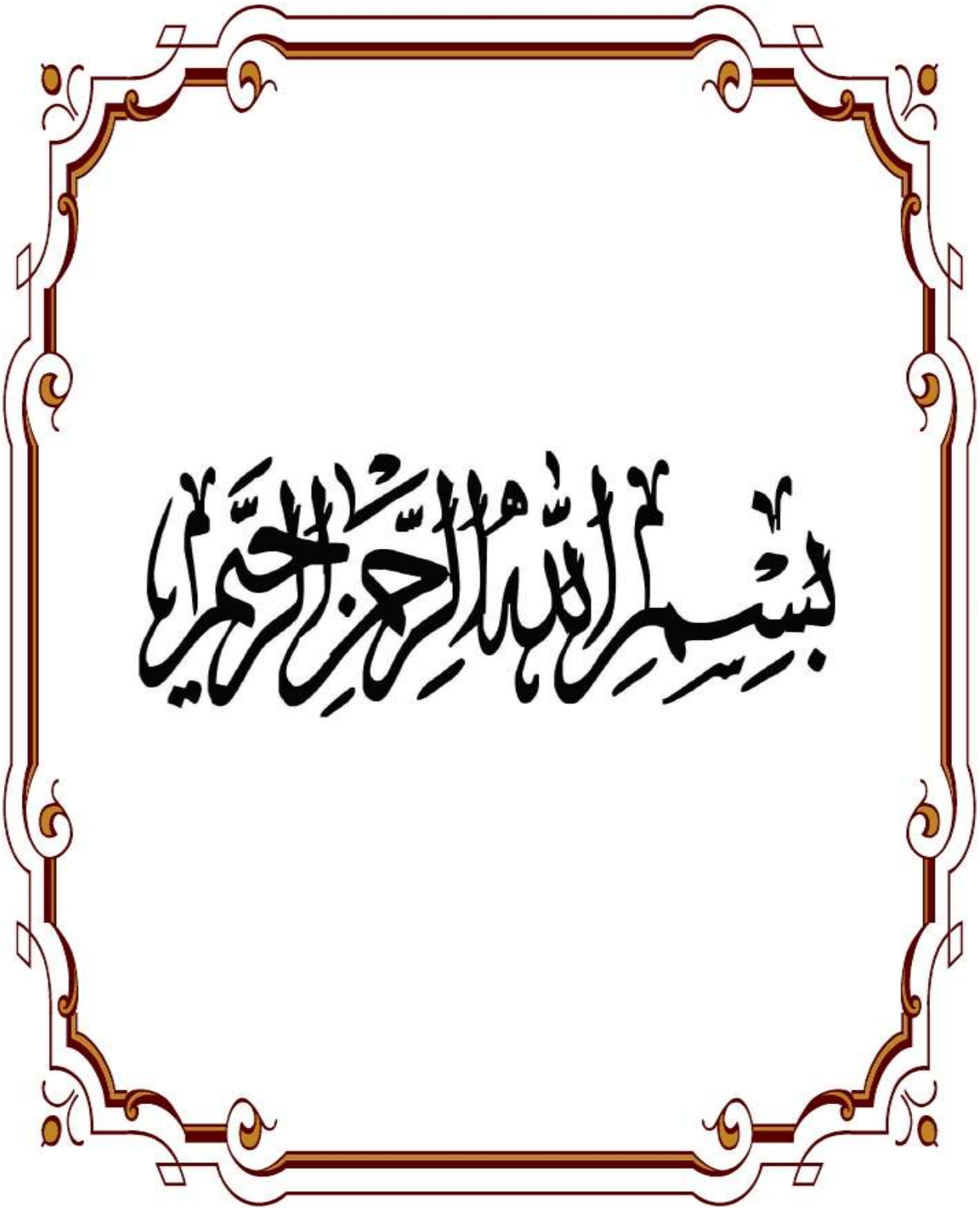
إشراف الأستاذة:
قصاص شريفة

لجنة المناقشة:

الإسم واللقب	الرتبة	الصفة
ساحلي لزهر	أستاذ محاضر-ب-	رئيسا
قصاص شريفة	أستاذة محاضرة-أ-	مقررا
ضياف علية	أستاذة محاضرة-ب-	ممتحنا

السنة الجامعية:
2018-2017

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر



WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الملخص:

تهدف هذه الدراسة بشكل أساسي إلى قياس وتحليل مدى تأثير القروض البنكية على التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2000-2016). وتميزت هذه الدراسة بإبراز ماهية القروض البنكية أنواعها ومخاطرها، إضافة إلى إبراز مفهوم التنمية الاقتصادية نظرياتها وبيان مصادر تمويلها، كما تميزت بتحليل تطور القروض والتنمية الاقتصادية خلال الفترة (2000-2016).

لتحقيق هدف الدراسة، تم الإعتماد على نموذج شعاع الإنحدار الذاتي، وهذا بعد غياب العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة استنادا إلى اختبار التكامل المشترك.

وقد تم التوصل من خلال نتائج التحليل القياسي إلى وجود علاقة سالبة بين نسبة القروض متوسطة وطويلة الأجل إلى الناتج المحلي الإجمالي وبين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، كما أثبتت نتائج اختبار السببية وجود علاقة أحادية الإتجاه تتجه من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى نسبة القروض متوسطة وطويلة الأجل إلى الناتج المحلي الإجمالي.

الكلمات المفتاحية: القروض البنكية، التنمية الاقتصادية، الناتج المحلي الإجمالي ، نموذج VAR.

Abstract:

The main objective of study is to measure and analyse the impact of bank credit on economic development in Algeria during the period (2000-2016). And this study is characterized by highlighting The nature of bank loans types and risk, in addition to highlighting the concept of economic development Theories and sources of funding, as well as the analysis of the development of bank loans and economic development during the period (2000-2016).

In order to achieve the objective of the study, it was based on Vector Auto Regressive model, this is after the absence of an equilibrium relationship between the variables of study based on the co- integration test.

It concluded from the results of the standard analysis to a negative correlation between medium and long term loans to GDP and GDP per capita, also the causality test result showed a one-way relationship moving from GDP per capita to medium and long term loans to GDP.

Keywords: bank loans, economic development, Gross Domestic Product, VAR model.

الإهـــداء

أهدي ثمرة هذا الجهد إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة إلى نبي الرحمة ونور العالمين

إلى سيد البشرية جمعاء محمد صلى الله عليه وسلم.

إلى اللذين صدق فيهما قوله عز وجل:

﴿واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا﴾.

إلى والدي الكريمين أطال الله بعمرهما.

وأهديه خاصة إلى بسمة الحياة وسر الوجود، إلى من كان دعائها سر نجاحي

وحنانها بلسم جراحي، إلى أمي حفظها الله ورعاها وأدامها فوق رأسي.

إلى كل أفراد العائلة.

مريم

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر



قال تعالى:﴿**ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه**﴾.

ويقول الرسول عليه الصلاة و السلام: «من لا يشكر الناس لا يشكر الله».

الشكر في المقام الأول لله رب العالمين الذي أمدني بنعمة الصحة ووفقني لإتمام هذه الدراسة فله الحمد والشكر حتى يرضى.

وسلام على حبيبه وخليله الأمين المصطفى عليه أزكى الصلاة والسلام.

كما أتوجه بخالص الشكر وبالغ التقدير للأستاذة قصاص شريفة لتفضلها بالإشراف على هذه المذكرة. وعلى ما قدمته من نصائح وتوجيهات.

وشكر خاص للأستاذ طيار احسن الذي كان خير عون وخير شورى فيما يتعلق بكيفية التعامل مع برنامج EVIEWS.

وأشكر كذلك لجنة المناقشة لتفضلها بقراءة وتقييم جهدي المتواضع.

وأخيرا أتقدم بالشكر إلى كل من بذل معي جهدا ووفر لي وقتا، ونصح لي قولا، أسأل الله أن يجزيهم عني خير الجزاء.

مريم

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	هيكل توزيع القروض البنكية في الجزائر (2000-2016)	63
02	تطور (PIB) و (PIB/tête) في الجزائر (2000-2016)	66
03	نتائج اختبار ديكي فولر الموسع	77
04	نتائج اختبارات الاستقرارية للبواقي	78
05	نتائج تحديد درجات التأخير	79
06	نتائج اختبار السببية	80
07	استجابة DLPIB/tête واستجابة DLCMLD	81
08	نتائج تحليل التباين	82

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

قائمة الاختصارات والرموز

المختصرات	المعنى
5C’S	The five C’S of credit
IDH	Indicateur de Development Humain
IPQL	Indicateur physique de la qualité de la vie
PIB	Produit Intérieur Brut
PIB/tête	Produit Intérieur Brut Per Capita
VAR	Vector Auto Regressive

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	نتائج اختبارات الاستقرارية للسلاسل الزمنية	97
02	التكامل المشترك ونتائج استقرارية البواقي	100
03	اختبارات نموذج VAR	104

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

فهرس المحتويات

العنوان	ص
البسملة	
الملخص باللغة العربية	
الملخص باللغة الإنجليزية	
الاهداء	
شكر وتقدير	
قائمة الجداول	I
قائمة الاختصارات والرموز	II
قائمة الملاحق	III
فهرس المحتويات	IV
مقدمة	أ-ح
الفصل الأول: الإطار النظري للقروض البنكية	25-1
تمهيد	1
المبحث الأول: ماهية القروض البنكية	2
المطلب الأول: مفهوم وأهداف القروض البنكية	2
المطلب الثاني: أهمية ووظائف القروض البنكية	4
المطلب الثالث: أنواع القروض البنكية	6
المبحث الثاني: السياسة الاقراضية -معايير واجراءات منح القروض-	10
المطلب الأول: مفهوم وأهداف وأسس السياسة الاقراضية	10
المطلب الثاني: مكونات السياسة الاقراضية	12
المطلب الثالث: معايير وإجراءات منح القروض	14
المبحث الثالث: مخاطر القروض البنكية واجراءات الحد منها	18
المطلب الأول: خطر القرض المفهوم والمصادر	18
المطلب الثاني: أنواع خطر القرض	20
المطلب الثالث: إجراءات الحد من مخاطر القروض	23

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الخلاصة	25
الفصـــــل الثـــــاني: مدخل إلى التنمية الاقتصـــــادية	50-26
تمهيد	26
المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول التنمية الاقتصادية	27
المطلب الأول: التنمية الاقتصادية تاريخ ومفهوم	27
المطلب الثاني: أهداف التنمية الاقتصادية وعناصرها	29
المطلب الثالث: مؤشرات قياس التنمية الاقتصادية	31
المبحث الثاني: نظريات ومعوقات التنمية الاقتصادية	34
المطلب الأول: نظريات التنمية الاقتصادية قبل الحرب العالمية الثانية	34
المطلب الثاني: نظريات التنمية الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية	37
المطلب الثالث: معوقات التنمية الاقتصادية	40
المبحث الثالث: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية	43
المطلب الأول: الموارد المحلية	43
المطلب الثاني: التمويل المصرفي	45
المطلب الثالث: الموارد الأجنبية	47
الخلاصة	50
الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر القروض البنكية على عملية التنمية الاقتصادية في الجزائر (2000-2016)	83-51
تمهيد	51
المبحث الأول: إصلاحات النظام المصرفي الجزائري	52
المطلب الأول: لمحة عن النظام المصرفي الجزائري قبل 1990	52
المطلب الثاني: إصلاحات النظام المصرفي الجزائري في ظل قانون النقد والقرض	56
المطلب الثالث: برامج الإصلاح الاقتصادي مع مؤسسات النقد الدولية	59
المبحث الثاني: تطور القروض والتنمية الاقتصادية في الجزائر (2000-2016)	62
المطلب الأول: تطور القروض البنكية في الجزائر (2000-2016)	62
المطلب الثاني: التنمية الاقتصادية في الجزائر (2000-2016)	65
المطلب الثالث: البرامج التنموية في الجزائر خلال الألفية الثالثة	68

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المبحث الثالث: دراسة أثر القروض البنكية على التنمية الاقتصادية في الجزائر (2016-2000)	71
المطلب الأول: توصيف النموذج ومتغيرات الدراسة	71
المطلب الثاني: أدوات التحليل والاختبارات القياسية	74
المطلب الثالث: عرض ومناقشة النتائج	77
الخلاصة	83
الخاتمة	84
قائمة المراجع	87
الملاحق	97

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر


مقدمة

إن فكرة التنمية هي فكرة قديمة جدا، ونظرا للتطورات السريعة التي تشهدها المجتمعات البشرية في مختلف أنحاء العالم، فإن التنمية أصبحت تمثل الغاية التي تسعى جل الدول النامية لتحقيقها على اعتبار أنها الخيار الرئيسي للتخلص من أزمة التخلف، من هذا المنطلق وضعت التنمية بشكل عام في المقام الأول، فرسمت لها العديد من السياسات والمخططات، وخصصت لها الموارد المالية والبشرية لتحقيق مختلف الطموحات، وتعتبر التنمية الاقتصادية عملية شاملة تمس كافة نواحي الحياة الاقتصادية والإجتماعية والثقافية...

يعتقد البعض أن أهم عقبة تقف عائقا أمام عملية التنمية الاقتصادية هي التمويل، فتنمية اقتصاد البلد مرتبطة بتمويله، وتعتبر مشكلة التمويل مسألة أساسية كون أن وفرة أو نذرة الموارد ونوعيتها يحدد هامش اتخاذ القرارات في المجال الاقتصادي.

إن تمويل التنمية في الدول النامية يعتمد بشكل كبير على النظام المصرفي والذي يعتبر العمود الفقري لأي اقتصاد بفعل الوظائف التي يقوم بها، فهو يمثل المصدر الرئيسي في القيام بالوساطات المالية المختلفة اللازمة في عمليات التنمية، ولهذا أحاطت النظم الاقتصادية المعاصرة هذا القطاع برعاية خاصة تمثلت في التشريعات والسياسات التي تهدف لحمايته وتقويته ودعمه، ويبرز الدور الذي يقدمه النظام المصرفي في عملية التنمية الاقتصادية من خلال توفير القروض اللازمة للمشاريع التنموية وبالتالي رفع معدلات النمو الاقتصادي.

ويعتبر منح القروض نشاط مالي غاية في الأهمية له تأثير متشابك الأبعاد على الاقتصاد الوطني، وعليه يتوقف نمو ذلك الاقتصاد وارتقاءه، ولكنه في ذات الوقت يعتبر أداة حساسة قد تؤدي إلى أضرار بالغة الأهمية في الاقتصاد إذا لم يحسن استخدامها. ومن جانب آخر تعتبر القروض البنكية الإستثمار الأكثر خطورة على ادارة البنك نظرا لما يتحمله من مخاطر قد تؤدي إلى إنهياره، وفي نفس الوقت الإستثمار الأكثر جاذبية والذي من خلاله يمكن تحقيق الجزء الأكبر من الأرباح، وبدونه تفقد البنوك دورها كوسيط مالي في الاقتصاد.

إن عملية تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر تتم عن طريق القطاع المصرفي الذي يعد بأجهزته القلب النابض للاقتصاد الوطني، من خلال قيامه بتجميع المدخرات والاستثمار في كل المجالات، ثم القيام بأعمال الوساطة المالية التي تعتبر كهمزة وصل بين أصحاب الفوائض لتوظيف فوائضهم وأصحاب العجز لتلبية حاجياتهم إلى التمويل، والمهمة الرئيسية لهذه الوساطة هي تدبير التمويل اللازم، يضاف إلى ذلك الدور الذي يلعبه في رسم وتنفيذ مختلف السياسات المالية والاقتصادية وفي اتمام الإصلاحات الهيكلية.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

ومن أجل النهوض بالتنمية الاقتصادية كان لزاما على الجزائر إحداث تغييرات جذرية في القطاع المصرفي واصلاح المنظومة القانونية الخاصة به، إدراكا منها لفعاليته ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية.

كما أن الجزائر ولتدارك التأخر الحاصل في مجالات التنمية الموروث عن مختلف الأزمات الاقتصادية والأمنية، ركزت على حركية الإستثمار لبعث النمو من جديد، مع بداية الألفية الثالثة من خلال برامج الإستثمارات العمومية فانطلقت من برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي مرورا بالبرنامج التكميلي لدعم النمو وصولا إلى برنامج توطيد النمو الاقتصادي، كما شرعت في تنفيذ برنامج تنموي آخر تحت مسمى برنامج التنمية الخماسي على أمل الإنتهاء منه سنة2019.

➢ إشكالية الدراسة

يعد تطور الجهاز المصرفي أحد أهم المقاييس التي تقاس بها أي تنمية اقتصادية، وفي الجزائر تلعب البنوك دورا هاما في الحياة الاقتصادية. ويتمثل هذا الدور في منح القروض، فالبنـــوك تقوم بدور الوسيط بين أصحاب الفوائض الماليـــة الراغبين في إستثمار فوائضهم وأصحاب العجز المالي الراغبين في اقتراض تلك الفوائض.

على ضوء ما تقدم يمكن إبراز إشكالية الدراسة من خلال طرح التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى مساهمة القروض المقدمة من القطاع البنكي في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في الجزائر؟

يتفرع عن هذا التساؤل مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

- ✓ فيما تتمثل أهمية القروض البنكية؟
- ✓ ماهو أهم مصدر من مصادر تمويل التنمية الاقتصادية؟
- ✓ هل توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين القروض متوسطة وطويلة الأجل وبين التنمية الاقتصادية؟

➢ فرضيات الدراسة

تقوم الدراسة على الفرضيات التالية:

- ✓ تعمل القروض البنكية على ترشيد الاستهلاك؛

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

- ✓ تتحدد أهمية مصدر التمويل اعتمادا على وفرته أو نذرته؛
- ✓ توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين القروض متوسطة وطويلة الأجل وبين التنمية الاقتصادية.

➢ أسباب اختيار الموضوع

إن من الأسباب الذاتية لاختيار الموضوع هو الرغبة في الإطلاع من أجل اضافة الجديد للبحث العلمي، كما أنه يندرج ضمن مجال التخصص. ومن الأسباب الموضوعية أن التنمية الاقتصادية تعتبر الشغل الشاغل والهدف الذي تسعى إليه معظم الدول النامية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وتحاول هذه الدراسة ابراز الدور الذي تلعبه التنمية الاقتصادية في رفع معدلات النمو وتحسين مستوى المعيشة. كما أن نشاط المؤسسات والهيئات في الوقت الحاضر يعتمد بصفة أساسية على القروض، لذا كان يستلزم القيام بدراستها من أجل ابراز أهميتها في الاقتصاد وفي العملية التنموية.

➢ أهمية الدراسة

يستمد البحث أهميته من المكانة التي تحتلها التنمية في الاقتصاد الجزائري ومن الدور الذي تلعبه القروض في تحقيق هذه التنمية، كما تتجلى أهمية الدراسة من خلال إبراز مجهودات الجزائر في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية. حيث تأتي هذه الدراسة في فترة تميزت ببرامج الاستثمارات العمومية، هذه الأخيرة تعمل على تحقيق الاستقرار والنمو في الدولة.

➢ أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة بشكل عام إلى:

- ✓ التعرف على القروض البنكية وأنواعها ومخاطرها؛
- ✓ تسليط الضوء على التنمية الاقتصادية ونظرياتها؛
- ✓ إبراز الدور الذي تلعبه القروض كمحرك أساسي لعملية التنمية؛
- ✓ معرفة طبيعة العلاقة ما بين القروض والتنمية الاقتصادية.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

ويشكل خاص تهدف الدراسة إلى:

- ✓ اختبار وتحليل العلاقة بين القروض البنكية والتنمية الاقتصادية في الجزائر وذلك من خلال دراسة تأثير القروض البنكية على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2000-2016).

➢ حدود الدراسة

- ✓ **الحدود الزمانية:** تمتد فترة الدراسة من 2000 إلى غاية 2016 وفي هذه الفترة عرف النظام المصرفي الجزائري تعديلات على مستوى قانون النقد والقرض، كما شهد الاقتصاد الجزائري تطبيق البرامج التنموية؛
- ✓ **الحدود المكانية:** تم اجراء هذه الدراسة على مستوى الاقتصاد الوطني الجزائري.

➢ المنهج والأدوات المستخدمة في الدراسة

نظرا لطبيعة الموضوع فقد تم استخدام عدة مناهج:

- ✓ **المنهج الوصفي والتحليلي:** وذلك لوصف وتحليل ظاهرتي القروض والتنمية الاقتصادية؛
- ✓ **المنهج التاريخي:** وذلك لسرد الإصلاحات في المنظومة البنكية الجزائرية؛
- ✓ **المنهج القياسي:** من خلال الإعتماد على برنامج EVIEWS 8 في دراسة العلاقة ما بين القروض والتنمية الاقتصادية.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

➢ **الدراسات السابقة**

أ-الدراسات المحلية:

1-جمعون نوال، دور التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005.

هدفت هذه الدراسة إلى ادراك مفهوم التنمية الاقتصادية ومصادر تمويلها، عرض أسلوب التمويل المصرفي الذي اعتمده الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال مرحلتين أساسيتين هما مرحلة التخطيط المركزي ومرحلة الانفتاح، واعتمدت الدراسة على مزيج من المنهج التاريخي والوصفي والتحليلي.

وتوصلت الدراسة إلى أن أهم ما تقوم عليه عملية التنمية هو تكوين رأس المال الذي يتطلب تجميع الموارد واستخدامها لتمويل مختلف القطاعات الاقتصادية، وأهم مشكل يقف أمام التنمية الاقتصادية هو مشكل التمويل، حيث أن عملية التنمية الاقتصادية ليست بالعملية السهلة، فهي تتطلب مجموعة من المصادر لتمويلها ومن بينها التمويل المصرفي الذي يعتبر أهم عنصر تتطلبه التنمية الاقتصادية في الجزائر، وإن مواكبة التطور التكنولوجي تفرض على المصارف إعادة النظر في المناهج والأساليب المعتمدة.

2-علي بطاهر، اصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006.

هدفت الدراسة إلى التعرف على السياسات الاقتصادية المتبعة خلال الإصلاحات الاقتصادية، إبراز علاقة السياسة الإئتمانية بالسياسة الاقتصادية والمالية في الاقتصاد الجزائري، التعرف على دور الإصلاحات المصرفية في تهيئة المناخ لعمل السياسة الإئتمانية للقيام بدورها الهام والمساهمة في عملية التنمية والإنعاش الاقتصادي، واعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي والمنهج الإحصائي، وفرضت الدراسة أن تطور الودائع المصرفية كوعاء إدخاري في النظام المصرفي لا يرتبط بأي متغيرات مثل سعر الفائدة أو نسبة الإحتياطي أو عدد الوحدات المصرفية أو حجم البنك أو الخدمات المصرفية في عمومها.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

توصلت الدراسة إلى ضرورة الإصلاح الاقتصادي لإنجاح الإصلاح المالي، وتميزت بتقسيم البحث إلى دالتين الأولى إئتمانية والثانية إنتاجية، هذا مكن من اختبار الفرضيات بسهولة لمعرفة مدى ارتباط النمو الاقتصادي بالتمويل المصرفي.

ب-الدراسات العربية:

1-لطيفة محمد سليمان، أثر التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية دراسة حالة بنك النيلين للتنمية الصناعية (1999-2005)، مذكرة ماجستير في الدراسات المصرفية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2009.

استهدفت الدراسة تسليط الضوء على أثر التمويل المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية، فتعرضت للدور الهام الذي تلعبه المصارف في تجميع الودائع والمدخرات ثم اقراضها لصغار المنتجين، وكذلك تمويل الإستثمار الذي بدوره يساعد في خلق فرص عمل جديدة وبالتالي يساعد في القضاء جزئيا على الفقر والبطالة. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي مع دراسة الحالة بنك النيلين للتنمية الصناعية.

وقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

- ✓ تركز البنوك السودانية بصورة أساسية على الربحية ولا تدعم فئات المجتمع المحتاجة لذلك إلا في إطار ضيق؛
- ✓ تعاني الفئات الصغيرة من شح التمويل وانعدام الفرصة المتاحة للتمويل وزيادة الدخل؛
- ✓ غياب دور مؤسسات تجميع المدخرات وتنظيم اقراضها أدى الى زيادة حجم المكتنزات وبالتالي انخفاض المدخرات وسوء توجيهها إلى نواحي الإستثمار؛
- ✓ عدم انتشار الوعي الإدخاري وعدم معرفة وإدراك أفراد المجتمع لأهميته في التنمية الاقتصادية، أثر على حجم الودائع فلم تأخذ المدخرات مسارها الصحيح و لم يتم وضعها في الأوعية الإدخارية؛
- ✓ تأخذ البنوك السودانية إتجاها تراجعيا في دعم التمويل التنموي الصناعي وتتجه نحو التمويل قصير الأجل؛
- ✓ أكدت عينة البحث أن التمويل لا يتم إلا في ظل وجود الضمانات سواء كانت عقارية أو عينية أو شخصية.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

2-مرام تيسير مصطفى الفرا، دور القطاع المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية الفلسطينية (1995-2011)، مذكرة ماجستير في اقتصاديات التنمية، الجامعة الاسلامية، غزة، 2012.

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهمية القطاع المصرفي الفلسطيني ومدى مساهمته في الاقتصاد الفلسطيني، وتحديد العوامل المؤثرة على حجم الإئتمان المصرفي كأحد أوجه التمويل المصرفي، وقياس حجم الإئتمان الممنوح من القطاع المصرفي إلى الاقتصاد الفلسطيني.

وقد توصلت الدراسة أن هناك علاقة سببية بين كل من الإئتمان المصرفي وحجم الناتج المحلي أي أن كل منهما يؤثر بالآخر على الرغم من أن الناتج المحلي الإجمالي يؤثر بنسبة أكبر في الإئتمان المصرفي، حيث تبين من خلال الدراسة أن كل زيادة في الناتج المحلي الإجمالي ستؤدي إلى زيادة الإئتمان المصرفي بنسبة 1.56%، في المقابل إذا زاد الأئتمان المصرفي بنسبة 1% فإن ذلك يعمل على زيادة الناتج المحلي بنسبة 19% فقط، أي أن الإئتمان المصرفي يؤثر ايجابا ولكن ليس بالمستوى المطلوب الذي يكفل تحقيق التنمية الاقتصادية.

الدراسات الأجنبية:

1-Lamido Sanusi, Banks in Nigeria and national economic development, a critical review, 2011.

عبارة عن مقال وقد قام بدراسة نظرية لدور القطاع المصرفي وأثره على التنمية، أوضحت هذه الدراسة أن التنمية الاقتصادية تشجع على زيادة الكثافة الإنتاجية في الاقتصاد، عن طريق استخدام أمثل للموارد المتاحة وذلك لمنع الوقوع في أزمات تعيق زيادة الإستثمار وتقليل التكاليف، وهنا يلعب القطاع المصرفي دور مهم في تشجيع النمو الاقتصادي من خلال قيامه بمهمة الوساطة المالية. فالبنوك تقوم بتوفير كفاءات ذات خبرة، وتوفير بيئة مواتية لتنفيذ السياسات الاقتصادية المختلفة والتي تهدف إلى تحقيق نمو بمعدل مستقر في الاقتصاد واستقرار في سعر الصرف وميزان المدفوعات.

- **تقسيم الدراسة**

لمعالجة هذا الموضوع والإحاطة به من كل جوانبه تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة، وتضمنت فصول الدراسة مايلي:

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

- ✓ **الفصل الأول** والذي جاء بعنوان الإطار النظري للقروض البنكية، وتم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، تناول المبحث الأول ماهية القروض البنكية، فيما خصص المبحث الثاني للسياسة الاقراضية –معايير وإجراءات منح القروض–، أما المبحث الثالث والأخير فتناول مخاطر القروض البنكية وإجراءات الحد منها.
- ✓ **الفصل الثاني** والموسوم بعنوان مدخل إلى التنمية الاقتصادية، وتم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، تناول المبحث الأول مفاهيم أساسية حول التنمية الاقتصادية، وتضمن المبحث الثاني نظريات ومعوقات التنمية الاقتصادية، فيما تناول المبحث الأخير مصادر تمويل التنمية الاقتصادية.
- ✓ **الفصل الثالث** جاء تحت عنوان إلى دراسة قياسية لأثر القروض البنكية على عملية التنمية الاقتصادية في الجزائر(2000-2016)، وتم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، تناول الأول إصلاحات النظام المصرفي الجزائري، بينما خصص الثاني لدراسة تطور القروض والتنمية الاقتصادية في الجزائر (2000-2016)، وجاء المبحث الأخير تحت عنوان قياس أثر القروض البنكية على التنمية الاقتصادية في الجزائر (2000-2016).

➢ صعوبات الدراسة

من بين الصعوبات التي اعترضت الدراسة صعوبة الحصول على المراجع حول موضوع الدراسة، بالإضافة إلى صعوبة الحصول على الإحصائيات التي تخدم موضوع الدراسة والتي غالبا ما تتعارض حسب مصدرها، نظرا لاختلاف طرق القياس والتقدير والحساب.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر


الفصل الأول:
الإطار النظري
للقروض البنكية

تمهيد:

من أهم الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك هي القروض البنكية، والتي تعتبر عصب الحياة الاقتصادية لأي دولة. وهذه القروض موجهة أساسا لتمويل احتياجات قصيرة الأجل تسمح بمواجهة النفقات، وعجز الخزينة. كما يمكن أن توجه أيضا لتمويل المشاريع الاستثمارية التي تسمح بتطوير قدرات المؤسسات، حيث تسعى البنوك من خلالها إلى تحقيق الأرباح.

غير أن البنوك تتعرض لمخاطر كثيرة ومتنوعة عند منحها للقروض، مما يفرض عليها وضع سياسة اقراضية على درجة عالية من الدقة من أجل تفادي المخاطر أو تقليلها.

من خلال ما سبق تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، تناول المبحث الأول ماهية القروض البنكية، فيما خصص المبحث الثاني للسياسة الاقراضية –معايير وإجراءات منح القروض–، أما المبحث الثالث والأخير فتناول مخاطر القروض البنكية وإجراءات الحد منها.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المبحث الأول: ماهية القروض البنكية

إن القروض البنكية هي من أكثر مجالات الاستثمار جاذبية للبنوك، وذلك نظرا لارتفاع العوائد المتولدة عنها مقارنة بالاستثمارات الأخرى. لذا تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب، تطرق المطلب الأول إلى مفهوم وأهداف القروض البنكية، وتناول المطلب الثاني أهمية ووظائف القروض البنكية، وخصص المطلب الثالث لأنواع القروض البنكية.

المطلب الأول: مفهوم وأهداف القروض البنكية

إن التمويل عن طريق القروض يعتبر عنصرا أساسيا لتحقيق الأهداف المسطرة لكل سياسة اقتصادية.

أولا: مفهوم القروض البنكية

لغة: ما تعطيه غيرك من مال على أن يرده إليك.[1]

إصطلاحا: كلمة قرض يقابلها في اللغة الانجليزية Credit [2] كما ترجع إلى الكلمة اللاتينية Credere التي تعني منح الثقة Faire confiance على اعتبار أن الثقة هي أساس كل قرار قرض.[3]

أما من الناحية الاقتصادية فالقروض لها تعاريف عديدة تختلف في مضمونها حسب وجهة نظر الكاتب.

هناك من يعرفها على أنها: "من أفعال الثقة بين الأفراد ويتجسد القرض في ذلك الفعل الذي يقوم بواسطته شخص ما هو الدائن(ويتمثل هذا الشخص في حالة القروض البنكية في المصرف ذاته) بمنح الأموال (بضاعة أو نقود..) إلى شخص آخر هو المدين أو يعده بمنحها إياه أو يلتزم بضمانه أمام الآخرين، وذلك مقابل ثمن أو تعويض هو الفائدة".[4]

كما تعرف بأنها: "تلك الخدمات المقدمة للعملاء والتي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصاريف

---

[1] عيسى مومني، المنار قاموس لغوي عربي-عربي، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2008، ص494.

[2] عبد المعطي رضا أرشيد و محفوظ أحمد جودة، ادارة الائتمان، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 1999، ص31.

[3] عبد الحق أبو عتروس، الوجيز في البنوك التجارية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر،2000، ص38.

[4] الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة السادسة، الجزائر، 2007، ص55.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة وتدعم تلك العملية بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للبنك استرداد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد بدون أية خسائر".[1]

وتعرف كذلك: "القرض هو مبادلة مال حاضر بوعد وفاء (تسديد أو دفع)مقبل، أي أن يتنازل أحد الطرفين مؤقتا للطرف الآخر عن مال، على أمل استعادته فيما بعد والذي يدعو إلى هذا إنما هي الثقة".[2]

من خلال التعاريف السابقة الذكر يمكن صياغة التعريف التالي:

القرض هو عملية يقوم بمقتضاها شخص بمنح أموال إلى شخص آخر هو في حاجة إليها ويتعهد هذا الأخير برد الأموال مع دفع فائدة لقاءها وذلك خلال فترة زمنية متفق عليها.

مما سبق نستنتج أن كل عملية قرض حتى تكون كذلك يجب أن يتوفر فيها عنصرين:[3]

- ✓ الثقة: فالدائن لديه ثقة في أن المدين سوف يقوم بالتسديد في الموعد المحدد؛
- ✓ ضرورة وجود فجوة زمنية ما بين منح الأموال وما بين استرجاعها.

ثانيا: أهداف القروض البنكية

تسعى البنوك من وراء منح القروض إلى تحقيق الأهداف التالية:[4]

- ✓ تحقيق عائد مقبول ومناسب بالنسبة للبنك؛
- ✓ تغطية العجز المالي للجهة طالبة القرض؛
- ✓ تنمية نشاط البنك بصورة مستمرة في إطار المساهمة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية وفقا للخطة العامة للدولة؛
- ✓ تحقيق بعض الأهداف الاجتماعية كالقضاء على البطالة والعناية بالمجتمع وتلبية حاجاته التمويلية.

---

[1] عبد الحميد عبد المطلب، **البنوك الشاملة-عملياتها وادارتها**-،الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر،2000، ص103.

[2] عبد الحق أبو عتروس، مرجع سبق ذكره، ص37.

[3] الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص56.

[4] أفين فائق، **أثر تنويع محفظة القروض على عائد ومخاطر المحفظة**، مذكرة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، جامعة حلب، سوريا، 2015، ص24.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المطلب الثاني: أهمية ووظائف القروض البنكية

تتمتع القروض البنكية بأهمية كبيرة، وتزداد هذه الأهمية نظرا للوظائف التي تقوم بها.

أولا: أهمية القروض البنكية

تعتبر القروض البنكية نشاط اقتصادي مهم ولها تأثير متشابك ومتعدد الأبعاد على الاقتصاد الوطني وعليه يتوقف نمو ذلك الاقتصاد وارتقاءه. إذ تعد من أهم مصادر إشباع الحاجات التمويلية للقطاعات الاقتصادية المختلفة، ولكن من جانب آخر تعتبر أداة حساسة قد تؤدي إلى احداث أضرار كبيرة بالاقتصاد إذا لم يحسن استخدامها، فالإفراط في منح القروض يؤدي إلى ضغوط تضخمية والانكماش في منحها يؤدي إلى الكساد.[1]

وتتلخص أهمية القروض البنكية فيما يلي:[2]

- ✓ تسهيل المعاملات التي أصبحت تقوم على أساس الدفع الآجل والوعد بالوفاء؛
- ✓ تعتبر وسيلة مناسبة لتحويل رأس المال من شخص لأخر. فهي بذلك واسطة للتبادل ولاستغلال الأموال في الانتاج والتوزيع؛
- ✓ تعد المورد الأساسي الذي يعتمد عليه البنك للحصول على إيراداته. إذ تمثل الجانب الأكبر من استخداماته، ولذلك تولي البنوك التجارية القروض البنكية عناية خاصة؛
- ✓ ارتفاع نسبة القروض في ميزانيات البنوك التجارية يؤدي إلى ارتفاع الفوائد والعمولات التي تعتبر مصدرا للإيرادات والتي تمكن من دفع الفائدة المستحقة للمودعين في تلك البنوك. وتدبير قدر ملائم من الأرباح مع إمكانية احتفاظ البنك بجزء من السيولة لمواجهة احتياجات السحب من العملاء؛
- ✓ تلعب القروض دورا هاما في تمويل حاجات الصناعة والزراعة والتجارة والخدمات. فالأموال المقرضة تمكن المنتج من شراء المواد الأولية ودفع أجور العمال اللازمين لعملية الإنتاج وتمويل المبيعات الآجلة؛
- ✓ تعمل القروض على خلق فرص العمالة وزيادة القوة الشرائية التي تساعد بدورها على التوسع في استغلال الموارد الاقتصادية وتحسين مستوى المعيشة.

---

[1] دعاء محمد زايدة، التسهيلات الائتمانية المتعثرة في الجهاز المصرفي الفلسطيني، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الاسلامية، غزة، 2006، ص24.

[2] معهد الدراسات المصرفية، نشرة توعوية، مجلة إضاءات مالية ومصرفية، العدد11، الكويت، جوان2011، ص2.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

ثانيا: وظائف القروض البنكية

تتمثل وظائف القروض البنكية فيما يلي:[1]

1-تمويل الإنتاج:

إن احتياجات الاستثمار الإنتاجي المختلفة في الاقتصاد الحديث تستوجب توفير قدر ضخم من رؤوس الأموال يتعذر على المنتجين توفيره من مدخراتهم الخاصة، لذا أصبح اللجوء إلى البنوك والمؤسسات المالية المختلفة بهدف الحصول على القروض أمرا طبيعيا وضروريا لتمويل العمليات الإنتاجية والاستثمارية المختلفة.

2-تمويل الاستهلاك:

المقصود بهذه الوظيفة حصول المستهلكين على السلع الاستهلاكية بدفع ثمنها آجلا، فعندما يعجز الأفراد عن توفير القدر المطلوب من السلع الاستهلاكية المشتراة بواسطة دخلهم الجاري. يمكنهم الحصول عليها بواسطة القروض التي تقدمها لهم هيئات مختلفة.

3-تسوية المبادلات:

إن استخدام القروض بصورة واسعة في تسوية المبادلات وإبراء الذمم بين الأطراف المختلفة تعد من أهم الوظائف الحيوية للقروض.

[1] معهد الدراسات المصرفية، مرجع سبق ذكره، ص2.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المطلب الثالث: أنواع القروض البنكية

هناك تصنيفات عديدة للقروض البنكية وسيتم تناول معظمها على سبيل الحصر:

أولا: وفقا لأجل الاستحقاق

تنقسم القروض وفقا لأجل الاستحقاق إلى:[1]

1- **قروض قصيرة الأجل:** مدتها لا تزيد عن سنة وتستخدم أساسا في تمويل النشاط الجاري للمنشآت.

2- **قروض متوسطة الأجل:** يمتد أجلها إلى 5 سنوات وتستخدم بغرض تمويل بعض العمليات الرأسمالية.

3- **قروض طويلة الأجل:** تزيد مدتها عن 5 سنوات وتستخدم بغرض تمويل مشروعات الإسكان واستصلاح الأراضي وبناء المصانع.

ثانيا: وفقا طبيعة النشاط الممول:

1-القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستغلال

هي القروض الممنوحة لتمويل نشاطات المؤسسات خلال الدورة الاستغلالية وتشمل:

1-1-القروض العامة: توجه هذه القروض لتمويل الأصول المتداولة،[2] وتتمثل القروض العامة في:[3]

1-1-1-تسهيلات الصندوق: تمنح لتخفيف صعوبات السيولة المؤقتة أو القصيرة جدا، التي تواجهها المؤسسة والناجمة عن تأخر الإيرادات عن النفقات ويتم اللجوء إلى هذه القروض في فترات معينة كنهاية الشهر مثلا.

1-1-2-السحب على المكشوف: هو عبارة عن قرض بنكي لفائدة الزبون الذي يسجل نقصا في الخزينة ناجم عن عدم كفاية رأس المال، ويتجسد في إمكانية ترك حساب الزبون مدين في حدود مبلغ معين ولفترة أطول نسبيا قد تصل إلى سنة كاملة.

1-1-3-قرض الموسم: ينشأ عندما يقوم البنك بتمويل نشاط موسمي لأحد زبائنه قد يمتد لأكثر من 9 أشهر، فكثير من المؤسسات نشاطاتها غير منتظمة طوال دورة الاستغلال (دورة الإنتاج ودورة البيع)، فالمؤسسة تقوم

---

[1] عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سبق ذكره، ص113.

[2] حياة نجار، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر،2014، ص37.

[3] الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص ص 58-61.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

بالإنفاق خلال فترة الإنتاج، والقروض التي يمنحها البنك للمؤسسة لتمويل تكاليف المواد الأولية والمصاريف الأخرى المرتبطة بالإنتاج تسمى القروض الموسمية والتي توجه لمعالجة احتياجات الخزينة الناتجة عن هذا النشاط الموسمي.

1-1-4-قرض الربط: عبارة عن قرض يمنح إلى الزبون لمواجهة الحاجة إلى السيولة المطلوبة لتمويل عملية مالية تحققها شبه مؤكد، لكنه تأجل بسبب عوامل خارجية.

1-2-القروض الخاصة: هي قروض موجهة لتمويل أصل معين،[1] وتتمثل في[2]:

1-2-1-تسبيقات على البضائع: هي عبارة عن قرض يقدم للزبون لتمويل مخزون معين والحصول مقابل ذلك على بضاعة كضمان للمقرض، ويستعمل هذا النوع من القروض لتمويل المواد الأساسية (القهوة والسكر).

1-2-2-تسبيقات على الصفقات العمومية*: نظرا لأهمية هذه المشاريع وحجمها يحتاج المقاولون إلى أموال ضخمة غير متاحة في الحال لدى السلطات العمومية لذا يلجأون إلى البنك للحصول على هذه الأموال لتغطية الصفقة.

1-2-3-الخصم: هو قيام البنك بشراء الورقة التجارية من حاملها قبل موعد استحقاقها لقاء خصم جزء من قيمتها ثم تحصيل قيمتها من المدين في تاريخ الاستحقاق أو من الخاصم المظهر في حال عجز المدين الأصلي.

1-2-4-القروض بالالتزام (القروض بالقبول): هنا يستطيع البنك تمويل احتياجات المؤسسات على المدى القصير، ولكن دون الخروج الفعلي للأموال وإنما بإعطاء ضمان للعميل يسمح له بالحصول على الأموال من جهة أخرى، فالبنك يعطي ثقته فقط ويلتزم بالدفع إذا عجز عميله عن الوفاء بالتزاماته.

2-القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستثمار

نشاطات الاستثمار هي العمليات التي تقوم بها المؤسسات لفترات طويلة بهدف الحصول على وسائل الإنتاج ومعداته، أو على عقارات كالأراضي والمباني الصناعية.[3] وتنقسم القروض الموجهة لتمويل نشاطات الإستثمار إلى:

---

[1] حياة نجار، مرجع سبق ذكره، ص38.

[2] هشام بن عزة، دور القرض الايجاري" leasing" في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، تخصص مالية دولية، جامعة وهران، وهران، الجزائر، 2012، ص ص 38،39.

* تعرف الصفقة العمومية على أنها اتفاقيات للشراء أو تنفيذ أشغال لفائدة السلطات العمومية من جهة والمقاولين أو الموردين من جهة أخرى.

[3] حياة نجار، مرجع سبق ذكره، ص39.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

2-1-القروض الكلاسيكية: ونميز هنا بين نوعين من القروض يرتبط كل منها بطبيعة الاستثمار ذاته:[1]

2-1-1-القروض متوسطة الأجل: لا يتجاوز عمر استعمالها 7 سنوات مثل الآلات والمعدات ووسائل النقل، ونظرا لطول هذه المدة فإن البنك يكون معرضا لخطر تجميد الأموال ومخاطر عدم السداد. وتنقسم إلى نوعين: الأول قروض متوسطة الأجل قابلة للتعبئة أي أنها قابلة لإعادة الخصم لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي، وقروض متوسطة الأجل غير قابلة للتعبئة وهنا لا يستطيع البنك إعادة خصم القروض لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي.

2-1-2-القروض طويلة الأجل: تمتد من 7 إلى 20 سنة وتمنحها مؤسسات متخصصة نظرا لطبيعة هذه القروض(المبلغ الضخم والمدة الطويلة) وتتميز بمخاطر مرتفعة مما يجبر المانحين على إشراك عدة مؤسسات في تمويل واحد أو طلب ضمانات حقيقية ذات قيمة عالية.

2-2-عمليات القروض الحديثة (الائتمان أو القرض الإيجاري)

يعرف القرض الإيجاري على أنه عملية يقوم بموجبها بنك أو مؤسسة مالية أو شركة تأجير مؤهلة قانونا لذلك بوضع آلات أو معدات أو أية أصول مادية أخرى بحوزة مؤسسة مستعملة على سبيل الإيجار مع إمكانية التنازل عنها في نهاية الفترة المتعاقد عليها، ويتم التسديد وفق أقساط يتفق بشأنها تسمى ثمن الإيجار.[2]

وينقسم الائتمان الإيجاري: إلى تأجير تشغيلي وتأجير تمويلي، وفي التأجير التشغيلي المؤجر هو من يتحمل نفقات الصيانة ولا يكون للمستأجر فرصة اختيار شراء الأصل في نهاية المدة. أما في التأجير التمويلي فنفقات الصيانة فيتحملها المستأجر، والذي يستطيع في نهاية مدة الإيجار أن يتملك الأصل بثمن رمزي متفق عليه مسبقا أو أن يستمر في استئجار الأصل لفترة أخرى قصيرة. أو أن يقوم بإعادته للبنك لإيجاره لعميل آخر.[3]

2-3-القروض المقدمة للأفراد: هي قروض ذات طابع شخصي، تهدف إلى تمويل نفقات الاستهلاك الخاصة بالأفراد(الزبائن). ومن بين هذه القروض بطاقات القرض والتي تستخدم في تسديد المشتريات الشخصية للأفراد دون استعمال النقود.[4]

---

[1] عادل هبال، **اشكالية القروض المصرفية المتعثرة**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2012، ص11.

[2] الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص76.

[3] سليمان ناصر، **التقنيات البنكية وعمليات الائتمان**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص ص 51،52.

[4] الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص69.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

ثالثا: أنواع القروض حسب الضمانات

تنقسم إلى نوعين، الأول قروض غير مكفولة بضمان وتشترط أن يترك العميل في حسابه الجاري لدى البنك نسبة (10%-20%) من قيمة القرض الممنوح بالفعل. وأن يقوم بسداد قروضه مرة واحدة على الأقل كل سنة. أما النوع الثاني يمثل قروض مكفولة بضمان، وقد يكون الضمان شخصي أو عيني.[1]

[1] عبد الحق أبو عتروس، مرجع سبق ذكره، ص ص 40-42.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المبحث الثاني: السياسة الاقراضية –معايير وإجراءات منح القروض–

إن الأموال التي يمنحها البنك في شكل قروض ليست ملكا له بل هي أموال المودعين، لذا تقوم الإدارة العليا للبنك بإقرار واعتماد سياسة إقراضية بما يحقق للبنك حسن وسلامة استخدام الأموال المتاحة له مع تحقيق عائد مناسب. وعليه تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب، عالج المطلب الأول مفهوم وأهداف وأسس السياسة الاقراضية، فيما تناول المطلب الثاني مكونات السياسة الاقراضية. وخصص المطلب الأخير لمعايير وإجراءات منح القروض.

المطلب الأول: مفهوم وأهداف وأسس السياسة الإقراضية

إن السياسة الاقراضية لأي بنك تقوم على مبادئ وأسس، كما تسعى لتحقيق مجموعة من الأهداف.

أولا: تعريف السياسة الاقراضية وأهدافها

1-تعريف السياسة الاقراضية

تعرف سياسة الاقراض بأنها "مجموعة القواعد والإجراءات والتدابير المتعلقة بتحديد حجم ومواصفات القروض وتلك التي تحدد ضوابط منح هذه القروض ومتابعتها وتحصيلها".[1]

كما تعرف السياسة الائتمانية بأنها "مجموعة المبادئ والأسس التي تنظم أسلوب دراسة ومنح التسهيلات الائتمانية، وأنواع الأنشطة الاقتصادية التي يمكن تمويلها وكيفية تقدير مبالغ التسهيلات المطلوب منحها (الحدود) وأنواعها، وآجالها الزمنية، وشروطها".[2]

ويفضل أن تكون سياسة الإقراض مكتوبة من أجل ضمان المعالجة الموحدة لكافة الأمور المتعلقة بالإقراض، ومن أجل إعطاء الثقة للعاملين بما يمكنهم من معالجة الأمور دون أي خوف من وقوعهم في الخطأ ويجب أن تكون هذه السياسة مرنة بحيث تبحث في العموميات ولا تتدخل في التفاصيل.[3]

---

[1] عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سبق ذكره، ص 118.

[2] صلاح الدين حسن السيسي، قضايا مصرفية معاصرة: الائتمان المصرفي–الضمانات المصرفية–الاعتمادات المستندية، دار الفكر العربي، القاهرة، 2008، ص20.

[3] عبد المعطي رضا أرشيد ومحفوظ أحمد جودة، مرجع سبق ذكره، ص208.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

2-أهداف السياسة الاقراضية

تهدف سياسة الإقراض إلى تحقيق أغراض في مقدمتها:

- ✓ سلامة القروض التي يمنحها البنك؛
- ✓ تنمية أنشطة البنك وتحقيق عائد مرضي؛
- ✓ تأمين الرقابة المستمرة على عملية الإقراض في كل مراحلها.[1]

ثانيا: أسس السياسة الاقراضية

هناك ثلاثة أسس أو مبادئ ينبغي على إدارة البنك مراعاتها عند إقرار السياسة الاقراضية:

1-الربحية: يهدف البنك أساسا إلى تعظيم الربحية وذلك من خلال حسن استخدام أموال المودعين والعمل على تقليل المخاطر والخسائر لزيادة رقم الأعمال. ويستفيد البنك من هذه الأرباح في تغطية أسعار الفائدة المدفوعة للمودعين وفي نفس الوقت يغطي مخاطر الاستثمار المتوقعة.[2]

2-السيولة: يقصد بالسيولة توافر قدر كاف من الأموال السائلة أي النقدية والاستثمارات التي يمكن تحويلها إلى نقود إما بالبيع أو بالاقتراض بضمانها من البنك المركزي لمقابلة طلبات السحب دون أي تأخير.

أما سيولة القروض فهي سرعة دوران القروض.[3] ويقوم مبدأ السيولة على:[4]

- ✓ درجة ثبات الودائع وقدرة البنك على الاحتفاظ بها عند المستوى الذي يناسب سياسته الاقراضية؛
- ✓ سيولة كل عملية من عمليات الإقراض وهو ما يعبر عنه بسيولة العملية الاقراضية.

3-الأمان: حيث يقوم البنك باستخدام أموال المودعين عند منح القروض وعليه أن يقوم بإعادة سدادها عند الطلب. ولذلك على البنك أن يقوم بتخير نوع العميل الذي سيحصل على القرض مع الثقة في قدرته على الدفع

---

[1] عبد المعطي رضا أرشيد ومحفوظ أحمد جودة، مرجع سبق ذكره، ص208.

[2] أسامة عبد الخالق الأنصاري،،ادارة البنوك التجارية والبنوك الاسلامية،ص258. متوفر على الموقع الالكتروني:
www.kotobarabia.com > PDF consulté le 08/01/2018 à 00:26

[3] عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سبق ذكره، ص ص106-107.

[4] زياد رمضان ومحفوظ جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، 2003، ص93.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

بالشكل الذي يؤدي إلى تقليل الخطر وتوفير الأمان للبنك والمودعين.[1]

المطلب الثاني: مكونات السياسة الاقراضية

تتمثل مكونات السياسة الاقراضية في ما يلي:

1-تحديد حجم الأموال الممكن إقراضها: تقوم إدارة البنك بتحديد حجم الأموال الممكن إقراضها مع الأخذ بعين الاعتبار حجم الودائع والنقدية الواجب الاحتفاظ بها لمواجهة طلبات السحب والنفقات الأخرى والنسب والمعدلات التي يقررها البنك بخصوص حدود الائتمان القصوى.

2-تحديد الضمانات المقبولة من جانب البنك: يتوقف قبول الضمانات على الظروف المحيطة وعادة ما تختلف من وقت لآخر وفقا لمدى قبولها في السوق،كما يحدد البنك هامش الضمان بالنسبة للأصول المقدمة لمنح الائتمان. وغالبا ما يحدد شروط معينة بالنسبة للضمان، فبالنسبة للقروض الاستهلاكية فإنه يشترط أن يكون المقترض يشغل وظيفة لعدد معين من السنوات ولديه دخل ثابت، ومنتظم في سداد القروض السابقة. وبالنسبة للبضائع يحدد البنك صفات البضائع المرهونة وأماكن وجودها وهامش الضمان المطلوب.[2]

3-تحديد المنطقة التي يخدمها البنك: يجب أن يتقرر مقدما المنطقة التي يخدمها البنك ويمتد نشاطه اليها،والتي تتوقف على حجم البنك ومقدرته على خدمة عملائه وقدرته على تحمل مخاطر الائتمان، ولاشك أن لرأس مال البنك تأثير في تحديد هذه المنطقة.[3]

4-مستويات اتخاذ القرار: توضح سياسة الاقراض السلطة الممنوحة لكافة المستويات الادارية المسؤولة عن اتخاذ قرار الموافقة على منح القرض أو عدم الموافقة عليه. وينبغي تحديد هذه المستويات بما يكفل عدم ضياع وقت الادارة العليا في بحث كافة القروض. اذ أن هناك بعض القروض الروتينية أو التي لا تزيد قيمتها عن حد معين، يمكن أن يتخذ قرار بشأنها على مستوى مدير الفرع أو مدير دائرة القروض.[4]

---

[1] أسامة عبد الخالق الأنصاري، مرجع سبق ذكره، ص257-258.

[2] عبد المعطي رضا أرشيد و محفوظ أحمد جودة، مرجع سبق ذكره، ص 209.

[3] عبد الغفار حنفي وعبد السلام أبو قحف، السياسات المصرفية-تحليل القوئم المالية وقياس الفعالية الجوانب التنظيمية والادارة-، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، 2000، ص132.

[4] عبد المعطي رضا أرشيد ومحفوظ أحمد جودة، مرجع سبق ذكره، ص 209.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

5-تحديد أنواع القروض: وترجع أهمية تحديد أنواع القروض التي يمكن للبنك أن يمنحها الى الارتباط المزدوج لنوع القرض بكل من طبيعة نشاط المقترض وطبيعة نشاط البنك،وهذا الأخير قد يكون مقيدا -كليا أوجزئيا- بالقوانين السارية في الدولة والتعليمات التي تصدرها السلطات النقدية.[1]

6-الحد الأقصى لاقراض العميل الواحد: تضع بعض البنوك الحدود القصوى لحجم الائتمان المقدم الى العميل الواحد (فرد،مؤسسة خاصة،شركة مساهمة) بهدف تقليل المخاطرة من تركيز الاقراض على عميل واحد. ويعبر عن الحد الأقصى كنسبة محددة من رأس مال البنك أو نسبة من رأس ماله و احتياطاته أو قد تكون نسبة محددة من حجم رأس مال العميل نفسه.[2]

7-مجالات الاقراض غير المسموح بتمويلها: قد تتضمن سياسات الاقراض لدى بعض البنوك مجالات غير مسموح بتمويلها بغض النظر عن ماهيتها والغرض من هذا المنع هو تقليل المخاطر التي تصاحب تمويل هذه المجالات، وقد ترجع مبررات هذا المنع إلى أسباب دينية وأخلاقية، فقد تقرر إدارة البنك منع الاقراض في مجالات صناعات متقادمة أوصناعات يحتمل تعرضها إلى أزمات أو صناعة الأسلحة والسجائر.[3]

8-تحديد سعر الفائدة على القروض: يقوم البنك بوضع مدى معين لسعر الفائدة على القروض استرشادا بسعر الخصم الذي يحدده البنك المركزي بحيث يختلف سعر الفائدة طبقا لنوعية القرض أو نوعية المقترض.[4]

9-تحديد استحقاق القروض: أي يعني تحديد ماهو المقصود بالأجل القصير، المتوسط والطويل حيث أن البنوك تختلف في هذا المجال.[5]

10-تحديد مستندات القرض: أي المستندات الواجب تقديمها من قبل العميل عند طلب القرض كطلب الحصول على قرض، بيان بالقروض السابقة للعميل، بيان مصادر الدخل بالنسبة للفرد أو القوائم المالية بالنسبة للمؤسسات، مستندات ملكية الضمانات ووثائق التأمين.[6]

---

[1] عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سبق ذكره، ص 119.

[2] عبد المعطي رضا أرشيد ومحفوظ أحمد جودة، مرجع سبق ذكره، ص ص 210،211.

[3] المرجع نفسه، ص 211.

[4] عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سبق ذكره، ص121.

[5] المرجع نفسه، ص122.

[6] عبد المعطي رضا أرشيد ومحفوظ أحمد جودة، مرجع سبق ذكره، ص ص 211،212.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

11-متابعة القروض: ينبغي أن تشمل سياسة الاقراض تصميم نظام كامل للرقابة الصارمة على القروض بهدف اكتشاف مشاكل تحصيل القروض مع العملاء (انخفاض القيمة السوقية للأصول المرهونة، أو عدم قدرة العميل على السداد في المواعيد المحددة أو على الإطلاق) بما يسمح باتخاذ الإجراءات الملائمة في الوقت المناسب.[1]

المطلب الثالث: معايير واجراءات منح القروض

يعالج هذا المطلب معايير منح القروض والاجراءات المتبعة في منح القروض.

أولا: معايير منح القروض

لقد أصبح من الأمور المتعارف عليها عند ادارة وتقييم الائتمان ضرورة تحديد درجة المخاطر المرتبطة به، من خلال تحليل مجموعة من المعايير والتي يطلق عليها الـ 5C`S* وهي:[2]

1-القدرة على الدفع Capacity؛

2-شخصية العميل (السمعة) Character؛

3-رأس مال العميل Capital؛

4-الضمان Collateral؛

5-المناخ Condition؛

الجدير بالذكر أن هذه الضوابط كانت تقتصر في البداية على العناصر الثلاثة الأولى ثم أضيف لها العنصر الرابع أي الضمانات في نهاية الستينات ثم أضيف العنصر الأخير.[3]

---

[1] عبد المعطي رضا أرشيد ومحفوظ أحمد جودة، مرجع سبق ذكره، ص212.

* The five C`S of credit.

[2] حمزة محمود الزبيدي، **إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص141.

[3] محمد كمال خليل الحمزاوي، **اقتصاديات الائتمان المصرفي-دراسة تطبيقية للنشاط الائتماني وأهم محدداته-**، منشأة المعارف، الطبعة الثانية، الاسكندرية، 2000، ص ص 157،158.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

1-القدرة على الدفع: تعني قياس قدرة العميل المقترض على تحقيق الدخل وبالتالي قدرته على سداد القرض وخدمته (أي الالتزام بدفع الفوائد والمصروفات والعمولات).[1] ويمكن الوصول إلى هذه القدرة من خلال التحليل المالي للقوائم المالية للعميل، ربحية النشاط لعدد من السنوات المتتابعة، متوسط رصيد النقدية.[2]

2-شخصية العميل: يعني معرفة مدى حرص العميل على سداد التزاماته وتمسكه التام بشروط الاتفاق، فرجل المبادئ والأخلاق يمتلك مجموعة من الصفات كالأمانة والإخلاص و الحكمة والمثابرة، ولكن يصعب التحقق التام من هذه الصفات وفقا لمعايير موضوعية ولكن يمكن الاستدلال عليها من خلال سلوك وتصرفات طالب القرض وتعاملاته السابقة. فمن المحتمل أن شخص ما لا يملك هذه الصفات ورغم ذلك لديه الرغبة في أداء التزاماته، لذلك تفيد تصرفاته وتعاملاته السابقة في معرفة مدى رغبته في الوفاة المستقبلي بهذه الالتزامات.[3]

3-رأس مال العميل: يشير إلى ثروة الزبون المقاسة بسلامة مركزه المالي والمكانة السوقية له، حيث لابد من معرفة إذا كان بإمكان العميل الصمود ومواجهة حالات التدهور في المركز المالي باعتبار أن رأس المال هو الدعامة الأساسية التي تساعد على التخفيف من الخسائر مما يضعف احتمالات حدوث الإفلاس.[4]

4-الضمان: يطلب البنك الضمانات من العميل لتأمين نفسه ضد مخاطر مستقبلية، وبسبب أهمية الضمان بوصفه خط الدفاع الأخير للبنك يتعين أن يراعي فيه قانونيته وكفايته (للقرض) وقابليته للتصرف بسهولة.[5] إضافة إلى اعتبارات أخرى أهمها:[6]

- ✓ أن تكون الضمانات مملوكة للعميل أو الضامن أو لكليهما ملكية تامة وليست محل نزاع؛
- ✓ أن تكون الضمانات غير معرضة للتقلبات الشديدة في الأسعار؛
- ✓ أن تكون الضمانات من نشاط العميل طالب القرض ومقبولة من جانب البنك.

[1] دعاء محمد زايدة، مرجع سبق ذكره، ص31.
[2] طارق طه، **ادارة البنوك وتكنولوجيا المعلومات**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2007، ص369.
[3] عبد الغفار حنفي، مرجع سبق ذكره، ص155.
[4] راشد الشمري، **ادارة المصارف-الواقع والتطبيقات العملية**-، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص67.
[5] محمد كمال خليل الحمزاوي، مرجع سبق ذكره، ص160.
[6] صلاح الدين حسن السيسي، مرجع سبق ذكره، ص25.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

5-المناخ العام أو الظروف الاقتصادية: تؤثر الظروف الاقتصادية على مدى قدرة طالب القرض على سداد التزاماته والتي تكون غير مواتية ولا يسأل عنها في هذه الحالة، فالظروف الاقتصادية المتوقعة تجعل من المنطقي التوسع في منح الائتمان، لذا يجب على إدارة الائتمان التنبؤ المسبق بهذه الظروف خاصة إذا كان القرض طويل الأجل.[1]

ثانيا: إجراءات منح القروض

تتمثل أهم الإجراءات المتبعة في منح الائتمان فيما يلي:

1-دراسة طلبات الاقتراض: عندما يقوم العميل بتعبئة طلب الاقتراض وفقا لنموذج معد من قبل البنك، فإنه يتولى تقديمه إلى قسم الائتمان لإجراء الدراسة عليه خاصة من حيث الغرض من القرض وفترته وجدول السداد، وقد يستدعي الأمر إجراء مقابلة شخصية مع العميل للوقوف على الجوانب التي لا يغطيها طلب الائتمان، أو حتى القيام بزيارات ميدانية إلى مقر العميل.

2-تحليل المركز المالي للعميل: من خلال دراسة القوائم المالية وتحليلها لفترات قد تصل إلى ثلاث سنوات أو أكثر. وقد تشمل عملية تحليل المركز المالي للعميل القيام بدراسة بعض النسب والمعدلات كنسب السيولة، نسب الربحية، نسب النشاط ونسب المديونية.

3-الاستفسار عن مقدم الطلب: حيث يتم الاستفسار عن السمعة التجارية لمقدم طلب الاقتراض إما من الأقسام الداخلية في البنك أو من خلال عقد اجتماعات مع العميل أو من خلال البنوك الأخرى والبنك المركزي.[2]

4-التفاوض مع العميل: بعد دراسة المعلومات المجمعة عن طبيعة القرض ومقدم طلب الاقتراض، يقوم البنك بالتفاوض مع العميل على شروط العقد (تحديد مبلغ القرض وكيفية الصرف منه وطريقة سداده والضمانات التي يحتاجها البنك وسعر الفائدة...).[3]

[1] عبد الغفار حنفي، مرجع سبق ذكره، ص 158.
[2] عبد المعطي رضا أرشيد ومحفوظ أحمد جودة، مرجع سبق ذكره، ص 221.
[3] حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص206.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

5-طلب الضمان التكميلي: يطلب البنك من العميل تقديم ضماناته و المستندات التي تثبت ملكيته لهذه الضمانات، بالإضافة إلى وثائق التأمين على الأصول المقدمة كضمانات.[1]

6-توقيع عقد القرض: قد يتفق البنك وطالب القرض على شروط التعاقد وبنود التفاوض بينهما وقد لا يتفقان. فإذا اتفق الطرفان، فإنهما يقومان بتوقيع عقد بينهما يتضمن كافة هذه الشروط.[2]

7-صرف قيمة القرض: بعد توقيع عقد القرض بين البنك والعميل يقوم البنك بوضع قيمة القرض تحت تصرف العميل. حيث يكون من حق العميل سحب كل المبلغ أو جزء منه.[3]

8-سداد القرض ومتابعته: من أهم الإجراءات التي تهتم بها إدارة الائتمان هو تحصيل الأقساط وفقا لجدول السداد المتفق عليه. لضمان عملية السداد فمن الضروري فتح ملف لكل عميل يتضمن كافة المستندات المتعلقة بالحالة، ومتابعة القرض واستقصاء الحالة المالية للعميل بعد حصوله على القرض وذلك لإكتشاف أي خلل محتمل الحدوث مما يسهل المعالجة قبل استفحال الوضع وهلاك القرض.[4]

[1] عبد المعطي رضا أرشيد ومحفوظ أحمد جودة، مرجع سبق ذكره، ص222.

[2] حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 206.

[3] عبد المعطي رضا أرشيد ومحفوظ أحمد جودة، مرجع سبق ذكره، ص 222.

[4] ايمان انجرو، **التحليل الإئتماني ودوره في ترشيد عمليات الاقراض**، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير بإختصاص محاسبة، جامعة تشرين،سوريا،2007، ص30.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المبحث الثالث: مخاطر القروض البنكية وإجراءات الحد منها

إن عملية الإقراض لا تخلو من المخاطر، فالبنك يخشى دائما أن يتخلف مدينه عن سداد التزاماته في الآجال المحددة، مما يجبره على اتخاذ عدة إجراءات لمواجهة المخاطر المحتملة مستقبلا بهدف التحكم فيها أو تقليلها إذا كان من الصعب القضاء عليها. وعليه تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب، تطرق المطلب الأول إلى مفهوم خطر القرض ومصادره، والمطلب الثاني إلى أنواع خطر القرض، وعالج المطلب الثالث إجراءات الحد من مخاطر القروض

المطلب الأول: خطر القرض المفهوم والمصادر

تعرف المخاطر بأنها احتمالية التعرض إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها نتيجة تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين، أي هي انحراف الأرقام الفعلية عن الأرقام المتوقعة.

أولا: مفهوم خطر القرض

يعرف خطر القرض بأنه احتمال عدم قدرة المقابل(المقترض) تأدية أو دفع التزاماته المالية الموجودة في العقد إما كليا أي عدم القدرة على الدفع نهائيا أو عدم القدرة على الدفع في الوقت المحدد سواء للأصل القرض أو الفوائد مما يسبب خسارة مالية للمقرض.[1]

تشير مخاطرة الائتمان المصرفي إلى تلك المخاطر المفترضة والمتمثلة في عدم تأكد المقرض وهو البنك من قيام المقترض وهو العميل بسداد القرض الذي حصل عليه في موعد استحقاقه.[2]

ويمكن النظر إلى خطر القرض من زاويتين:[3]

- ✓ **خطر ما قبل التسديد:** هو احتمال الخسارة الناتج عن التخلف عن الدفع خلال فترة العقد، ويمكن أن يتواجد خلال فترات طويلة غالبا سنوات بدءا من بداية القرض إلى غاية التسوية؛

[1] رقية شرون، تحليل وتسيير خطر القرض في البنوك التجارية، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 03،جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر،2012، ص84

[2] طارق طه، مرجع سبق ذكره، ص339.

[3] رقية شرون، مرجع سبق ذكره، ص84.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

✓ **خطر التسوية:** يظهر بسبب أن الدفع لا يكون بصورة مباشرة إلى الطرف المقابل، وإنما من خلال بنك أو عدة بنوك التي يمكن أن تتخلف عن الدفع في وقت التبادل.

إن المخاطر الائتمانية تشكل الجزء الأكبر من المخاطر التي يتعرض لها البنك، إذ يتعرض إلى مخاطر أخرى كمخاطر الملكية ومخاطر السعر ومخاطر السيولة والمخاطر القانونية والتشريعية...إلخ. [1]

ثانيا: مصادر مخاطر القرض

يمكن تقسيم المخاطر التي تتعرض لها القروض إلى مخاطر خاصة ومخاطر عامة:[2]

أ-المخاطر الخاصة "المخاطر غير النظامية":

تتمثل في المخاطر الداخلية التي تنفرد بها شركة أو صناعة ما في ظل ظروف معينة، مثل ضعف الإدارة المصرفية، والأخطاء الإدارية، والإضرابات العمالية، وتغير أذواق العملاء نتيجة ظهور منتجات جديدة، إن هذا النوع من المخاطر من شأنه أن يؤثر على قدرة العميل ورغبته في سداد ما عليه من التزامات اتجاه البنك في الأجل المتفق عليه.

ب-المخاطر العامة "المخاطر النظامية":

يقصد بها جميع المخاطر التي تصيب كافة القروض بغض النظر عن ظروف البنك المقرض وذلك بفعل عوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية يصعب التحكم والسيطرة عليها، ومن بين هذه المخاطر نجد مخاطر تغير أسعار الفائدة، مخاطر التغير في أذواق العملاء، مخاطر التضخم، مخاطر تغير أسعار صرف العملات الأجنبية...

[1] حمزة محمود الزبيدي ، مرجع سبق ذكره، ص175.

[2] صالح مفتاح و فريدة معارفي ، **المخاطر الائتمانية: تحليلها – قياسها – إدارتها والحد منها**، مداخلة مقدمة في إطار المؤتمر الدولي السنوي السابع حول إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الزيتونة، الأردن، 16-2007/04/18، ص ص2،3.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المطلب الثاني: أنواع خطر القرض

يمكن تحديد أنواع مخاطر القروض وفقا لمصدرها كما يلي:

1- المخاطر المتعلقة بوظيفة الاقراض:

- ✓ **خطر عدم القدرة على التسديد:** أهم خطر بالنسبة للبنك، فالمقترض قد لا يسدد ما عليه من دين لسبب أو آخر، والبنك قد يعجز عن تحصيل أمواله بما أن الضمانات غير كافية لتغطية قيم القروض كلها. وتزيد حدة هذا الخطر كلما كانت الأموال المقرضة مملوكة للغير(ودائع لدى البنك)،ففي هذه الحالة يتحمل تكاليف مضاعفة ناتجة عن عدم تسديد أصل القرض وفوائده إضافة إلى نفقات عمليات الإيداع(الفوائد) والوفاء عند حلول آجالها، وهو ما يمكن أن يترتب عنه عسر مالي، قد يؤدي بالبنك إلى الإفلاس، وفي أحسن الأحوال اهتزاز الثقة فيه لدى الزبائن.
- ✓ **خطر تجميد الأموال:** بمقتضاه يجد البنك أمواله مجمدة لدى الغير تبعا لتواريخ استحقاقها ووضعياتها المختلفة، فقد يفتح البنك اعتمادا لأحد متعامليه والذي يمكن أن لا يستغله بالكامل، وبما أن هذا النوع من القروض يعتبر استخداما لموارد البنك والذي يكلفه تسديد فوائد لأصحابها، فيقع البنك في وضعية تجميد لأمواله.
- ✓ **مخاطر السيولة:** يمكن أن يقع البنك في أزمة سيولة ويعجز عن الوفاء بالتزاماته المستحقة بسبب إتباعه لسياسة ائتمانية غير رشيدة أو لسوء تسيير الموارد المتوفرة لديه، بحيث يحدث عدم توافق زمني بين أجال استحقاق القروض الممنوحة وأجال استحقاق الودائع، أو يقوم البنك بتوظيف أمواله في أصول ثابتة (شراء سندات طويلة الأجل، شراء عقارات...) وفي نفس الوقت قد يكلف البنك نفسه بتقديم فوائد بمعدلات مرتفعة على الودائع لديه لكسب مزيد من المتعاملين، فضلا عن عدم تمكنه من تدبير الأموال الكافية من السوق النقدي أو المالي عند الحاجة إلى ذلك.[1]
- ✓ **خطر معدل الفائدة:** ينجم عن تقلب الأسعار المستقبلية للفائدة، فإذا ما تعاقد البنك مع العميل على سعر فائدة معين ثم ارتفعت أسعار الفائدة السائدة في السوق، وبالتالي ارتفع سعر الفائدة على القروض التي تحمل نفس درجة مخاطرة القرض المتفق عليه، مما يعني أن البنك قد تورط في استثمار يتولد عنه عائد أقل من العائد الحالي السائد في السوق.[2]

---

[1] عبد الحق أبو عتروس، مرجع سبق ذكره، ص ص48،49.

[2] طارق طه، مرجع سبق ذكره، ص364.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

✓ **خطر السحب على المكشوف:** يمثل خطر مجحف، إذ يؤثر مباشرة على خزينة البنك وحجم وكذا مدة الأموال المجمدة، فعادة ما يتم منح هذا التسهيل دون أي اعتبار لمدى ارتباطه بقضايا الإنتاج.[1]

2- المخاطر المتعلقة بالمقترض:

ينشأ هذا النوع من المخاطر نتيجة للأسباب التالية:[2]

✓ **أهلية المقترض:** يجب أن يطمئن البنك إلى أن المتعاقد معه على القرض يمكنه تمثيل المؤسسة المقترضة، وأن له سلطة الاقتراض والتعاقد على القرض المطلوب بكافة شروطه وضماناته، مما يستوجب التعرف على الشكل القانوني للمؤسسة المقترضة وحقوق وسلطة المديرين في الاقتراض.

✓ **السمعة الائتمانية للمقترض:** تعكس مدى احترامه لتعهداته ووفائه بالتزاماته في مواعيدها، فالبنوك تهتم بمعرفة إذا ما كان المقترض اعتاد التماطل في التسديد أو أنه لا يوفي إلا إذا بالضغط عليه. ويتم اكتشاف هذه الأمور بالاستعلام عن المقترض من السوق ومن البنوك باسترجاع سيرته من خلال تعامل البنك معه في الماضي.

✓ **السلوك الاجتماعي للمقترض:** يقصد به طريقة معيشته وعلاقته بالغير وأسلوبه في الإنفاق، فهذه التصرفات الشخصية قد تؤثر على نشاط المقترض وقد تسبب له صعوبات مالية.

✓ **المركز المالي للمقترض:** يمكن الوصول إليه من خلال دراسة القوائم المالية واستخراج المؤشرات المالية المختلفة التي توضح مدى توازن الهيكل التمويلي للمؤسسة ومدى اعتمادها على الاقتراض الخارجي، سيولة أصولها، تطور نشاطها، حجم أعمالها ومعدل الأرباح المحققة، ومدى تماشيها مع المعدلات السائدة في النشاط المماثل.

✓ **المقدرة الإنتاجية للمقترض:** يتم التحقق منها من خلال معرفة مدى كفاءة استخدام المقترض لعناصر الإنتاج المختلفة، الأسلوب المتبع في الإنتاج، التنظيم الداخلي للمؤسسة، خبرة العاملين فيها ومدى جودة إنتاجها وتقبل السوق له، انتظام عملائها في السداد و خططها بشأن الإنتاج والتوسع في النشاط في المستقبل.

[1] عبد الحق أبو عتروس، مرجع سبق ذكره، ص 51.

[2] فاطمة بن شنة، إدارة المخاطر الائتمانية ودورها في الحد من القروض المتعثرة، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية مؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2010، ص ص7،8..

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

3- المخاطر المتعلقة بالنشاط الذي تم تمويله:

ترتبط هذه المخاطر بالعملية المراد تمويلها وكذا مدتها مبلغها ومدى توفر شروط نجاح مثل هذه العملية.[1]

4- المخاطر المتعلقة بالظروف العامة:

ترتبط هذه المخاطر بالظروف الاقتصادية والتطورات السياسية والاجتماعية وغيرها. وتتمثل في ما يلي:[2]

- ✓ **المخاطر الاقتصادية:** وهي المخاطر التي تخرج عن سيطرة المقترض مثل أهداف خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وما يطرأ عليها من تغيرات، بالإضافة إلى ما يتطلبه تنفيذها من اصدار قرارات اقتصادية ومالية ونقدية قد يكون لها تأثير في بعض الأحيان على أنشطة الدولة.
- ✓ **الظروف السياسية والاجتماعية والقانونية:** تتنوع مخاطرها وتتفاوت درجة تأثيرها، ومن بين هذه المخاطر المخاطر الناشئة عن التبعية الاقتصادية للدول الأجنبية، إضافة إلى ما ينجر عن مخاطر الحروب وقطع العلاقات بين الدول وصدور بعض التشريعات التي يمكن أن تسمح بتأجيل الديون المصرفية الممنوحة للعملاء أو التي تؤثر على توزيع الدخل بين فئات المجتمع.

5- المخاطر المرتبطة بأخطاء البنك:

ترتبط هذه المخاطر بمدى كفاءة إدارة الائتمان في البنك في متابعة القرض المقدم للعميل والتحقق من قيام العميل بالشروط المتفق عليها في اتفاقية منح الائتمان.ومن هذه الأخطاء هي عدم قيام البنك بحجز ودائع العميل والتي تم وضعها كضمان للتسهيلات الائتمانية وسحب العميل هذه الودائع.[3]

6- المخاطر المتصلة بالغير:

وهي المخاطر التي ترتبط بمدى تأثرالعميل وكذا البنك الذي قدم الائتمان بأية أحداث أو أمور خارجة عن إرادتهم مثل افلاس أحد عملاء البنك ذو المديونية العالمية.[4]

---

[1] نعيمة خضراوي، **إدارة المخاطر البنكية**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر،2009، ص5.

[2] فاطمة بن شنة، مرجع سبق ذكره، ص9.

[3] ميرفت علي أبو كمال، **الادارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقا للمعايير الدولية-بازلII-**، مذكرة ماجستير في ادارة الأعمال، الجامعة الاسلامية، غزة، 2007، ص 81.

[4] حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص180.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المطلب الثالث: إجراءات الحد من مخاطر القروض

هناك العديد من الإجراءات والوسائل المتبعة للحد من مخاطر القروض:

1- **الضمانات:** الضمان هو وجود أفضلية أو أولوية للدائن على حق عيني أو نقدي لتسديد الدين.[1]

وتعد الضمانات من أهم وأنجع الإجراءات الوقائية لمواجهة خطر عدم السداد من قبل العميل، حيث تلجأ إدارة الائتمان إلى تقويم قيمة القرض من أجل تحديد الضمان المناسب،[2] وتنقسم هذه الضمانات إلى:[3]

1-1-**الضمانات الشخصية:** هي تعهد والتزام شخصي من طرف المقترض تكفل سداد قيمة القرض والفوائد وبذلك فهي تعبر عن الأمان في تغطية القرض وتضم الكفالة والضمان الاحتياطي.

1-2-**الضمانات الحقيقية:** ترتكز على الشيء المقدم موضوع الضمان من السلع والتجهيزات والعقارات، وتقدم هذه الضمانات على سبيل الرهن وليس على سبيل استرداد الملكية وذلك لضمان استرداد القرض.

وتأخذ الضمانات الحقيقية عدة أشكال:[4]

- ✓ الرهن العقاري: عبارة عن عقد يكتسب بموجبه الدائن حقا عينيا على عقار لوفاء دينه، ويمكن له بمقتضاه أن يستوفي حقه من ثمن ذلك العقار.
- ✓ الرهن الحيازي: هناك نوعين: الرهن الحيازي للأدوات والمعدات والرهن الحيازي للمحل التجاري.

2- **توزيع خطر القرض:** إذا كان حجم القرض كبيرا و مدته طويلة نسبيا فإن البنك يفضل تقديم جزء فقط من القرض على أن يوزع باقي القرض على مؤسسات مالية أخرى و ذلك لتجنب خطر عدم التسديد ويتحمل مسؤولية ذلك بمفرده.[5]

3- **تمويل أنشطة و قطاعات مختلفة:** تجنبا لحدوث أزمات أو ركود في أحد القطاعات دون غيره، فالبنك يلجأ إلى توزيع أمواله على مختلف الأنشطة و القطاعات، ليتمكن من تعويض الخسائر الناجمة عن أزمات نشاط أو قطاع معين بأرباحه من نشاط أو قطاع أخر.[6]

---

[1] عبد المعطي رضا أرشيد ومحفوظ أحمد جودة، مرجع سبق ذكره، ص64.

[2] صالح مفتاح وفريدة معارفي، مرجع سبق ذكره، ص8

[3] المرجع نفسه، ص ص 8،9.

[4] الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص ص169-171.

[5] عبد الحق أبو عتروس، مرجع سبق ذكره، ص 55.

[6] المرجع نفسه، ص55.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

4- **عدم التوسع في منح الائتمان:** إن البنك التجاري يهدف أساسا إلى الربح. لذا فانه يراقب نفسه باستمرار تجنبا للغرور بفرص الربح المتوقعة، و يعمل على عدم التوسع في منح الائتمان، بل يقدمه في حدود إمكانياته المالية وبما يتناسب وقدرته على استرجاع هذه القروض وكذا هيكله المالي خاصة ما تعلق منه بجانب البعد الزمني لمصادر أمواله.[1]

5- **التأمين على الائتمان:** يعتبر أحد أشكال التغطية التأمينية من خلال ترتيب ائتماني تمنح فيه شركة التأمين دفعات للمؤمن له (المقرض أو الجهة الدائنة) إذا زادت خسائره الائتمانية عن مبلغ معين. بمعنى آخر فإن المؤمن يدفع إلى المقرض في حال خسارة الأخير الناتجة عن تعثر المقترض عن سداد ديونه.[2]

6- **العمل على تحديد قدرات البنك التمويلية:** بحيث أن البنك يكون على اطلاع دائم و مسبق بقدراته التمويلية حتى يتمكن من تحديد المبالغ الإجمالية التي يمكن له أن يقدمها كقروض بأخذه بعين الاعتبار للأحوال الاقتصادية ، الاجتماعية ، السياسية و الطبيعية ما أمكن ذلك عند تقديمه لأي قرض.[3]

7- **الحد من التركز الائتماني:** أي عدم توجيه الائتمان إلى عميل واحد نظرا لضخامة مركزه والامتناع عن تقديمه لعملاء آخرين.[4]

8- **تحري الدقة و الحذر عند دراسة ملفات القروض الممنوحة:** وذلك عن طريق الدراسة الدقيقة للجانب المالي للمقترض و لجميع الجوانب المرتبطة بالمحيط الذي يعمل فيه.[5]

9- **تطوير أنظمة الرقابة الداخلية للبنك:** حتى يتمكن البنك من تجنب الكثير من الأخطار خاصة ما تعلق منها بالجانب الإداري و المحاسبي ، ينبغي له أن يدعم و يطور أجهزة رقابته الداخلية، لما لها من أهمية في متابعة مختلف العمليات البنكية المرتبطة بوظيفة الإقراض ثم بالأخطار التي يمكن أن تحدث واكتشافها في الوقت المناسب واتخاذ القرارات اللازمة للحد منها في حينها.[6]

---

[1] حسين يحيوش، تسيير مخاطر القروض: حالة القرض الشعبي الجزائري، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي السابع حول ادارة المخاطر في ظل اقتصاد المعرفة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر،17-04/19/ 2007، ص5.

[2] محمد داود عثمان، أثر مخففات الائتمان على قيمة البنوك، أطروحة دكتوراه في العلوم المالية والمصرفية، تخصص مصارف، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، 2008، ص61.

[3] عبد الحق أبو عتروس، مرجع سبق ذكره، ص 56.

[4] صالح مفتاح ومعارفي فريدة، مرجع سبق ذكره، ص 9.

[5] عبد الحق أبو عتروس، مرجع سبق ذكره، ص ص 55،56.

[6] حسين يحيوش، مرجع سبق ذكره، ص5.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الخلاصة:

تم التوصل من خلال هذا الفصل إلى المفاهيم الأساسية المتعلقة بالقروض من حيث مفهومها وأهميتها في الاقتصاد إضافة الى التعرف على أنواعها المختلفة والأهداف التي تسعى الى تحقيقها، كما تم التعرض إلى السياسة الاقراضية للبنك التي تهدف إلى ضمان التسيير الرشيد لموارد البنك بما يساهم في تقليل المخاطر المرتبطة بمنح القروض. كما أن منح القروض يخضع لمعايير ويستلزم عدة اجراءات لعل أهمها تحليل المركز المالي للعميل.

وعلى الرغم من أن تقديم القروض يعتبر من الوظائف الأساسية للبنك ويشكل المصدر الأساسي لدخله، فهو في نفس الوقت يشكل مصدرا للمشاكل المالية التي يمكن أن يقع فيها، وكل ذلك نتيجة للمخاطرة التي قام بها البنك عند قيامه بتسليم أمواله للعميل لآجال محدودة. ويعتبر خطر تجميد الأموال وخطر عدم التسديد من أهم المخاطر التي تتعرض لها القروض.

وعليه من أجل تفادي الأخطار المتنوعة للقروض أو التقليل منها فإن البنك يلجأ لإتباع عدة إجراءات منها ما هو وقائي كالضمانات والتي تكون قبل منح القرض بالإضافة إلى إجراءات أخرى بعد منح القروض كالتأمين على القرض والحد من التركز الائتماني.

وعلى الرغم من هذه المخاطر، إلا أن القروض تلعب دور مهم في التنمية الاقتصادية، وهذا ما سيتم بحثه في الفصل الثاني من هذه الدراسة.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر


الفصل الثاني :
مدخل إلى
التنمية الاقتصادية

تمهيد:

حظي موضوع التنمية الاقتصادية بإهتمام كبير بعد الحرب العالمية الثانية من قبل المؤسسات الدولية، باعتبارها المشكلة الأساسية التي تواجه البلدان النامية، وظهرت العديد من النظريات المرتبطة بها نتيجة تزايد قضايا التخلف وتعاظم حركات التحرر الوطني، والتي ركزت في مجملها على كيفية مواجهة المشاكل الأساسية للدول النامية (الفقر، التخلف، التبعية)

من أجل مواجهة هذه المشاكل تحتاج عملية التنمية إلى العديد من المصادر لتمويلها من بينها القروض. ولعل أهم عقبة تعترض سبيل التنمية في الدول النامية هي عدم توفر رؤوس الأموال بالقدر الكافي مما يحتم عليها اللجوء إلى التمويل الخارجي.

وعليه تم في هذا الفصل الإحاطة بالجوانب المختلفة للتنمية من خلال ثلاثة مباحث، تناول المبحث الأول مفاهيم أساسية حول التنمية الاقتصادية، وتضمن المبحث الثاني نظريات ومعوقات التنمية الاقتصادية، فيما تناول المبحث الأخير مصادر تمويل التنمية الاقتصادية.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول التنمية الاقتصادية

لقد أصبحت التنمية الاقتصادية تحتل مركز الصدارة في الفروع التي يبحثها الفكر الحديث. لذا سيتم في هذا المبحث التعرف على المفاهيم الأساسية المتعلقة بالتنمية الاقتصادية من حيث تاريخها ومفهومها في المطلب الأول، إلى جانب بيان أهدافها وعناصرها في المطلب الثاني، ثم ذكر مؤشرات قياسها في المطلب الثالث.

المطلب الأول: التنمية الاقتصادية تاريخ ومفهوم

يعتبر مصطلح التنمية من المصطلحات ذات المعاني الواسعة التي يصعب تعريفها بشكل محدد لاتساع استخدام المفهوم وتطور دلالاته.

أولا: تاريخ التنمية الاقتصادية

إن التفكير الحقيقي في التنمية الاقتصادية يعود إلى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، خصوصا بعد خضوع العديد من الدول للاحتلال الأوروبي، إذ أثر كثيرا على مجتمعاتها بسبب استغلاله الموارد الطبيعية فيها، وبعد انتهاء الاحتلال الأوروبي بقيت هذه الدول تعاني انخفاضا في معدل نمو المستوى المعيشي، مع انتشار ملحوظ للمجتمعات الفقيرة المعروفة في الأدبيات الاقتصادية بمصطلح الدول النامية.

إهتم البنك الدولي في عام 1985 بمتابعة التنمية الاقتصادية في الدول النامية، خاصة ذات الدخل المنخفض نسبيا، إذ تمت الاشارة إلى أن الدولة النامية هي التي تحتاج دعما في تنميتها الاقتصادية، ومعدل الدخل الخاص للفرد الواحد فيها أقل من 400دولار أمريكي، مقارنة بالدول متوسطة الدخل، حيث يتجاوز معدل دخل الفرد فيها 400 دولار، وهكذا أصبح للتنمية الاقتصادية دور محوري ومهم في الواقع الاقتصادي للدول التي تعاني صعوبة كبيرة في التعامل مع قطاع الاقتصاد الخاص بها، مما يدفعها إلى تطبيق خطة استراتيجية وتنموية بهدف دعم التنمية الاقتصادية فيها.[1]

[1] مفهوم التنمية الاقتصادية/www.Mawdoo3.com consulté le 20/02/2018, à 11:20

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

ثانيا: مفهوم التنمية الاقتصادية

لغة: مأخوذة من النماء وهو الزيادة والكثرة.[1]

أما من الناحية الاقتصادية نجد أن هناك تعاريف متعددة للتنمية الاقتصادية.

فيمكن تعريف التنمية الاقتصادية على أنها: "إجراءات وسياسات وتدابير معتمدة تتمثل في تغيير بنيان وهيكل الاقتصاد الوطني وتهدف إلى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن وبحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد."[2]

كما يمكن تعريفها بأنها: "عبارة عن التغيرات الهيكلية التي تحدث في الاقتصاد القومي بأبعادها المختلفة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتنظيمية من أجل تحسين نوعية الحياة، وتوفير حياة كريمة لجميع أفراد المجتمع."[3]

وتعرف كذلك على أنها: "العملية التي من خلالها تتحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على مدار الزمن والتي تحدث من خلال تغييرات في كل من هيكل الانتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة إضافة إلى إحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء."[4]

وعموما فالتنمية الاقتصادية هي عملية مخططة وشاملة لكل القطاعات تتضمن إحداث تغيير وتطوير في هيكل الاقتصاد القومي يرافقه زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي.

وتجدر الإشارة إلى وجود عدة فروقات ما بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية:

فالنمو يشير إلى التقدم التلقائي أو الطبيعي أو العفوي دون تدخل من قبل الفرد والمجتمع، في حين التنمية هي العملية المقصودة التي تسعى إلى إحداث النمو بصورة سريعة في إطار خطط مدروسة وفترات زمنية معينة.[5]

---

[1] يسرى أبو العلا، **علم الاقتصاد**، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، الاسكندرية، 2008، ص683.

[2] الزين منصوري، **تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية**، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2012، ص 82.

[3] عبد الحميد عبد المطلب، **النظرية الاقتصادية (تحليل جزئي وكلي)**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006، ص ص 472،473.

[4] محمد عبد العزيز عجمية وايمان عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية–دراسات نظرية وتطبيقية–**، جامعة الاسكندرية، الاسكندرية، 2002، ص62.

[5] أمير معيزة مسعود، **مصادر تمويل الاحتياجات الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل اقتصاد الاستدانة**، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف1، الجزائر،2016، ص292.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

كما أن النمو يعني زيادات في السكان ضمن منطقة محددة أو زيادة في كمية أو قيمة السلع و الخدمات المنتجة في الاقتصاد المحلي ولا يقود بالضرورة إلى تحسينات نوعية في الحياة. بينما تشير التنمية الاقتصادية إلى تحسن في نوعية الحياة المرافقة للتغيرات وليس بالضرورة إلى زيادات في السكان و تركيبتهم، وكمية وطبيعة فرص العمل المحلية وكميات وأسعار السلع والخدمات المنتجة محليا، فالتنمية الاقتصادية هي عملية تغيير هيكلي.[1]

زيادة على ذلك فالنمو حالة تتصل غالبا بالدول المتقدمة بينما التنمية عملية تتصل غالبا بالدول المتخلفة.[2]

المطلب الثاني: أهداف التنمية الاقتصادية وعناصرها

إن الأهداف التي تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها لا يمكن أن تتحقق دون توفر العناصر الضرورية لذلك.

أولا: أهداف التنمية الاقتصادية

تهدف التنمية الاقتصادية في الدول المتقدمة إلى تحقيق مستويات عالية من التقدم العلمي والتكنولوجي، والمعدلات الاقتصادية المرتفعة. أما في الدول النامية تعتبر التنمية الاقتصادية طريقا للخروج من دائرة التخلف والوصول إلى النمو الذاتي في المستقبل.[3] وبالتالي فإن أهداف التنمية الاقتصادية في الدول النامية تتلخص في الأتي:[4]

- ✓ العمل على إحداث تحسن ملموس في مستوى معيشة الأفراد، والعمل على زيادة نصيبهم من الدخل القومي، ويتزامن هذا الهدف مع جعل معدل النمو في الدخل القومي يفوق معدل النمو في السكان؛
- ✓ محاولة القضاء على ظاهرة التخلف والفقر، من خلال إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة أو الأقل فقرا؛
- ✓ محاولة تطوير الإنتاج الأولي وتحويله إلى صناعات متعددة، وهو ما يعني تأسيس صناعات ثقيلة تزيد من الناتج القومي، أو العمل على تنويع الإنتاج في الاقتصاد؛

---

[1] محمد صالح تريكي القريشي، **علم اقتصاد التنمية**، اثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2010، ص ص 40،41.

[2] محمد فرحي ومحمد قويدري، **التنمية الاقتصادية في الاسلام: مفهومها، طبيعتها وأهدافها**، الملتقى الدولي حول: مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الاسلام، جامعة قالمة، 03-2012/12/04، ص 42.

[3] مريم قشي، **دور البنوك الأجنبية في تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر**، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 03، جامعة قسنطينة2، قسنطينة، الجزائر، 2016، ص131.

[4] اياد عبد الفتاح النسور، **أساسيات الاقتصاد الكلي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2013، ص ص 279،280.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

- ✓ العمل على تقدم المجتمع ورفع مستويات الإنتاج من خلال تنمية المهارات والطاقات البشرية؛
- ✓ العمل على زيادة معدل النمو في الدخل القومي كونه يعد المصدر الرئيسي للادخار؛
- ✓ إحداث التغيرات الهيكلية في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية؛
- ✓ العمل على تخفيض معدلات البطالة، بإتباع سياسات اقتصادية قادرة على خلق فرص العمل الجاذبة؛
- ✓ توسيع الطاقة الإنتاجية واستغلالها والقدرة على استخدام التكنولوجيا الحديثة لزيادة مستوى الأداء الاقتصادي، وزيادة المستوى المعيشي للسكان، والعمل على التقليل من التبعية الاقتصادية للخارج.

ثانيا: عناصر التنمية الاقتصادية

تكمن عناصر التنمية الاقتصادية في مجموع المتطلبات أو المستلزمات التي يجب الاهتمام بها من أجل تحقيق تنمية اقتصادية ناجحة، ونذكر منها ما يلي:

1-**التراكم الرأسمالي:** يعتبر شرطا ضروريا للتنمية الاقتصادية، وهو الإستثمار الحقيقي في وسائل الإنتاج الملموسة، وهذه العملية تتطلب توفر حجم مناسب من المدخرات الحقيقة التي تستخدم لأغراض الاستثمار بدلا من الاستهلاك.[1] وتجدر الاشارة إلى أن معظم الدول النامية لديها نذرة في رأس المال مقارنة بالموارد الأخرى.[2]

2-**الموارد الطبيعية:** هي كل ما تؤمنه الطبيعة من مخزونات طبيعية تكفل استمرار الحياة البشرية، وتتراجع هذه الموارد نتيجة الاستخدام المفرط.[3] ويلاحظ أن قدرة الدول المتقدمة على تعويض النقص في الموارد الطبيعية تفوق قدرة الدول المتخلفة بسبب التطور التكنولوجي الذي يمكنها من تطبيق الإحلال والمبادلة بين عناصر الإنتاج في العملية الإنتاجية، بحيث يحل العنصر الإنتاجي الوفير لديها محل العنصر الإنتاجي النادر.[4]

3-**الموارد البشرية:** تلعب دورا هاما في عملية التنمية الاقتصادية ويتأتى ذلك من أن الإنسان هو غاية التنمية ووسيلتها. وكون الانسان غاية التنمية يتأتى من أن الهدف النهائي لعملية التنمية يتمثل في رفع مستوى معيشة

---

[1] مرام تيسير مصطفى الفرا، **دور القطاع المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية الفلسطينية(1995-2011)**، مذكرة ماجستير في اقتصاديات التنمية، الجامعة الاسلامية، غزة، 2012، ص 38.

[2] Karl E. Case & others, **Principles of Macroeconomic**, Pearson Education, Tenth edtion, United States of America, 2012, p404.

[3] مرام تيسير مصطفى الفرا، مرجع سبق ذكره، ص38.

[4] فليح حسن خلف، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، جدارا للكتاب العالمي، الطبعة الأولى، 2006، ص 189.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الانسان عن طريق رفع مستوى دخله الحقيقي. أما كون الانسان وسيلة يتأتى من أن عملية التنمية توضع وتنفذ وتعطي ثمارها من خلال النشاط الانساني.[1]

4-التكنولوجيا: تعرف على أنها الجهد المنظم الرامي لاستخدام نتائج البحث العلمي في تطوير أساليب أداء العمليات الإنتاجية بالمعنى الواسع الذي يشمل الخدمات والأنشطة الادارية وذلك بهدف التوصل إلى أساليب جديدة يفترض فيها أنها أجدى للمجتمع. ويمكن أن تتضمن التكنولوجيا براءات الإختراع والعلامات التجارية، بالإضافة إلى المهارات التي لا تنفصل عن العاملين، والمعرفة التكنولوجية المتجسدة في أشياء مادية (المعدات بصفة خاصة). وتساهم التكنولوجيا في زيادة القدر المتاح من الموارد الطبيعية عن طريق إكتشاف وإضافة موارد جديدة، أو من خلال ابتكار وسائل فعالة وأكثر قدرة على الكشف عما هو موجود من موارد طبيعية.[2]

المطلب الثالث: مؤشرات قياس التنمية الاقتصادية

بغية الوقوف على مستويات الإنجاز والتنمية المحرز من قبل الدول النامية لابد من مؤشرات معينة، وقد تطورت مؤشرات التنمية مع مرور الوقت. ومن بينها:

أولا: الناتج المحلي الإجمالي (PIB)

في البداية اعتبر بأن التنمية تعني زيادة مضطرة في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة زمنية طويلة. إن هذا المقياس يستبعد التغيرات الحاصلة في الأسعار ويؤخذ عليه أنه لا يأخذ نمو السكان بعين الاعتبار، ولا يعكس توزيع الدخل بين فئات السكان.

ثانيا: الناتج المحلي للفرد (PIB/tête)

أصبح مقياس التنمية هو حصول زيادة في ناتج الفرد لفترة زمنية طويلة، وهنا يتعين أن يكون نمو الناتج المحلي الإجمالي أكبر من معدل زيادة السكان لكي تتحقق زيادة في الناتج المحلي للفرد. ومن جهة أخرى يمكن أن يزداد الفقر رغم زيادة الناتج المحلي إذا ما ذهب الجزء الأعظم من الدخل إلى فئة محدودة من الأغنياء.

[1] فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 192.
[2] المرجع نفسه، ص ص 197،198.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

ثالثا: الحاجات الأساسية (Les Besoins fundamental)

بعد الانتقادات التي وجهت للمقياس السابق تم تبني مقياس اشباع الحاجات الأساسية في المؤتمر العالمي للتشغيل عام 1976. ويؤكد هذا المفهوم على ضرورة توفير الغذاء والماء والكساء والسكن والخدمات الصحية. وبذلك أصبح مقياس التنمية هو مقدار اشباع الحاجات الأساسية للسكان وتحقيق مستوى أعلى من الرفاهية.[1]

رابعا: مقياس نوعية الحياة المادية (I. P. Q. L)

وهو الرقم القياسي للظروف المادية لنوعية الحياة ويتكون من ثلاثة مؤشرات تعكس تنوع الحاجات الأساسية للإنسان وهي: توقع العمر عند الميلاد، ومعدل وفيات الأطفال ونسبة الأمية، حيث أن كل مؤشر خصص له قيمة مقياسية تبدأ من الصفر وحتى المائة وهي توضح أفضل وأسوء الحالات وفقا للحدود التي يعمل بها المقياس. ويؤخذ على هذا المقياس اعتماده على بعض الحاجات الأساسية من جوانب الحياة مهملا البعض الآخر، كما اعتبر المؤشرات الثلاثة متساوية بدون أوزان ترجيحية، وأهمل الدخل والقدرة الشرائية للأفراد.[2]

خامسا: دليل التنمية البشرية (IDH)

قامت منظمة الأمم المتحدة في إطار برنامج الأمم المتحدة للتنمية بإصدار مقياس دليل التنمية البشرية في 1990، وهو يشمل ثلاثة معايير أساسية هي: المستوى الصحي المعبر عنه بالسن المتوقع عند الميلاد، والمستوى التعليمي، ومستوى المعيشة المعبر عنه بمستوى الدخل الحقيقي.[3] ويمتلك هذا المقياس أهمية تطبيقية لأنه يوفر للحكومات المحلية ومنظمات المجتمع المدني والأفراد فرصة تخصيص الموارد المختلفة بالإتجاهات التي تضمن الارتفاع بمستوى التنمية البشرية، كما يوفر للمجتمع الدولي إمكانية ترتيب أوضاع الدول طبقا لمستوى التنمية البشرية في كل منها، وذلك لتحديد الدول الأكثر حاجة للعون الدولي.[4]

---

[1] مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية(نظريات وسياسات وموضوعات)، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 2007، ص ص 24،23.

[2] اسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية (نظريات-نماذج-استراتيجيات)، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2012، ص ص254،253.

[3] شهيناز صياد ، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، تخصص مالية دولية، جامعة وهران، وهران، الجزائر، 2013، ص 37.

[4] اسماعيل محمد بن قانة، مرجع سبق ذكره_ ص ص 255،254.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

سادسا: مقياس كوسوف (Kosov)

يميز **فلادمير كوسوف** بين مؤشرين، يختص الأول بقياس النمو معبرا عنه بمعدل نمو الناتج الإجتماعي، ويختص الثاني بقياس التنمية معبرا عنه بمعدل نمو الناتج الإجتماعي بالإضافة إلى درجة تغير الهيكل الاقتصادي نحو القطاعات الأكثر حيوية. ويمكن قياس درجة التنمية انطلاقا من هذا المفهوم عن طريق حساب محصلة التغيرات الهيكلية التي تعبر عنها الأوزان النسبية للقطاعات الاقتصادية. إلا أن هذا المقياس يعاني من صعوبة تحديد القطاعات الأكثر حيوية في المجتمع والتي تضمن له تطورا مستمرا على المدى الطويل.[1]

[1] اسماعيل محمد بن قانة ، مرجع سبق ذكره، ص ص 255-256.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المبحث الثاني: نظريات ومعوقات التنمية الاقتصادية

هناك العديد من نظريات التنمية التي حاولت تفسير التخلف في الدول النامية، والتي وضعت تصورات للانتقال من حالة التخلف إلى التنمية والتقدم. لذا تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب، تناول الأول نظريات التنمية الاقتصادية قبل الحرب العالمية الثانية، وخصص الثاني لنظريات التنمية الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية، فيما تطرق الأخير إلى معوقات التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: نظريات التنمية الاقتصادية قبل الحرب العالمية الثانية

إن نظريات التنمية الاقتصادية التي ظهرت قبل الحرب العالمية الثانية أطلق عليها نظريات النمو لأن مصطلح التنمية ظهر بعد الحرب العالمية الثانية.

أولا: النظرية الكلاسيكية في النمو الاقتصادي

نظرت هذه النظرية إلى النمو الاقتصادي باعتباره نتائج عملية التراكم الرأسمالي.[1] ومن أبرز اقتصادييها:

1- أدم سميث: اهتم **أدم سميث*** بمشكلة التنمية الاقتصادية في كتابه: ثروة الأمم عام 1776، إلا أن اللاحقين قد شكلوا النظرية الموروثة عنه[2]، واعتقد سميث بإمكانية تطبيق القانون الطبيعي في الأمور الاقتصادية ومن ثم فإنه يعتبر كل فرد مسؤولاً عن سلوكه وأن هناك يد خفية تقوده وترشد إليه السوق، كما يعتبر سميث التراكم الرأسمالي شرطا ضروريا للتنمية الاقتصادية ويجب أن يسبق تقسيم العمل، فالمشكلة هي مقدرة الأفراد علي الادخار أكثر ومن ثم الاستثمار أكثر في الاقتصاد الوطني.[3]

2- جون ستيوارت ميل: ينظر **ستيوارت ميل**** إلى التنمية الاقتصادية كوظيفة للأرض والعمل ورأس المال، حيث يمثل العمل والأرض عنصرين رئيسيين للإنتاج، في حين يعد رأس المال تراكمات سابقة لناتج عمل سابق،

---

[1] عبلة عبد الحميد بخاري، **التنمية والتخطيط الاقتصادي: نظريات النمو والتنمية الاقتصادية**، الجزء الثالث، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، السعودية، 2017، ص64.

* اقتصادي انجليزي (1723-1790)، كان أول من كتب عن الحرية الاقتصادية والاقتصاد السياسي من خلال مؤلفه الشهير "ثروة الأمم".

[2] سمية أوشن، **نظريات التنمية الاقتصادية**، مطبوعة مقدمة لطلبة السنة الثانية-المجموعة الثانية-في مقياس التنمية المستدامة، كلية العلوم السياسية، جامعة قسنطينة3، قسنطينة، الجزائر، 2014، ص2.

[3] https://ar.wikipedia.org/wiki/نظريات_التنمية_الاقتصادية>doc consulté le 18/02/2018 à 10:19

** اقتصادي انجليزي ولد سنة 1806، له كتاب في الاقتصاد السياسي سنة 1848.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

ويتوقف معدل التراكم الرأسمالي على مدى توظيف قوة العمل بشكل منتج.[1]

3- توماس روبرت مالتوس: ركز **مالتوس*** على أهمية السكان في تحديد الطلب بالنسبة للتنمية، حيث يجب أن ينمو الطلب بالتناسب مع إمكانيات الإنتاج للحفاظ على مستوى الأرباح، وأن ادخار ملاك الأراضي يحدد الاستثمار المخطط له من طرف الرأسماليين، وأن أي اختلال بينهما يقلل الطلب على السلع، فينخفض العرض، ويتراجع الربح وبالتالي يتراجع النمو. وأما نظريته في السكان فتتلخص في أن نموه يكون بمتتالية هندسية، على عكس الغذاء الذي ينمو بمتتالية عددية.[2]

ثانيا: النظرية النيوكلاسيكية

ظهرت النظرية النيوكلاسيكية في الثلث الأخير من القرن 19، كامتداد للفكر الكلاسيكي، حيث أضافت إليه فروض جديدة تتماشى وتغيرات العصر، ومن أبرز اقتصادييها **ألفريد مارشال****.[3]

ويعتبر النيوكلاسيك أن النُّمو الاقتصادي عبارة عن عملية مترابطة متكاملة ومتوافقة، لأن نمو أي قطاع يؤدي حتما إلى نمو القطاعات الأخرى، كما أن نمو الناتج القومي يكون له تأثير ايجابي على الأجور والأرباح؛ كما يعتمد النُّمو الاقتصادي على ما يتوفر في المجتمع من عناصر الإنتاج، وقد ركزت النظرية النيوكلاسيكية على تراكم رأس المال، فاعتبرت أن زيادة عرض رأس المال تؤدي إلى خفض أسعار الفائدة، مما يدفع بالاستثمارات إلى الزيادة، فيزيد معها الإنتاج، ويتحقق النمو الاقتصادي، كما أولت اهتماما كبيرا للادخار ولعامل التكنولوجيا.[4]

---

[1] سمية أوشن، مرجع سبق ذكره، ص3.

* اقتصادي انجليزي (1766-1824)، يعد من أوائل الاقتصاديين الذين اهتموا بالديمغرافيا والإحصاء السكاني.

[2] سيدي أحمد كبداني، **أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013، ص36.

** اقتصادي انجليزي نمساوي الأصل (1842-1924)، صاحب المؤلف الشهير "مبادئ الاقتصاد السياسي".

[3] عبلة عبد الحميد بخاري، مرجع سبق ذكره، ص ص.70،71.

[4] حبيب قنوني، **الوساطة البنكية والنمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة تجريبية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2014، ص69.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

ثالثا: النظرية الكيترية

ترتبط هذه النظرية بأفكار الاقتصادي **جون مايندار كيتز***، الذي تمكن من وضع الحلول المناسبة للأزمة الاقتصادية العالمية (1929 – 1932)،[1] وأكد **كيتز** أن الطلب الكلي الفعال هو الذي يحدد حجم العرض الكلي ومستوى التوظيف والناتج القومي، وأن توازن الاقتصاد الوطني يتحقق عند مستويات متعددة للدخل تقل عن مستوى التوظيف الكامل الذي يعد حالة استثنائية خاصة على خلاف الفكر الكلاسيكي، وأنه لا وجود للتوازن التلقائي للاقتصاد بل لابد من تدخل الدولة لتصحيح اختلالات السوق في مرحلة الأزمات بالتأثير في الطلب الكلي (طلب إستهلاكي وإستثماري).[2]

يعاب على نموذج **كيتز** أنه يقف عند حدود الدول المتقدمة ولايصلح للتطبيق في الدول المتخلفة، فمع نقص رأس المال وكفاءة عنصر العمل وتخلف وسائل الإنتاج في هذه الدول فإنه لايتوقع أن تؤدي زيادة الإنفاق الحكومي إلى زيادة الناتج الحقيقي بل إلى حدوث تضخم،كما أن الدول المتخلفة تتميز بكثافة هجرة العمالة من الريف إلى المدن، والذي من شأنه أن يرفع نسبة البطالة في المدن. وبالتالي فتطبيق سياسة كيتز قد يؤدي إلى ظهور مشكلة عامة للبطالة في هذه الدول مع انخفاض الدخل القومي.[3]

رابعا: نظرية شومبيتر

إن التنمية في نظر **جوزيف شومبيتر**** هي تغير تلقائي وغير مستمر في قنوات التدفق الدائري، والتي تغير من حالة التوازن التي كانت سائدة، إن هذه التنمية تحصل بشكل قفزات دون انسجام، وهي قفزات ازدهار يعقبها فترات كساد.[4] وتتكون نظرية النمو حسب شومبيتر من الابتكار والمنظم والإئتمان المصرفي، وذلك لأن الإستثمار في الابتكار يمول عن طريق الجهاز المصرفي وليس من الادخار، ما يؤدي إلى زيادة عدد المنظمين، مما يرفع حصة

---

* اقتصادي بريطاني (1883–1946) قدم العديد من النظريات التي تبنتها الدول في علاج المشاكل الاقتصادية، من أشهر مؤلفاته النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود.

[1] جلال خشيب، النمو الاقتصادي مفاهيم ونظريات ، ص18. متوفر على الموقع:
www.alukah.net>doc consulté le 22/02/2018 à 23:03

[2] صالح صالحي، تأثير البرامج الاستثمارية العامة على النمو الاقتصادي و الاندماج القطاعي بين النظرية الكيترية واستراتيجية النمو غير المتوازن للفترة 2001–2014، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد13، جامعة سطيف ،2013، ص ص6،7.

[3] عبلة عبد الحميد بخاري، مرجع سبق ذكره، ص75.

** اقتصادي سويسري، (1883–1950)، كتب عدة كتب منها: الرأسمالية، الاشتراكية والديمقراطية وتاريخ التحليل الاقتصادي.

[4] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 69.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الأرباح عن الأجور في الدخل، بسبب التغيرات الديناميكية الناتجة عن الابتكار الذي يولد الرغبة لدى المنظم ليحصل على أعلى الأرباح.[1] ويتمثل الابتكار في تقديم منتج جديد أو نوعية جديدة لمنتج، تقديم أسلوب جديد للإنتاج، فتح سوق جديدة، تقديم مصدر جديد للعرض، أو انشاء تنظيم جديد.[2]

المطلب الثاني: نظريات التنمية الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية

تعددت نظريات التنمية بعد الحرب العالمية الثانية، ومن أبرز هذه النظريات نجد:

أولا: نظرية المراحل الخطية

قدمها الاقتصادي **والت ويتمان روستو*** عام 1960، وهي عبارة عن مجموعة من المراحل الاقتصادية المستنبطة من المسيرة التنموية للدول المتقدمة. حيث حاول في هذه النظرية أن يضع الخطوات التي يجب على الدول النامية أن تمشي عليها للوصول إلى التقدم.[3] وتتلخص هذه المراحل فيما يلي:[4]

1-**المرحلة التقليدية:** وهنا يكون غالبية السكان يعملون في الزراعة والسلطة في أيدي الملاك، والظروف البيئية والطبيعية غير واضحة والانتاج منخفض، والعادات والتقاليد جامدة بحيث يصعب التغيير الاجتماعي.

2-**مرحلة التهيؤ للانطلاق:** تتميز بحدوث تغيرات كبيرة في مجالات الصناعة والتجارة والزراعة كما تظهر أفكار واتجاهات عديدة وجديدة تصاحب التغيرات الاقتصادية.

3-**مرحلة الانطلاق:** تركز على القضاء على معوقات النمو الاقتصادي واحداث تغييرات جدرية في أدوات الإنتاج بواسطة الوسائل التكنولوجية، وتشجيع العاملين والابتكارات.

4-**مرحلة النضج:** تظهر الزيادة في الإنتاج والإستثمار وتعزيز القطاع الصناعي.

5-**مرحلة الاستهلاك:** يرتفع فيها متوسط دخول الأفراد وتزيد معدلات الاستهلاك. وتظهر الرفاهية في المجتمع.

---

[1] سيدي أحمد كبداني، مرجع سبق ذكره، ص ص 38،39.

[2] Gerald M.Meier & Joseph E.Stiglitz, **Frontiers of Development Economics-the future in prespective**, Oxford University Press, New York, 2001, p4.

* مؤرخ اقتصادي أمريكي ولد سنة (1916-2003)، له عدة مؤلفات أشهرها: مراحل النمو الاقتصادي سنة 1946.

[3] نظريات التنمية بين روستو ونقد جلال أمين، صحيفة الأيام البحرينية، العدد9288، 2014/09/14. على الموقع الالكتروني: www.alayam.com

[4] جمال حلاوة وعلي صالح، مدخل إلى علم التنمية، دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2009، ص ص53،54.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

ثانيا: نظرية الدفعة القوية

تنسب إلى الاقتصادي **روزنشتين رودان*** الذي يؤكد أنه في مرحلة مبكرة من التنمية، فإن استثمار المؤسسات الصناعية في قطاع واحد يمكن أن يرفع من ربحية القطاعات الأخرى في الاقتصاد. كما أن التصنيع المتزامن لعدة قطاعات اقتصادية يمكن أن يكون مربح أكثر.[1] فالتصنيع هو السبيل الوحيد لتنمية البلاد المتخلفة والمجال الممكن والفعال لاستيعاب فائض القوة العاملة المتعطلة جزئيا وكليا في قطاعها الزراعي، وعلى أن تبدأ عملية التصنيع في شكل دفعة قوية.[2]

ثالثا: نظرية النمو المتوازن

يرى **رانجر نيركسه**** أن ضيق السوق يمثل عقبة في طريق التنمية، ويرجع ضيق السوق إلى سوء وسائل النقل والمواصلات. لكن انشاء شبكة لوسائل النقل وغيرها من الاستثمارات الهيكلية تحتاج إلى موارد ضخمة تعجز البلاد المتخلفة عن توفيرها لضعف قدرتها على الادخار بسبب انخفاض الدخل، وبالتالي تبقى السوق ضيقة والحافز على الاستثمار ضعيف بسبب انخفاض الدخل وهكذا يدور الاقتصاد المتخلف في حلقة مفرغة.[3]

وحل المشكلة يتمثل في انشاء جبهة عريضة من الصناعات الاستهلاكية يتحقق بينها التوازن مع التأكيد على ضرورة تحقيق التوازن بين القطاع الصناعي والقطاع الزراعي، حتى لا يمثل تخلف القطاع الزراعي عقبة أمام نمو القطاع الصناعي.[4]

رابعا: نظرية النمو غير المتوازن

ارتبطت بالاقتصادي **ألبرت هيرشمان*****، وتعتبر عملية التنمية حسب هذه النظرية سلسلة متصلة من اختلالات

---

* اقتصادي ينتمي إلى احدى دول شرق أوروبا، استقر في الولايات المتحدة في منتصف القرن العشرين.

[1] Karla, Hoff**, Beyond Rosenstein-Rodan: the Modern Theory of Underdevelopment Traps**, the World Bank, Annual World Bank Development Economics Conference, Washington, D. C, April 10, 2000, P3.

[2] محمد عبد العزيز عجمية وايمان عطية ناصف، مرجع سبق ذكره، ص 138.

** اقتصادي أمريكي (1907-1959)، من مؤسسي علم اقتصاد التنمية، اشتهر بفكرته حول الحلقات المفرغة للفقر سنة 1953، حيث أثبت من خلالها أن الدول تكون فقيرة لأنها تحب أن تكون كذلك.

[3] جمال الدين لعويسات، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2000، ص ص 18،19.

[4] محمد عبد العزيز عجمية وايمان عطية ناصف، مرجع سبق ذكره، ص141.

*** اقتصادي أمريكي من أصل ألماني ولد سنة 1915، حصل على دكتوراه في الاقتصاد سنة 1940.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

التوازن، حيث أن كل اختلال يولد قوى مصححة له. إلا أن تصحيح هذا الاختلال سوف يخلق أيضا اختلال جديد في التوازن يولد بدوره قوى مصححة لتعديل هذا الاختلال، وبذلك يتولد اختلال جديد في التوازن...وهكذا مما يدفع بالنتيجة التنمية نحو الأمام.[1]

خامسا: نظرية النمو لهارود دومار

تنسب للاقتصاديين **روي فورباس هارود*** **وإفري دافيد دومار**** وينظر هذا النموذج إلى الاستثمار كمحدد للنمو، نظرا لأن الكفاية الحدية لرأس المال يفترض فيها أن تكون عند المستوى الذي يمثل أفضل استخدام لرأس المال. ومن ثم يجري التركيز على الوصول بالإستثمار إلى أقصى حد ممكن، وهو ما يتطلب رفع معدل الادخار المحلي، وتعزيزه بموارد خارجية تأتي في شكل معونات أو استيراد رأسمال أجنبي للإستثمار المباشر.[2]

سادسا: نظرية التنمية لآرثر لويس

ينطلق **آرثر لويس***** من فكرة مفادها: كيف يمكن لقطاع الصناعة أن يصبح قطاعا اقتصاديا كبيرا من تقدم الصناعات الاقتصادية الأخرى، وقد اعتبر أن النمو هو عبارة عن انتقال للدخل نحو الطبقة الرأسمالية(المستثمرون) كونها تتمتع بميل حدي أكبر للادخار، وكلما كان الادخار أكبر كلما كان الإستثمار أكبر. إذ أن الزيادة في أرباح هذه الطبقة يؤدي إلى زيادة استثماراتها وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي للدخل الوطني.[3] كما قسم لويس الاقتصاد المتخلف إلى قطاع رأسمالي(صناعي) وهو القطاع الرائد ومصدر الحركة، وقطاع تقليدي(زراعي) يتميز بشيوع الفن الإنتاجي المتخلف وانخفاض متوسط نصيب الفرد من الإنتاج، ووجود حجم كبير من البطالة المقنعة*****.[4]

---

[1] محمد مروان السمان وآخرون، مبادئ التحليل الاقتصادي(الجزئي والكلي)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2009، ص 403.

* اقتصادي انجليزي (1900-1978)، درس في اكسفورد وكامبريدج وكان زميلا لكينز، اهتم بالنقود والتضخم.

** اقتصادي أمريكي (1914-1997)، درس في هارفرد وميتشغان، له عدة مؤلفات من بينها مشكل تراكم رأس المال.

[2] محمد محمود الإمام، التنمية والتشغيل، المنتدى العربي للتنمية والتشغيل، الدوحة، قطر، 15-2008/11/16، ص11.

*** اقتصادي بريطاني (1915-1991)، درس بكامبريدج وأنشأ كلية بجزر الهند الغربية (جامايكا).

[3] اسماعيل محمد بن قانة، مرجع سبق ذكره، ص 5.

**** تعرف البطالة المقنعة بأنها مقدار قوة العمل التي لا تعمل بشكل فعلي في النشاط المنتج.

[4] فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص166.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

ثامنا: نظرية التبعية الدولية

ترى أن دول العالم الثالث محاصرة بالعراقيل المؤسسية والسياسية والاقتصادية سواء المحلية أو الدولية بالإضافة إلى وقوعها في تبعية وسيطرة الدول الغنية من خلال علاقتها بها.[1] ولقد عرفت التبعية على أنها "موقف بمقتضاه يكون اقتصاد دولة معينة مشروطا باتساع وتطور اقتصاد دولة أخرى".[2]

تاسعا: نظرية النمو الحديثة

تعتمد في تحليل أسباب التنمية الاقتصادية على دراسة العوامل التي تحدد مدى أو حجم نمو الناتج القومي الاجمالي في الدول. وهي تؤكد على عاملي الإدخار و الإستثمار في القوى البشرية بالدرجة الأولى كسبيل لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة.[3]

المطلب الثالث: معوقات التنمية الاقتصادية

إن عدم تحقق التنمية الاقتصادية مع رغبة الدول لتحقيقها يعني وجود عوائق عدة أمامها. وتختلف طبيعة هذه العوائق من دولة لأخرى.

أولا: المعوقات الاقتصادية

وتتمثل هذه المعوقات في تبني أنظمة اقتصادية وسياسات وبرامج اقتصادية لا تناسب الامكانات التي تتسم بها الدول النامية. بالإضافة إلى تفشي ظاهرة الاقتصاد المزدوج في البلدان المتخلفة، (وجود قطاعين منفصلين عن بعضهما داخل الاقتصاد المحلي، أحدهما متقدم والآخر متخلف وكلاهما شبه مغلق). و ضعف التخطيط وفشل الخطط الاقتصادية في تبني نماذج تنموية مناسبة لحالة الدول المتخلفة. ولعل أهم معوق يتمثل في نذرة رؤوس

[1] ميشيل تودارو ، **التنمية الاقتصادية**، تعريب: محمود حسن حسني، دار المريخ للنشر، السعودية، 2006، ص141.

[2] احسان حفظي، **علم اجتماع التنمية**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2006، ص76

[3] جدوع علي الشرفات، **التنمية الاقتصادية في العالم العربي–الواقع العوائق سبل النهوض–**، دار جليس الزمان، الطبعة الأولى، 2010، ص ص 34،35.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الأموال وخاصة المستثمرة منها بالنسبة لعدد السكان، وهجرة رؤوس الأموال بسبب انعدام البيئة الجاذبة للإستثمار في الدول النامية.[1]

ثانيا: المعوقات السياسية

قد يشكل التنظيم السياسي في الدول النامية عائقا أساسيا أمام التنمية الاقتصادية. فالاختلافات على السلطة قد تؤدي إلى قيام حرب أهلية تدمر الكثير من الموارد المتاحة. أو أن تحول المصالح الكامنة لفئة من السكان دون ادخال الإصلاحات الرئيسية اللازمة للتنمية مثل الإصلاح الزراعي. أو أن تعدد الأحزاب مع سعي كل منها الى تحقيق مكاسب ذاتية قد يحول دون ايجاد مجهود مستمر منسق لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة بالبلاد. وتستلزم عملية التنمية في مثل هذه الظروف تغيير الأحوال السياسية بما يتلاءم مع متطلبات التنمية.[2]

ثالثا: المعوقات الاجتماعية

ويقصد بها ارتفاع الكثافة السكانية بالنسبة للإنتاج مع عدم الاستغلال الأمثل لتلك القوى البشرية المتزايدة حيث يترتب على هذه الزيادة غير المستغلة نقصاً في دخول الأفراد، والتأثير السلبي للخدمات المقدمة للجمهور، تفاقم المشكلات الاجتماعية والاقتصادية، كذلك زيادة تلوث البيئة. كما تتمثل في سوء توزيع السكان جغرافيا والتفاوت في الازدهار والنمو بين مناطق المجتمع. إضافة إلى انتشار الأمية وانخفاض مستوى التعليم وما يترتب على ذلك من عدم إدراك الشخص الأمي لأهمية التنمية في مجتمعه ومتطلبات تلك العملية والمساهمة الإيجابية فيها.[3]

رابعا: المعوقات الجغرافية

ويقصد بها الظروف المتعلقة بالتربة والمناخ والموقع. فقد تكون تربة دولة ما منخفضة الخصوبة، مما يسبب انخفاض الانتاجية الزراعية مالم تستخدم الأسمدة الكيماوية. كما أن المناخ قد يكون صعبا بدرجة تعوق العمل الدائب المتواصل اللازم لأغراض التنمية، وقد يتطلب زيادة الانفاق(كإدخال أجهزة التكييف في المناطق الحارة)

[1] إياد عبد الفتاح النسور، مرجع سبق ذكره، ص 285.

[2] يسرى أبو العلا، مرجع سبق ذكره، ص 693.

[3] رأفت محمد، معوقات التنمية في الدول النامية. متوفر على الموقع:

mawdoo3.com/ consulté le 18/02/2018 à 09:25

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

حتى يمكن الاستمرار في العمل. وقد تقع بعض الدول على مسافات كبيرة من مراكز الاستيراد أو لا يكون لها منافذ على البحر، مما يكبدها نفقات عالية في سبيل الإستيراد والتصدير.

خامسا: المعوقات التكنولوجية

نتيجة لأن التكنولوجيا الحديثة قد نشأت في الدول الصناعية والتي تختلف ظروفها عن الأحوال السائدة في الدول النامية فإنه يوجد الكثير من العقبات أمام تطبيق الوسائل التكنولوجية ذات الإنتاجية المرتفعة. فالتكنولوجيا الحديثة تتطلب معرفة متخصصة قد لا تتوافر في كثير من الدول النامية.

سادسا: عوائق الأيدي العاملة

إن العنصر الحيوي والأساسي في عملية التنمية هو العنصر البشري. وعدم وجود الأيدي العاملة المدربة يعوق زيادة الإنتاج والدخل بدرجة كبيرة.[1]

[1] يسرى أبو العلا، مرجع سبق ذكره، ص ص 692-694.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المبحث الثالث: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية

يعتبر التمويل العامل الأساسي في عملية التنمية الاقتصادية، هذه الأخيرة تحتاج إلى تكوين الموارد وتعبئتها وتوجيهها إلى الإستثمارات المختلفة. فالتنمية ورأس المال متلازمان، فلا يمكن أن تحدث تنمية بدون رأس مال، لذلك فإيجاد رأس المال يمثل اللبنة الأساسية لبدء عملية التنمية الاقتصادية. وعليه تناول هذا المبحث الموارد المحلية في المطلب الأول، ثم التمويل المصرفي في المطلب الثاني، وأخيرا الموارد الأجنبية في المطلب الثالث.

المطلب الأول: الموارد المحلية

يعرف التمويل بأنه الامداد بالأموال أوقات الحاجة إليها.[1] وتتكون مصادر التمويل المحلي من شقين رئيسيين:

1-الإدخار الاختياري: هو ذلك الجزء من الدخل الفردي الذي يقرر الفرد بإرادته الحرة عدم إنفاقه على السلع والخدمات وعدم اكتنازه، ويأخذ شكل حسابات في المصارف أو صناديق التوفير.[2] ويتمثل هذا النوع من المدخرات في:

1-1-مدخرات القطاع العائلي: تتمثل في الفرق بين الدخل المتاح والإنفاق الإستهلاكي للأفراد، وذلك بعد طرح كل الضرائب والرسوم المحتملة.[3]

1-2-مدخرات قطاع الأعمال: تتكون من قسمين رئيسيين يتمثل الأول في مدخرات قطاع الأعمال العام والمتمثلة في الأرباح المحتجزة في وحدات القطاع العام، أما الجزء الثاني فيتمثل في مدخرات قطاع الأعمال الخاص وهي جميع المشروعات التي تتخذ الشكل الفردي صورة لها، أو شكل شركات الأشخاص، وتأتي مدخرات هذه المشروعات من الأرباح غير الموزعة والاحتياطات وأرباح الأسهم والمشروعات العامة ذات الطابع الاقتصادي.[4]

---

[1] أحمد حسين بتال وأخرون، **دور المصارف الخاصة في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق**، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد 07، المجلد 04، جامعة الأنبار، العراق، 2011، ص46.

[2] محمود حسين الوادي وأحمد عارف العساف، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، الأردن، 2011، ص185.

[3] خديجة خنطيط ، **أثر الخوصصة على التنمية الاقتصادية في الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2011، ص110.

[4] الطيب داودي، **الاستراتيجية الذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية**، دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، 2008، ص60.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

2- **الإدخار الاجباري:** هو ذلك الجزء من الدخل الذي ينتزع بصورة إجبارية من قبل الأفراد والمشروعات.[1] ويتمثل أساسا في:

2-1- **الإدخار الحكومي:** يعد إدخار القطاع الحكومي مصدرا لتمويل مشاريع وخطط التنمية إذا زادت الايرادات الحكومية الجارية عن النفقات الجارية، وإذا فاقت النفقات الحكومية الجارية الايرادات الجارية. فيتم تمويل هذا العجز بالسحب من مدخرات القطاعات الأخرى أو بطبع نقود جديدة.[2]

وتتمثل الايرادات الحكومية الجارية في حصيلة الدولة من الضرائب المباشرة وغير المباشرة. أما نفقاتها فتتمثل في الانفاق العام(الانفاق على ما تقدمه الدولة في مجالات الأمن والصحة والتعليم و المنافع العامة وغيرها...).[3]

وعلى العموم فإن القطاع الحكومي في الدول النامية بإستثناء الدول البترولية يساهم بنصيب ضئيل في الاقتصاد القومي، بل غالبا ما يكون هذا القطاع في معظم هذه الدول سالبا بسبب قصور معدل الزيادة في الايرادات عن ملاحقة معدل الزيادة في النفقات.[4]

2-2- **الإدخار الجماعي:** هي إدخارات تقتطع من دخول بعض الجماعات بطريقة اجبارية، وتتمثل في أرصدة صناديق التأمينات الاجتماعية.[5]

2-3- **التمويل التضخمي:** هو أسلوب تستخدمه السلطات العامة للحصول على تمويل اضافي عندما تعجز المصادر الاعتيادية للإيرادات العامة عن تمويل النفقات العامة ويتلخص هذا بالاعتماد على اصدار نقود ورقية جديدة أو الاقتراض من البنك المركزي والبنوك التجارية. ويسمى بالتمويل التضخمي نتيجة لزيادة الاصدار النقدي لتمكين الوحدات الاقتصادية من الحصول على موارد إضافية عندما تعجز مواردها المستقلة في الإنتاج.[6]

---

[1] محمود حسين الوادي وأحمد عارف العساف، مرجع سبق ذكره، ص196.

[2] صبحي تادرس قريصة، **مذكرات في التنمية الاقتصادية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، بدون سنة نشر، ص 121.

[3] خديجة خنطيط ، مرجع سبق ذكره، ص 112.

[4] نوال جمعون، **دور التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية-حالة الجزائر-**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005، ص41.

[5] اسماعيل محمد بن قانة، مرجع سبق ذكره، ص297.

[6] اسماعيل بن قانة، مرجع سبق ذكره، ص298.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المطلب الثاني: التمويل المصرفي

يقصد به ذلك التمويل الذي يتم عن طريق الجهاز المصرفي المحلي، الذي يعتبر المصدر الأساسي في تمويل التنمية الاقتصادية الوطنية.[1]

1- الدور التنموي للبنوك:

تعتبر البنوك من أهم المنشآت في تزويد قطاع الأعمال بالاحتياجات التمويلية المتنوعة بسبب عدم كفاية مواردها الذاتية، ويتم هذا التمويل عن طريق سوق النقد وسوق المال، فالاحتياجات التمويلية الطويلة والمتوسطة الأجل يتم الحصول عليها عن طريق سوق المال. أما الاحتياجات التمويلية قصيرة الأجل يتم الحصول عليها من خلال سوق النقد إذ تقوم البنوك التجارية المختلفة بتقديم قروض وتسهيلات قصيرة الأجل وفي بعض الأحيان قروض متوسطة الأجل.[2]

ونظرا لكون الطلب على خدمات النظام المصرفي طلب مشتق من حاجة التنمية الاقتصادية، فبذلك يمكن القول أنه كلما اتسعت حدود التنمية زادت الحاجة إلى وجود نظام مصرفي أكثر تطورا وأوسع خدمات.

فالنظام المصرفي يقدم فرصة حقيقية لنمو القطاعات الاقتصادية المختلفة، من خلال تقديم التمويل اللازم لها. فالبنوك تقوم بالوساطة المالية عن طريق ميكانيكية تجميع المدخرات وتحويلها إلى استثمارات في الآلات، المعدات، الأبنية، البنية التحتية، البضائع والخدمات، وهذا يساهم في نمو الاقتصاد الوطني ويحسن المستوى المعيشي للسكان.[3]

[1] نوال جمعون، مرجع سبق ذكره، ص42.
[2] أحمد حسين بتال وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 48.
[3] مريم قشي، مرجع سبق ذكره، ص 133.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

2- العلاقة بين تمويل القطاع البنكي والتنمية الاقتصادية:

تعددت وجهات النظر بخصوص اتجاه العلاقة بين التطور في القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي، حيث يؤكد **شومبيتر** على أهمية الدور الذي يلعبه القطاع المصرفي في عملية التطور والنمو الاقتصادي وذلك بمساهمته في عملية تكوين رأس المال من خلال خلق الائتمان، حيث يصبح رأس المال عبارة عن قوة شرائية جديدة تنعكس في النهاية بوسائل انتاج حقيقة جديدة، وهذه القوة الشرائية ضرورية لتمويل عملية التطور والنمو الاقتصادي،[1]

في حين يرى **(Gurley & Shaw,1955,1960)** أن النمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة الطلب على الخدمات المصرفية مما يؤدي إلى نمو الأصول المصرفية، فخلال عملية التنمية يؤدي النمو في متوسط دخل الفرد إلى نمو أسرع في الأصول المالية، وهذا يعني أن اتجاه السببية يأتي من الناتج القومي إلى الأصول المالية.

وبالنسبة لـــ **(Patrick,1966)** فيرى أن هناك علاقة سببية ذات اتجاهين بينهما:

- ✓ خلال المراحل الأولى من التنمية تتجه العلاقة من القطاع المصرفي إلى النمو الاقتصادي (العرض القائد)، أي أن القطاع المصرفي يؤثر في النمو الاقتصادي.
- ✓ في المراحل المتأخرة من التنمية تتجه العلاقة من النمو إلى القطاع المصرفي (الطلب التابع)، فنمو الاقتصاد يؤدي إلى خلق وتوليد طلب جديد على الخدمات المالية، وهذا راجع إلى طلب المستثمرين والمدخرين في القطاع الحقيقي على هذه الخدمات، وبالتالي فإن أي تطور في النظام المالي يعتبر عملية مستمرة وتابعة لعملية النمو الاقتصادي.[2]

[1] علي بطاهر ، اصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، فرع: تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، الجزائر،2006، ص ص233،234.

[2] مرام تيسير مصطفى الفرا، مرجع سبق ذكره، ص 58.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المطلب الثالث: الموارد الأجنبية

إن لجوء الدولة إلى العالم الخارجي من أجل الحصول على التمويل يتم لأحد السببين: إما لحدوث صدمة غير منتظرة، وهنا يكون الاقتراض إجباري، أما السبب الثاني هو رغبة الدولة في تحقيق التنمية السريعة، وهنا يكون الاقتراض إختياري.[1] وتتمثل مصادر الموارد الأجنبية في ما يلي:

1- التدفقات والتحويلات من المؤسسات والمنظمات الدولية

تهدف المنظمات الدولية بشكل عام إلى منح القروض المختلفة والاستشارات التقنية للدول التي تحتاج إليها.[2] وتتمثل هذه المنظمات الدولية في ما يلي:

1-1- صندوق النقد الدولي: تم انشاءه للسهر على استقرار النظام النقدي الدولي، وفي سياق الحديث عن تمويل الدول النامية فإن الصندوق يقوم بتصميم سياسات للتصحيح الهيكلي بالنظر إلى الاختلالات التي تواجه موازين المدفوعات، والتي يقسمها إلى اختلال قصير الأجل واختلال طويل الأجل، فالأول يمكن تصحيحه في مدة لا تتعدى السنتين، أما الاختلال طويل الأجل فيعكس وجود عوائق هيكلية للنمو الاقتصادي وتراكم كبير للمديونية بحيث لا يمكن الرجوع إلى الحالة التوازنية إلا في إطار انتهاج سياسة متوسطة أو طويلة الأجل.[3]

1-2- البنك الدولي للإنشاء والتعمير: جاء انشاءه كثمرة رئيسية من ثمار اتفاقية بريتون وودز في عام1944، يقوم بتقديم المعونات والقروض إلى الدول النامية. ويستمد البنك أمواله من حصص الدول الأعضاء ومن حصيلة ما يصدره من سندات تتداول في الأسواق المالية العالمية وتجعله المقرض الأول في العالم. ولا يقدم البنك قروضه إلا للدول النامية على أساس شروط الاقراض السوقية.[4] كما يقوم بتقديم معونات فنية واستشارات للدول النامية وخاصة في الحالات التي تتوفر فيها الخبرات المتخصصة لبعض المشاريع.[5]

---

[1] فضيلة جنوحات، اشكالية الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية-حالة بعض الدول المدينة-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006، ص ص101،102.

[2] اسماعيل محمد بن قانة، مرجع سبق ذكره، ص299.

[3] المرجع نفسه، ص ص 235،236.

[4] محمد عبد العزيز عجمية وايمان ناصف عطية، مرجع سبق ذكره، ص ص 212،213.

[5] اسماعيل بن قانة، مرجع سبق ذكره، ص239.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

1-3- مؤسسة التنمية الدولية: مؤسسة دولية تم تأسيسها سنة 1960ضمن مجموعة البنك الدولي للمساهمة في تمويل مشروعات التنمية وبرامج الانماء في الدول النامية الأقل نموا عن طريق تقديم القروض الميسرة لها.[1] ويقصد بالقروض الميسرة قروض فوائدها شديدة الانخفاض وأجالها طويلة.[2]

1-4- مؤسسة التمويل الدولية: تأتي في المرتبة بعد هيئة التنمية الدولية، وينحصر نشاطها في الاسهام في مشروعات القطاع الخاص لدى الدول، وتحصل المؤسسة على أموالها عن طريق الاقتراض من البنك الدولي وعن طريق اصدار سندات تقوم بتسويقها في الأسواق المالية الدولية.[3]

2- الإستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر

يتمثل الإستثمار الأجنبي في إستثمار موارد أجنبية في رؤوس أموال مشروعات التنمية في الدول النامية. وتحدد درجة المساهمة الأجنبية في رؤوس أموال هذه المشروعات الصفة التي تطلق على الإستثمار الأجنبي من حيث كونه إستثمار مباشر أو إستثمار غير مباشر.[4]

2-1- الإستثمار الأجنبي المباشر: هو تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أوكل الإستثمارات في المشروع المعين، هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الإستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة الملكية المطلقة لمشروع الإستثمار.[5]

2-2- الإستثمار الأجنبي غير المباشر: هو إستثمار يأخذ شكل قروض أو شراء الأجانب للأوراق المالية في السوق المالية الوطنية، وهذا النوع من الإستثمار يبحث عن عائد معقول لرؤوس الأموال دون أن يترتب عليه اشراف أو اتخاذ قرارات من قبل الأجانب.[6]

---

[1] سميح مسعود، **الموسوعة الاقتصادية**، الجزء الأول، دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2008، ص802.

[2] محمد عبد العزيز عجمية وايمان ناصف عطية، مرجع سبق ذكره، ص212.

[3] محمد عبد العزيز عجمية وايمان ناصف عطية، مرجع سبق ذكره، ص ص 213،214.

[4] صبحي تادرس قريصة، مرجع سبق ذكره، ص 152.

[5] محمد مراس، **قياس علاقة التكامل المتزامن بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد العدد 02، جامعة سعيدة، الجزائر، جوان 2015، ص122.

[6] مرام تيسير مصطفى الفرا، مرجع سبق ذكره، ص 48.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

وتهدف الدول النامية من وراء تشجيعها للإستثمار الأجنبي إلى الإستفادة من الموارد المتاحة(البشرية، المادية)، الوفاء بالاحتياجات المحلية بدلا من الاعتماد على الاستيراد، وتحسين الموارد واستغلالها استغلال أمثل.[1] بالإضافة إلى الإستفادة من التكنولوجيا التي ينقلها معه في دفع عجلة التنمية بها.[2]

3- المنح والاعانات

تتمثل في تحويل موارد من الدول المانحة إلى الدول النامية الممنوح إليها. وقد تكون هذه الموارد في شكل نقدي (عملات قابلة للتحويل)، أو عيني (سلع أو خدمات إستهلاكية أو إستثمارية أو خبرات فنية). وتعتبر المنح والاعانات مصدر مرغوب فيه بدرجة كبيرة في الدول النامية، وذلك على أساس أن حصول هذه الدول على موارد بهذا الأسلوب لا يترتب عليه التزامات لاحقة على اقتصادياتها القومية.[3]

4- تعزيز حصيلة الصادرات

إن الزيادة في الصادرات تؤدي إلى زيادة الدخل القومي والذي قد يؤدي في إلى الزيادة في الإنفاق القومي فيزداد الطلب على السلع والخدمات، مما يدفع المستثمرين إلى زيادة إستثماراتهم وبالتالي انتعاش الاقتصاد القومي.[4]
القومي.[4]

[1] محمد نبيل الشيمي، التنمية الاقتصادية في الدول النامية ووسائل تمويلها، الحوار المتمدن، العدد2538، 2009/01/26. متوفر على الموقع الالكتروني: www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=160291

[2] صبحي تادرس قريصة، مرجع سبق ذكره، ص 153.

[3] المرجع نفسه، ص ص 150،151.

[4] مرام تيسير مصطفى الفرا، مرجع سبق ذكره، ص 48.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الخلاصة:

تأسيسا على ما سبق يمكن القول أن التنمية الاقتصادية عبارة عن عملية يتم فيها انتقال الاقتصاد الوطني من مرحلة التخلف إلى الرقي والإزدهار. وهي تهدف بالدرجة الأولى إلى رفع مستوى معيشة الأفراد.

ومن خلال عرض معظم النظريات التي تناولت موضوع التنمية تم التوصل إلى أن معظم النظريات تعتبر التراكم الرأسمالي أساس عملية النمو.

وتواجه عملية التنمية الاقتصادية العديد من العقبات التي تحول دون قيامها في الدول النامية، كما تتطلب مجموعة من المصادر لتمويلها من بينها التمويل المصرفي الذي يعتبر أهم مصدر تعتمد عليه الدول النامية.

غير أن تمويل خطط ومشاريع التنمية لا يعتمد فقط على الموارد المحلية بل يتعين الإستعانة بالتمويل الخارجي، والذي ينشأ نتيجة قصور مصادر التمويل المحلي.

وسيتم الربط بين التنمية الاقتصادية وأحد أهم مصادر تمويلها–القروض– وذلك من خلال دراسة أثر القروض على التنمية الاقتصادية في الجزائر في الفصل الثالث.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر



WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

تمهيد:

شهدت الجزائر عقب الاستقلال عدة إصلاحات في منظومتها البنكية استهدفت تحسين المناخ الإستثماري وتشجيع القطاع الخاص بغية تجسيد فكرة التحول إلى اقتصاد السوق والاندماج في الاقتصاد العالمي، والرفع من معدلات التنمية الاقتصادية. فنجاح النظام الاقتصادي في أي دولة مرهون بمدى فعالية ونجاعة النظام المصرفي فيها، ومدى قدرته على تمويل التنمية، وقدرته على تجميع الفوائض من مختلف القطاعات، بالإضافة إلى الخدمات المصرفية المتعددة التي يقدمها.

ونظرا لأن القروض المقدمة من القطاع البنكي تؤدي دوار رياديا في تحقيق التنمية الاقتصادية كونها تشكل مصدرا هاما من مصادر تمويلها، فقد أولتها الجزائر اهتماما بالغا من خلال إصدار جملة من التشريعات التي تترجم التوجه الجديد للسياسة الاقتصادية المتجهة نحو الإنتقال من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد السوق.

وفي سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية شرعت الجزائر منذ بداية الألفية الثالثة في التوسع في الإنفاق العام من خلال مجموعة من برامج الإستثمار العمومية.

ولإبراز مدى تأثير القروض البنكية على التنمية الاقتصادية في الجزائر تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، تناول الأول إصلاحات النظام المصرفي الجزائري، بينما خصص الثاني لدراسة تطور القروض والتنمية الاقتصادية في الجزائر (2000-2016)، وجاء المبحث الأخير تحت عنوان قياس أثر القروض البنكية على التنمية الاقتصادية في الجزائر (2000-2016).

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المبحث الأول: إصلاحات النظام المصرفي الجزائري

عرف النظام المصرفي الجزائري منذ الاستقلال عدة تغيرات وتطورات فرضتها التغيرات التي صاحبت الاقتصاد الوطني. وعليه تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب، تناول الأول لمحة عن النظام المصرفي الجزائري قبل 1990، وخصص الثاني لإصلاحات النظام المصرفي في إطار قانون النقد والقرض، بينما تعرض الثالث لبرامج الإصلاح الاقتصادي مع مؤسسات النقد الدولية.

المطلب الأول: لمحة عن النظام المصرفي الجزائري قبل 1990

ورثت الجزائر منذ استقلالها نظاما مصرفيا واسعا لكنه تابع للمستعمر وقائم على أساس نظام اقتصادي ليبرالي، و بعد خروج فرنسا من الجزائر أحدثت بعض التغيرات في النظام المصرفي نذكر من بينها ما يلي:[1]

- ✓ **تغيرات مالية** : تمثلت في سحب الودائع و هجرة رؤوس الأموال مع من هاجر من المحتلين؛
- ✓ **تغيرات سياسية واقتصادية:** تمثلت في التوجهات الجديدة للجزائر المستقلة و التطلع لبناء اشتراكية و الانفتاح على العالم الخارجي؛
- ✓ **تغيرات إجرائية و إدارية:** تمثلت خصوصا في هجرة الإطارات المؤهلة لتسيير البنوك؛
- ✓ **تغيرات قضائية:** تمثلت في تغيير مقرات المصارف وتوقفها عن العمل.

لقد مر النظام المصرفي الجزائري منذ الاستقلال وحتى التسعينات بعدة محطات وإصلاحات:

أولا: النظام المصرفي الجزائري (1962-1970)

بعد الاستقلال قامت الجزائر بإنشاء مؤسسات السيادة النقدية وتبني النظام الاشتراكي، كما قامت بالفصل بين الخزينة العمومية الفرنسية والخزينة العمومية الجزائرية بتاريخ 1962/08/29.[2] إضافة إلى ذلك تم:

[1] شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الخامسة، الجزائر، 2011، ص54.

[2] سلام عبد الرزاق، القطاع المصرفي الجزائري في ظل العولمة-تقييم الأداء ومتطلبات الاصلاح-، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، فرع النقود والمالية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012، ص 104.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

- ✓ انشاء البنك المركزي الجزائري بمقتضى القانون رقم 62-144 المؤرخ في 1962/12/13 على شكل مؤسسة عمومية وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي. ويتمتع هذا الأخير بأهم الصلاحيات التي تتمتع بها كافة البنوك المركزية (بنك البنوك وبنك الدولة وله سلطة مراقبة وتوزيع القروض).[1]
- ✓ انشاء الصندوق الجزائري للتنمية، والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط المتخصص في تمويل السكن. كما تم اصدار عملة وطنية (الدينار الجزائري) سنة1964.[2]
- ✓ تأميم البنوك الأجنبية سنة 1966، ونتج عن ذلك إنشاء مجموعة من البنوك هي: البنك الوطني الجزائري، القرض الشعبي الجزائري والبنك الخارجي الجزائري.[3]

ثانيا: النظام المصرفي الجزائري (1971-1985)

جاء الإصلاح المالي لعام 1971 لضبط نظام التمويل، حيث حدد طرق تمويل الإستثمارات العمومية المخططة التالية:[4]

- ✓ قروض بنكية متوسطة الأجل تتم بواسطة اصدار سندات قابلة لإعادة الخصم لدى البنك المركزي؛
- ✓ قروض طويلة الأجل ممنوحة من طرف مؤسسات مالية متخصصة مثل البنك الجزائري للتنمية، حيث تتمثل مصادر هذه القروض في الإيرادات الجبائية وموارد الادخار المعبأ من طرف الخزينة والذي منح أمر تسييره لهذه المؤسسات المتخصصة؛
- ✓ التمويل عن طريق القروض الخارجية المكتتبة من طرف الخزينة، والبنوك التجارية والمؤسسات.

للإشارة جاء هذا الإصلاح في إطار المخطط الرباعي الأول (1970-1973) بهدف ازالة الإختلال وتخفيف الضغط على الخزينة في تمويلها للإستثمارات، كما أجبر المؤسسات العمومية العامة على مركزة حساباتها الجارية

[1] هدى بوحتيك، دور بنك الجزائر في تسيير العمليات المالية المرتبطة بالخارج، مجلة الباحث، العدد 07، جامعة تبسة، تبسة، الجزائر، أوت 2010، ص1.

[2] الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، ص 324.

[3] بن علي بلعزوز، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2004، ص 174.

[4] الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، مرجع سبق ذكره، ص ص 325،326.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

وكل عملياتها الاستغلالية على مستوى بنك واحد تحدده الدولة حسب اختصاص البنك.[1]

كما شهدت الفترة (1982-1985) إصلاحات هيكلية تزامنت مع المخطط الخماسي الأول (1980-1984)، وكان من نتائجها إعادة هيكلة كل من البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري اللذين نتج عنهما بنكين جديدين هما: بنك الفلاحة والتنمية الريفية في 1982/03/13 وبنك التنمية المحلية في 1985/04/30.[2]

ثالثا: النظام المصرفي الجزائري (1986-1989)

لقد شهدت هذه الفترة محاولة إصلاح المنظومة المصرفية والمالية لتحضيرها للتوجه نحو اقتصاد السوق، وقد تجسد ذلك في القيام بتعديل النصوص التشريعية والتنظيمية،[3] وتكلل ذلك بإصدار قانونين:

1- قانون 86-12:

إن المضمون الأساسي لهذا القانون المؤرخ في 1986/07/19 والمتعلق بنظام البنوك والقروض يتمثل في إرساء القواعد الكلاسيكية للنشاط البنكي.[4] وتتمثل القواعد التقليدية للنشاط البنكي فيما يلي:[5]

- ✓ تقليص الدور المتعاظم للخزينة في تمويل الاستثمارات واشراك الجهاز المصرفي في توفير الموارد المالية الضرورية للتنمية الاقتصادية؛
- ✓ استعادة البنك المركزي وظائفه التقليدية ودوره كبنك البنوك؛
- ✓ الفصل بين البنك المركزي كمقرض أخير وبين نشاطات البنوك التجارية، الأمر الذي سمح بإقامة نظام مصرفي على مستويين؛

[1] بن علي بلعزوز، مرجع سبق ذكره، ص 174.

[2] عادل زقرير، تحديث الجهاز المصرفي العربي لمواكبة تحديات الصيرفة الشاملة-دراسة حالة الجهاز المصرفي الجزائري-، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2009، ص 129.

[3] فايزة لعراف، مدى تكييف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل وأهم انعكاسات العولمة (مع اشارة إلى الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة **2008**)، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2013، ص149.

[4] الطاهر لطرش، **الاقتصاد النقدي والبنكي**، مرجع سبق ذكره، ص 327.

[5] بن علي بلعزوز، مرجع سبق ذكره، ص ص 183،184.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

- ✓ أعاد القانون للبنوك ومؤسسات التمويل دورها في تعبئة الادخار وتوزيع القروض في إطار المخطط الوطني للقرض،* كما سمح لها بإمكانية تسلم الودائع مهما كان شكلها ومدتها، وأصبح بإمكانها احداث القرض دون تحديد مدته أو أشكاله، كما استعادت البنوك حق متابعة استخدام القرض وكيفية استرجاعه، والحد من مخاطر القروض.

2- قانون 88-06:

تكريسا لمسعى التوجه نحو اقتصاد السوق جاء القانون رقم 88-06 المؤرخ في 1988/01/12 والمتعلق باستقلالية المؤسسات ليرفع القيود الادارية التي كانت مفروضة على البنوك، وأبرزها مشكلة التخصص والقروض الادارية لتصبح بذلك مستقلة في تسيير مواردها.[1] ونتيجة لهذه الاصلاحات أصبحت الوظيفة الأساسية للبنوك هي جمع الموارد وضمان التوجيه الأمثل لها ثم إعادة النظر في العلاقات التي تربط بين مؤسسة الاصدار بالخزينة، اذ أصبحت القروض الممنوحة للخزينة تنحصر في حدود يقررها مسبقا المخطط الوطني للقرض، وبالتالي بداية انسحاب الخزينة من سياق تمويل إستثمارات المؤسسات العمومية.[2]

كما تم اتخاذ بعض التدابير والإجراءات أبرزها إلغاء العمل بمبدأ التوطين الإجباري لحسابات المؤسسات الاقتصادية في بنك وحيد ابتداء من سنة 1987.[3]

* يعتبر جزء من الخطة الوطنية للتنمية ، حيث تستهدف تحقيق التوازنات المالية في مجالي جمع الموارد وتوزيع القروض، ففي مجال جمع الموارد تعمل هذه الخطة على تقليل الاعتماد على الاصدار النقدي كمورد لتمويل التنمية وتعويضه بتعبئة الادخار، كما تحدد حجم وطبيعة الموارد المحلية الواجب تعبئتها وحجم القروض الخارجية، أما في مجال توزيع القروض تحدد هذه الخطة القروض الواجب منحها للمؤسسات حسب القطاعات القابلة للإنعاش، وتبين حصة كل بنك، ومدى تدخل البنك المركزي في عملية التمويل، ودور مؤسسات الاقراض في دراسة هذه الأهداف واعداد وتنفيذ ومتابعة القروض والأهداف المالية والنقدية المسطرة.

[1] رحيم حسين، **الاقتصاد المصرفي**، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، قسنطينة، الجزائر، 2008، ص299.

[2] مصطفى عبد اللطيف وسليمان بلعور، **النظام المصرفي بعد الاصلاحات**، مداخلة مقدمة في اطار الملتقى الوطني الأول حول الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر-الممارسة التسويقية-، المركز الجامعي بشار، الجزائر، 20-2004/04/21، ص52.

[3] رضوان سوامس، **العلاقة بين البنك والمؤسسة على ضوء الاصلاحات المالية والنقدية الجارية في الجزائر**، مداخلة مقدمة في اطار الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، الجزائر، 22-2003/04/23، ص 165.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المطلب الثاني: إصلاحات النظام المصرفي الجزائري في ظل قانون النقد والقرض

يعتبر القانون رقم 90-10 الصادر في 1990/04/14 نصا تشريعيا لدعم الإصلاحات الاقتصادية، كما أنه من بين القوانين الأساسية التي بينت التوجهات الجديدة للانتقال نحو اقتصاد السوق.[1] ويتضمن تعزيز أكبر لاستقلالية البنك المركزي والذي أصبح يسمى بنك الجزائر*، وتعديل مهام البنوك التجارية لزيادة فعاليتها في النشاط الاقتصادي وكذا فتح الإستثمار في السوق المصرفية الجزائرية أمام القطاع الخاص والأجنبي.[2]

ويهدف قانون النقد والقرض إلى:[3]

- ✓ وضع حد نهائي للتدخل الإداري في القطاع المالي، وإعادة تأهيل دور البنك المركزي في تسيير النقد والقرض؛
- ✓ تدعيم امتياز الإصدار النقدي لفائدة البنك المركزي؛
- ✓ تولي مجلس النقد والقرض لإدارة البنك المركزي وتسيير مجلس ادارة البنك المركزي؛
- ✓ منح مجلس النقد والقرض سلطة نقدية؛
- ✓ اقامة نظام مصرفي قادر على اجتذاب وتوجيه مصادر التمويل؛
- ✓ عدم التفرقة بين المتعاملين الاقتصاديين العموميين والخواص في ميدان القرض والنقد؛
- ✓ تنظيم ميكانيزمات انشاء النقود، إضافة إلى حماية الودائع وترقية الإستثمار الأجنبي.

ويقوم قانون النقد والقرض على مجموعة من المبادئ والإجراءات:

- ✓ **الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية:** في نظام التخطيط المركزي كانت القرارات النقدية تتخذ على أساس كمي حقيقي وتبعا لذلك لم تكن هناك أهداف نقدية بل كان الهدف الأساسي يتمثل في تعبئة الموارد

[1] العيد صوفان، دور الجهاز المصرفي في تدعيم وتنشيط برنامج الخصخصة "دراسة التجربة الجزائرية"، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، فرع ادارة مالية، جامعة قسنطينة، قسنطينة، الجزائر، 2011، ص11.

* مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

[2] سليمان ناصر وآدم حديدي، تأهيل النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة أي دور لبنك الجزائر، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 02، الجزائر، جوان 2015، ص14.

[3] محفوظ لعشب، الوجيز في القانون المصرفي الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2008، ص ص 44،45.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

اللازمة لتمويل البرامج المخططة، وقد تبنى قانون النقد هذا المبدأ حيث تتخذ القرارات النقدية على أساس الأهداف النقدية التي تحددها السلطة النقدية، وبناءا على الوضع النقدي السائد.[1]

- ✓ **الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة:** عزز من هذا المبدأ استقلالية البنك المركزي، فلم تعد الخزينة حرة في طلب القروض من البنك المركزي لتمويل عجزها.[2]
- ✓ **الفصل بين دائرة ميزانية الدولة ودائرة القرض:** تم ابعاد الخزينة عن منح القروض للاقتصاد ليبقى تمويل الإستثمارات الاستراتيجية المخططة من طرف الدولة، وأصبح النظام المصرفي هو المسؤول عن منح القروض في إطار مهامه التقليدية.[3]
- ✓ **انشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة:** لقد ألغى قانون النقد والقرض التعدد في مراكز السلطة النقدية والمتمثلة في وزارة المالية، الخزينة والبنك المركزي، إذ أنشئت سلطة نقدية وحيدة ومستقلة تمثلت في مجلس النقد والقرض لتضمن تنفيذ السياسة النقدية من أجل تحقيق الأهداف النقدية، ولتفادي التعارض بين الأهداف النقدية والتحكم في تسيير النقد.[4]
- ✓ **وضع النظام البنكي على مستويين:** من خلال التمييز بين نشاط البنك المركزي كسلطة نقدية ونشاط البنوك التجارية كموزعة للقروض، وهكذا يتسنى للبنك المركزي القيام بوظائفه بوصفه بنك البنوك.[5]
- ✓ **تأسيس هيئات الرقابة:** وذلك عبر تأسيس لجنة الرقابة المصرفية والتي أسندت لها مهام مراقبة وحسن تطبيق القوانين والأنظمة التي تطبق على البنوك والمؤسسات المالية، بالإضافة إلى تأسيس مركزية المخاطر بموجب النظام رقم 92-01 المؤرخ في 1992/03/22 التي تشكل هيئة للمعلومات على مستوى بنك الجزائر، كما تم تأسيس مركزية عوارض الدفع بموجب النظام رقم 92-02 المؤرخ في 1992/03/22 والتي تفرض على البنوك والمؤسسات المالية والخزينة العمومية والمصالح البريدية الإنضمام اليها وتقديم كل المعلومات

---

[1] مجدوب بخوصي، استقلالية بنك الجزائر (مؤسسة الرقابة الأولى) بين قانون النقد والقرض **90-10** والأمر **03-11**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 16، جامعة غرداية، الجزائر، 2012، ص103.

[2] فايزة لعراف، مرجع سبق ذكره، ص ص 158،159.

[3] علي عزوز، قياس استقلالية البنك المركزي في ظل الاصلاحات المصرفية الحديثة، مداخلة مقدمة في اطار الملتقى العلمي الدولي الثاني حول اصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، جامعة ورقلة، الجزائر،11-2008/03/12، ص16.

[4] نوال جمعون، مرجع سبق ذكره، ص 106.

[5] علي عزوز، مرجع سبق ذكره، ص 132.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

اللازمة. وأخيرا تأسيس جهاز مكافحة إصدار الشيكات بدون مؤونة بموجب النظام رقم 92-03 المؤرخ في 1992/03/22 لأجل ضبط قواعد العمل بالشيك.[1]

وفي إطار قانون النقد والقرض تم السماح بإنشاء بنوك أجنبية أو خاصة أو مختلطة. فتم انشاء بنك البركة الجزائري في شكل شركة بين مجموعة البركة (السعودية) وبنك الفلاحة والتنمية الريفية (الجزائري).[2] كما تم انشاء البنك الاتحادي بمساهمة رؤوس أموال خاصة وأجنبية. وتتركز أعماله في جمع الإدخار، تمويل العمليات الدولية والمساهمة في رؤوس الأموال الموجودة أو المساهمة في انشاء رؤوس أموال جديدة، كما يقوم بتقديم النصائح والارشادات والاستشارات المالية للزبائن. إضافة إلى مؤسسات بنكية ومالية أخرى مثل: الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية، البنك التجاري والصناعي الجزائري، بنك الخليفة، الشركة البنكية العربية.[3]

ولقد أدخل على قانون النقد والقرض بعد عدة سنوات من صدوره مجموعة من التعديلات أهمها:

- ✓ **الأمر رقم 01-01:** المؤرخ في 2001/02/27 المعدل والمتمم لقانون 90-10، أشار هذا الأمر إلى تقسيم مجلس النقد والقرض إلى جهازين، الأول يتمثل في مجلس الادارة الذي يشرف على إدارة شؤون بنك الجزائر، والجهاز الثاني يتمثل في مجلس النقد والقرض المكلف بأداء دور السلطة النقدية.
- ✓ **الأمر رقم 03-11:** المؤرخ في 2003/08/26 المتعلق بالنقد والقرض، جاء هذا الأجير في ظروف تمثلت في ضعف أداء الجهاز البنكي خاصة بعد إفلاس بنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري ، والذي بين بوضوح عدم فعالية أدوات المراقبة والإشراف التي يديرها بنك الجزائر باعتباره السلطة النقدية. ويهدف هذا التعديل الى تمكين بنك الجزائر من ممارسة صلاحياته دون التداخل فيها، وتعزيز التشاور ما بين بنك الجزائر والحكومة فيما يخص المسائل المالية، بالإضافة إلى تهيئة الظروف من أجل حماية أفضل للبنوك ولمدخرات الأفراد.

[1] فارس فضيل، التقنيات البنكية (محاضرات وتطبيقات)، الجزء الأول، مطبعة ألموساك رشيد، الطبعة الأولى، الجزائر، 2013، ص ص 62،61.

[2] محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، الجزائر، 2000، ص150.

[3] عبد الله خبابة، الاقتصاد المصرفي (البنوك الالكترونية-البنوك التجارية-السياسة النقدية)، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2008، ص ص 191،190.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

✓ **الأمر رقم 10-04:** المؤرخ في 2010/08/26 المعدل والمتمم للأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، بحيث تم بموجبه تكليف بنك الجزائر بضمان سلامة الجهاز البنكي وصلابته، تعزيز شروط الدخول في العمل البنكي الجزائري، تفعيل جهاز الرقابة على البنوك والمؤسسات العاملة في الجزائر.[1]

المطلب الثالث: برامج الإصلاح الاقتصادي مع مؤسسات النقد الدولية

بعد فشل محاولات الإصلاح الذاتي للتحول إلى اقتصاد السوق، قام الاقتصاد الجزائري بعدة محاولات لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي.

أولا: اتفاق الاستعداد الإئتماني الأول(1989)

يعتبر هذا الاتفاق الأول من نوعه بين الجزائر ومؤسسة مالية دولية، والذي تم في 1989/05/30، وكانت تهدف الجزائر من خلاله للحصول على قرض وقد تم ذلك، حيث وافق صندوق النقد الدولي على منحها 300 مليون دولار، والتي يجب استهلاكها خلال سنة، وذلك ما تم في 1990/05/30، وكان يجب أن تلتزم الجزائر بالشروط التالية: صرامة أكثر للسياسة النقدية، القضاء على عجز الميزانية، مواصلة تخفيض قيمة الدينار وإدخال مرونة على نظام الأسعار.

ثانيا: اتفاق الاستعداد الإئتماني الثاني(1991)

لجأت الجزائر مرة ثانية إلى صندوق النقد الدولي بغية دفع عجلة الإصلاحات، وكان ذلك في 1991/06/03 ، حيث تحصلت الجزائر بموجب هذا الاتفاق على قرض بقيمة 403 مليون دولار، وقد كان هذا البرنامج مسطر على أربعة أقساط متساوية بقيمة 100 مليون دولار لكل قسط، خلال فترة زمنية تقدر بـــ 10أشهر، وكان على الجزائر من خلال هذا الاتفاق تحقيق الشروط التالية: ترشيد الاستهلاك والادخار، تحرير التجارة الخارجية تحريرا تاما، تقليص الدعم الموجه للمواد الأساسية، تخفيض قيمة العملة الوطنية ورفع معدلات الفائدة، تحقيق فائض في الميزانية يخصص لتمويل التطهير المالي للمؤسسات العمومية، التحكم في التضخم عن طريق

[1] فارس فضيل، مرجع سبق ذكره، ص ص 65-67.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

تثبيت الأجور وتخفيض النفقات العامة، خوصصة المؤسسات العمومية، تحرير الأسعار وإصلاح النظام الضريبي و الجمركي.[1]

ثانيا: اتفاقية الاصلاح الاقتصادي الموسع (1994-1998)

تميزت وضعية الجزائر في نهاية سنة 1993 بالانهيار التام للتوازنات الاقتصادية والنقدية والمالية بفعل انخفاض إيرادات الدولة لتدهور أسعار المحروقات من جهة، وارتفاع المديونية الخارجية وخدمات الدين من جهة أخرى، وانسداد تام للأسواق المالية والنقدية الدولية أمام السلطات الجزائرية، وتدهور خطير في الوضعية الأمنية، نتج عنها خسائر بالملايير للممتلكات والمؤسسات العامة والخاصة، مأساة اجتماعية وفقر مدقع، بطالة في مختلف أوساط الشعب، نتيجة حرق المؤسسات وغلق وافلاس وتصفية المؤسسات العمومية، وانخفاض مستوى الإستثمار، وفشل سياسة استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، وامتد هذا الفشل حتى للحد من هجرة رأس المال الوطني.[2]

وكان المخرج الوحيد أمام ا.لسلطات الجزائرية في تلك الفترة هو العودة إلى صندوق النقد الدولي والبنك العالمي لإبرام العقود وإعادة جدولة الديون التي كانت سابقا مرفوضة. وتهدف السياسات الاصلاحية المتمثلة في برنامج التثبيت والتكييف (التعديل) الهيكلي إلى استعادة التوازن المالي الداخلي والخارجي، وذلك للحد من التضخم وتحسين ميزان المدفوعات، ورفع القدرة التنافسية للاقتصاد، وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي.

ويعرف برنامج التثبيت والتكييف الهيكلي بأنه جملة من الإجراءات والترتيبات التصحيحية الواجب ادخالها على الاقتصاديات التي تعاني من أزمات هيكلية.[3]

ويمتد برنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل الذي أبرمته الجزائر مع مؤسسات النقد الدولية على مرحلتين:

[1] حبيب قنوني ،مرجع سبق ذكره، ص ص 253-256.

[2] عاشور كنوش و بن علي بلعزوز ، **واقع المنظومة المصرفية الجزائرية ومنهج الإصلاح**، مداخلة مقدمة في اطار الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية–واقع وتحديات–، جامعة الشلف، الجزائر، 14-2004/12/15، ص 498.

[3] بغداد كربالي، **نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر**، مجلة العلوم الانسانية، العدد 08، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، جانفي 2005، ص 8.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

1- **مرحلة التثبيث الاقتصادي:** تمتد هذه المرحلة لمدة سنة من 1994/04/01 إلى 1995/03/31 وهي تهدف إلى تخفيض معدلات التضخم، تحقيق نمو اقتصادي متواصل، توفير الشروط اللازمة لتحرير التجارة الخارجية ورفع احتياطيات الصرف بغرض دعم القيمة الخارجية للعملة.[1]

في هذا الاطار حصلت الجزائر على قرض بقيمة 1037مليون دولار، وتم الاتفاق على إعادة جدولة الديون الموقع عليها سنة 1994، وحددت مدة التسديد بـــ 16 سنة في إطار نادي باريس.[2]

2- **مرحلة التعديل الهيكلي:** يهدف هذا البرنامج الذي يمتد من ماي 1995 إلى ماي 1998إلى تحقيق نمو متواصل بقيمة 5% خارج المحروقات، تخفيض التضخم وعجز الميزانية مع التحرير التدريجي للتجارة الخارجية وتخلي الدولة عن سياسة الدعم لكل القطاعات، ووضع إطار تشريعي للخوصصة.[3]

وقد تحصلت الجزائر بموجب هذا الاتفاق على قرض بقيمة 1169مليون وحدة سحب خاصة، إضافة إلى اعادة جدولة ديونها مرة أخرى.[4]

بالرغم من تحقيق برنامج التمويل الموسع لهدفه الأساسي المتمثل في استيعاب الزيادة السنوية للسكان النشطين نتيجة لتحقيق معدل نمو خارج قطاع المحروقات قدر بـــ5.7% سنة 1998، إلا أن ما يعاب عليه هو هشاشة الاقتصاد الوطني اتجاه الصدمات الخارجية نتيجة سيطرة قطاع المحروقات، والذي يمثل 95% من الصادرات، وبالتالي فإن برنامج الصندوق قد نجح في إدارة الطلب الكلي دون المساهمة في تحسين جانب العرض الكلي.[5]

---

[1] عبد الكريم بريشي، دور الضريبة في اعادة توزيع الدخل الوطني (دراسة حالة الجزائر خلال الفترة **(1988-2011)**، أطروحة دوكتوراء في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2014، ص ص 230،231.

[2] أمال معط الله، آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر **(1970-2012)**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد الكمي، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015، ص 238.

[3] زكرياء دمدوم وبلقاسم شيحة خليفة، الاصلاحات الاقتصادية كمدخل للتنمية المستدامة في الجزائر للفترة **1990-2010**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد07، المجلد02 ، منشورات جامعة الوادي، الجزائر، 2014، ص94.

[4] حبيب قنوني، مرجع سبق ذكره، ص 261.

[5] أمال معط الله، مرجع سبق ذكره، ص 240.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المبحث الثاني: تطور القروض والتنمية الاقتصادية في الجزائر (2000-2016)

إن القروض البنكية مصدر مهم لتمويل التنمية الاقتصادية، هذه الأخيرة تعتبر هدفا استراتيجيا تسعى الجزائر إلى تحقيقه، وقد اعتمدت في سبيل ذلك مجموعة من المخططات والبرامج التنموية، التي مست مختلف القطاعات والمجالات التي ترتكز عليها البنية الاقتصادية. لذلك تم التطرق من خلال هذا المبحث إلى تطور القروض البنكية في الجزائر (2000-2016) في المطلب الأول، بينما ركز المطلب الثاني على التنمية الاقتصادية في الجزائر (2000-2016) وذلك من خلال عرض تطورات الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه، فيما تناول المطلب الأخير عرض موجز للبرامج التنموية في الجزائر خلال الألفية الثالثة.

المطلب الأول: تطور القروض البنكية في الجزائر (2000-2016)

تعتبر القروض من المؤشرات الأساسية للأداء المصرفي الجزائري، وتنقسم إلى عدة أصناف وهذا حسب المدة وحسب القطاع، حيث شهدت هذه القروض المقدمة للاقتصاد بغرض تمويل عمليات التنمية الاقتصادية في الجزائر منذ سنة 2000 إلى غاية سنة 2016 العديد من التطورات والتغيرات كما يوضحها الجدول التالي:

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الجدول رقم (01): هيكل توزيع القروض البنكية في الجزائر (2000-2016)

الوحدة: مليار دج

السنوات	توزيع القروض حسب المدة		توزيع القروض حسب القطاعات	
	قصيرة الأجل	متوسطة وطويلة الأجل	القطاع العمومي	القطاع الخاص
2000	467	526,7	701,8	291,7
2001	513,3	565,1	740,3	337,9
2002	628	638,8	715,5	551
2003	773,5	606,6	791,4	588,5
2004	828,3	706,7	859,3	675,4
2005	923,3	855,6	882,5	896,4
2006	915,7	988,4	848,4	1055,7
2007	1026,1	1177,6	989,3	1214,4
2008	1189,1	1424,7	1201,2	1413,9
2009	1320,5	1766	1485,1	1600,6
2010	1 311	1955,7	1461,4	1805,3
2011	1363	2361,7	1742,3	1982,5
2012	1361,6	2924	2010,7	2244,9
2013	1423,4	3731,1	2434,3	2720,2
2014	1608,7	4894,2	3382,9	3120
2015	1710,6	5565	3689	3586,6
2016	1914,2	5993,6	3952,8	3955

المصدر: بنك الجزائر، تقارير حول تطورات الوضعية النقدية والمالية لسنة 2004، 2008، 2013، 2016.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

أولا: تحليل تطور القروض البنكية حسب المدة

خلال الفترة (2000-2007) كان هناك تقارب في توزيع مبالغ القروض سواء في القروض قصيرة الأجل أو المتوسطة وطويلة الأجل، مما يعني أن البنوك ليس لها تفضيل من جانب تمويل دورة الاستغلال أو تمويل المشاريع الاستثمارية، على الرغم من أن هذه الأخيرة تعد المؤشر الحقيقي على التنمية طويلة المدى، وتبين مستوى الاستثمار في البلد ومدى مساهمة البنوك فيه، كما أن جزء معتبر من القروض طويلة الأجل هي في الأصل عبارة عن قروض قصيرة الأجل لم يتم تسديدها فتحولت بصفة تلقائية إلى قروض طويلة الأجل في انتظار تسديدها.[1]

بلغت القروض متوسطة وطويلة الأجل في نهاية 2008 نسبة 54,5% مقابل 45,5% بالنسبة للقروض قصيرة الأجل. ويتعلق الأمر هنا باتجاه جديد بدأ في الظهور منذ سنة 2006 والذي يعود أساسا إلى الارتفاع في القروض طويلة الأجل الموزعة لتمويل الإستثمارات في قطاع الطاقة والمياه، وإلى الارتفاع في القروض الرهنية والقروض الموجهة لتمويل سلع معمرة أخرى لفائدة الأسر أيضا.[2] وبقيت حصة القروض متوسطة وطويلة الأجل تطغى على حصة القروض قصيرة الأجل إلى غاية سنة 2016 حيث بلغت قيمتها 5993,6 مليار دج مقابل 1914,2 مليار دج بالنسبة للقروض قصيرة الأجل. والسبب راجع إلى مواصلة الجزائر مجهوداتها في مجال تمويل الاستثمارات العمومية.

ثانيا: تحليل تطور القروض البنكية حسب القطاعات

شهدت القروض خلال الفترة (2000-2004) تفوق لصالح القطاع العام على حساب القطاع الخاص، غير أن الفرق بينهما أخذ في التناقص من سنة لأخرى حيث بلغ نصيب القطاع العام من مجموع القروض سنة 2000 نسبة 70,64% لينخفض سنة 2004 إلى 56% وهذا راجع اتجاه الحكومة الجزائرية نحو تشجيع الاستثمار في القطاع الخاص، حيث مثلث سنة 2005 بداية تجاوز حجم القروض الممنوحة للقطاع الخاص الحجم

[1] عبد الرزاق حبار، المنظومة المصرفية الجزائرية ومتطلبات استيفاء مقررات لجنة بازل، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2005، ص 102.

[2] بنك الجزائر، التقرير السنوي حول التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2008، ص126.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الممنوح للقطاع العام، وهذا تزامنا مع توجه الدولة نحو تشجيع انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[1] كما قامت الخزينة العمومية بداية من 2006 بشراء ديون المؤسسات العمومية الأمر الذي دفع النظام البنكي إلى التركيز على تمويل القطاع الخاص حيث وصلت نسبة التمويل في السداسي الأول لسنة 2006 إلى 83% .[2] وبقيت هذه النسبة تفوق 50% خلال السنوات الموالية إلى غاية سنة 2014 والتي تميزت بارتفاع طفيف للقروض الموجهة للقطاع العمومي على حساب قروض القطاع الخاص، وجاء هذا الارتفاع تزامنا مع انتهاء برنامج توطيد النمو الذي خصص له مبلغ 286 مليار دولار ، فبلغ نصيب قروض القطاع العام لسنة 2014 قيمة 3382,9 مليار دج مقابل 3120 مليار دج للقطاع الخاص ، لكن مع الانطلاق في برنامج التنمية الخماسي (2015-2019) أصبحت قيم القروض متقاربة جدا فقدرت قروض القطاع العام سنة 2016 بقيمة 3952,8 مليار دج مقابل 3955 مليار دج لصالح القطاع الخاص.

المطلب الثاني: التنمية الاقتصادية في الجزائر (2000-2016)

يمكن تحليل تطور التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2000-2016) من خلال تتبع تطورات معدلات النمو لأهم مؤشراتها والتي تتمثل في الناتج المحلي الإجمالي(PIB) ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (PIB/tête).

ويعرف الناتج المحلي الإجمالي على أنه كل السلع والخدمات النهائية المنتجة في بلد ما خلال فترة زمنية معينة.[3] فالناتج المحلي الإجمالي يعتبر من المؤشرات الاقتصادية المهمة لأي دولة كما أنه يعكس اجمالي نشاط الدولة وأدائها الاقتصادي خلال سنة ما. لكنه لا يكفي من أجل الحكم على الحالة الاقتصادية لأي بلد، فمن أجل معرفة انعكاسات هذا التطور على الأوضاع الاجتماعية لابد من متابعة ما مقدار نصيب الفرد منه، وعليه سيتم متابعة تطور هذا المؤشر مع الناتج المحلي الإجمالي من خلال الجدول التالي:

[1] عبد الرزاق حبار، تطور مؤشرات الأداء ومسار الاصلاحات في القطاع المصرفي الجزائري، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد10، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ديسمبر 2011، ص 11.

[2] حبيب قنوني، مرجع سبق ذكره، ص 200.

[3] سليم عقون، قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة دراسة قياسية تحليلية –حالة الجزائر–،مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص تقنيات كمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2010، ص137.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الجدول رقم (2): تطور (PIB) و (PIB/tête) في الجزائر (2000-2016)

السنوات	PIB(مليار دج)	معدل نمو PIB(%)	PIB/tête(دج)	معدل نمو PIB/tête(%)
2000	4123,5	2,4	134,8	1,08
2001	4260,8	2,1	137,7	4,5
2002	4537,7	4,7	145	3,15
2003	5264,2	6,9	165,4	5,95
2004	6112	5,2	189,7	2,16
2005	7563,6	5,1	229,6	2,60
2006	8520,6	2	253,2	1,27
2007	9306,2	3%	274,4	5,77
2008	10993,8	2,4	319,2	1,76
2009	9968	1,6	282,5	0,23
2010	11991,6	3,6	333,7	1,62
2011	14526,6	2,8	397,6	1,8
2012	16115,4	3,3	432,6	0,16
2013	16659,3	2,8	435	0,36
2014	17228,6	3,8	439,8	1,77
2015	16702,1	3,7	416	0,71
2016	17406,8	3,3	426,8	1,29

المصدر: من اعداد الطالبة بالإعتماد على:

- بنك الجزائر، تقارير حول تطورات الوضعية النقدية والمالية لسنة 2004، 2008، 2013، 2016.

- بيانات مجمعة من الديوان الوطني للإحصاء. من الموقع: www.ons.dz

- https://data.worldbank.org/indicator/NY.GNP.PCAP.CN?locations=DZ

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن قيم PIB و PIB/tête في تزايد مستمر، كما كانت معدلات نموهما موجبة على طول الفترة السابقة على الرغم من تذبذبها ، ويعود هذا إلى عدة عوامل أهمها اختلاف نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة لكل سنة.

- عرفت قيم PIB و PIB/tête خلال الفترة (2000-2007) ارتفاعا مستمرا حيث انتقلت من423,5 مليار دج سنة 2000 إلى 9306,2 سنة 2007 بالنسبة لـــ PIB، ومن 134,8 دج إلى 274,4 دج بالنسبة لـــ PIB/tête ، وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار المحروقات، معدلات

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

النمو في القيم المضافة التي عرفها القطاع الزراعي، قطاع الاسكان وقطاع الأشغال العمومية.[1] بالإضافة إلى تبني الدولة لبرامج الاستثمارات العمومية.

وقد نما الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 2,4% سنة 2008 بفضل ديناميكية قطاعات البناء والأشغال العمومية والخدمات والأداء الأفضل لقطاع الصناعة. وهذا بغض النظر عن الأداء السلبي لقطاع الفلاحة والركود في قطاع المحروقات والذي سجل انخفاضا في قيمته المضافة لثلاث سنوات على التوالي.[2] وعلى الرغم من الارتفاع المستمر في الناتج المحلي الإجمالي فمعدل النمو المسجل في 2008 (2,4%) انخفض مقارنة بسنة 2007 (3%)، وسلك PIB/tête نفس مسار PIB حيث سجل معدل نمو قدر بـــ1,76% مقارنة بـــ 5,77% سنة 2007، وهذا راجع إلى الأزمة المالية العالمية والتي أدت إلى نقص الطلب على المحروقات الأمر الذي دفع بأسعارها إلى الانخفاض.[3] واستمرت تداعيات أزمة الرهن العقاري خلال سنة 2009 حيث انخفض معدل نمو PIB و PIB/tête إلى 1,6% و0,23% على التوالي، ليعاود المعدلان الارتفاع مجددا بداية من سنة 2010 بمعدل نمو يقدر بـــ3,6% و1,62% على التوالي، وهذا راجع إلى ازدهار أسواق المحروقات وانطلاق الجزائر في تنفيذ برنامج دعم النمو.

بقيت قيم PIB و PIB/tête في ارتفاع إلى غاية 2016 على الرغم من الانخفاض الطفيف المسجل سنة 2015، وهذا راجع إلى النمو المعتبر لقطاع المحروقات، بالرغم من التراجع القوي في إجمالي الطلب الداخلي.[4] حيث بلغ PIB قيمة 17406,8 مليار دج، ونما بمعدل 3,3 %، وعلى إثر ذلك بلغ PIB/tête قيمة 426,8 دج وسجل معدل نمو قدر بـــ1,29%.

يمكن القول أن تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يتبع تطور قيمة الناتج المحلي الإجمالي، فإرتفاع قيم الناتج المحلي الإجمالي انعكست ايجابا على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا ما تم ملاحظته من خلال الجدول السابق.

[1] حبيب قنوني، مرجع سبق ذكره، ص 281.
[2] بنك الجزائر، التقرير السنوي حول التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2008، ص35.
[3] حبيب قنوني، مرجع سبق ذكره، ص281.
[4] بنك الجزائر، التقرير السنوي حول التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2016، ص21.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المطلب الثالث: البرامج التنموية في الجزائر خلال الألفية الثالثة

شرعت الجزائر منذ سنة 2001 في انتهاج سياسة مالية توسعية لاسيما من حيث أهمية الموارد المالية المخصصة لها وفي ظل الوفرة في المداخيل الخارجية الناتجة عن التحسن المستمر نسبيا في أسعار النفط، وذلك عبر برامج الاستثمارات العمومية المنفذة أو الجاري تنفيذها والممتدة على طول الفترة 2001-2019.

أولا: برنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2001-2004)

وجه هذا البرنامج أساسا للعمليات والمشاريع الخاصة بدعم المؤسسات والأنشطة الانتاجية الفلاحية، كما خصص لتعزيز الخدمات العمومية في مجالات كبرى مثل: الري، النقل والهياكل القاعدية، ولتحسين المستوى المعيشي، دعم التنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية.[1] كما يهدف إلى:[2]

- ✓ اصلاح وتوسيع شبكة التزويد بالمياه الصالحة للشرب وتطويرها؛
- ✓ توفير مناصب العمل وتطوير المنشآت الصحية. وفك العزلة عن المناطق النائية؛
- ✓ تخفيف أزمة السكن بتوجيه جزء كبير من هذه الأموال إلى هذا القطاع.

خصص لهذا البرنامج مبلغ 525 مليار دينار (7مليار دولار). كما رافقه مجموعة من التعديلات المؤسسية والهيكلية بهدف الحصول على نتائج إيجابية كعصرنة إدارة الضرائب ووضع صندوق ترقية المنافسة الصناعية وتهيئة المناطق الصناعية.[3]

ثانيا: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)

إن هذا البرنامج الذي خصص له حوالي4202,7 مليار دينار جاء في إطار مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي سبق اقرارها وتنفيذها في إطار المخطط السابق، وذلك بعد تحسن الوضعية المالية للجزائر نتيجة ارتفاع أسعار

[1] أمال معط الله، مرجع سبق ذكره، ص241.

[2] علي طالم وبومدين فيلالي، اشكالية التنمية الاقتصادية في الجزائر-دراسة تحليلية تقييمية-، مجلة الاقتصاد والتنمية، العدد06، مخبر التنمية المحلية المستدامة، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، جوان 2016، ص 103.

[3] علي طالم وبومدين فيلالي، مرجع سبق ذكره، ص103.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

البترول والذي وصل إلى حدود 38,5 دولار للبرميل سنة 2004.[1]

ويهدف هذا البرنامج إلى:[2]

- ✓ استكمال الاطار التحفيزي والاستثمار عن طريق اصدار نصوص تنظيمية وتطوير التدابير الكفيلة بتسهيل الاستثمار الخاص الوطني أو الأجنبي؛
- ✓ انتهاج سياسة ترقية الشراكة والخوصصة مع الحرص الشديد على تعزيز القدرات الوطنية في مجال خلق الثروات ومناصب الشغل وترقية التنافسية؛
- ✓ تعزيز مهمة ضبط ومراقبة الدولة قصد محاربة الغش والمضاربة والمنافسة غير المشروعة التي تخل بقواعد المنافسة والسوق على حساب المؤسسات الوطنية المنتجة.

ثالثا: برنامج توطيد النمو (2010-2014)

استلزم برنامج الإستثمارات العمومية الذي وضع للفترة الممتدة ما بين 2010 و2014 من النفقات حوالي 21214 مليار دج (286 مليار دولار) وقد شمل شقين اثنين، الأول تضمن استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 130 مليار دولار. والشق الثاني تضمن إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 156 مليار دولار.[3]

ويهدف هذا البرنامج إلى:[4]

- ✓ التقليل من معدلات البطالة من خلال خلق 03 ملايين منصب عمل؛
- ✓ دعم التنمية البشرية التي تعتبر الركيزة الأساسية للبرنامج الاقتصادي والاجتماعي؛
- ✓ تحسين الخدمات العمومية المحركة للفعاليات الاقتصادية والاجتماعية وفك العزلة عن كل المناطق؛
- ✓ الاستمرار في توسيع قاعدة السكن وتحسين المستوى الصحي للسكان؛

[1] أمال معط الله، مرجع سبق ذكره، ص243.
[2] علي طالم وبومدين فيلالي، مرجع سبق ذكره، ص 104.
[3] بيان اجتماع مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، ص1.
[4] علي طالم وبومدين فيلالي، مرجع سبق ذكره، ص ص 105،106.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

✓ النهوض بالبحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال.

ورغم أن تنفيذ البرامج الاستثمارية (2001-2014) قد أدى إلى تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية، إلا أن هذا التحسن يبقى ظرفي لارتباطه بعوامل خارجية وبالأخص تقلبات أسعار المحروقات.[1]

رابعا: برنامج التنمية الخماسي (2015-2019)

إن الخطة الخمسية (2015-2019) التي أقرتها الحكومة الجزائرية لزيادة دعم مسيرة النمو والتنمية تشجع على الاستثمار في القطاعات الرئيسية للاقتصاد الأخضر(الزراعة والمياه، اعادة تدوير واسترجاع النفايات والصناعة والسياحة). وخصص لهذا البرنامج الخماسي مبلغ 280 مليار دولار.[2]

[1] أمال معط الله، مرجع سبق ذكره، ص 247.

[2] ناصر مشري والشريف بقة، تقييم حصيلة برامج ومخططات التنمية في الجزائر: دراسة اقتصادية خلال الفترة **2005-2015**، فبراير2018. متوفر على الموقع: https://giem.kantakji.com/article/details/ID/1120

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المبحث الثالث: قياس أثر القروض البنكية على التنمية الاقتصادية في الجزائر(2000-2016)

بعد الدراسة النظرية والتحليل الاقتصادي للقروض البنكية والتنمية الاقتصادية سيتم في هذا المبحث التحليل القياسي لعلاقة القروض بالتنمية الاقتصادية من خلال ترجمة هذه العلاقة في صورة نماذج قياسية تسهل القيام بعملية القياس الكمي، وذلك بإتباع خطوات منهج الاقتصاد القياسي، وباستعمال حزمة EVIEWS 8 ، وبناءا على ذلك تم التطرق إلى منهجية ومتغيرات الدراسة في المطلب الأول، ثم أدوات التحليل والاختبارات القياسية في المطلب الثاني، ثم عرض ومناقشة النتائج في المطلب الثالث.

المطلب الأول: توصيف النموذج ومتغيرات الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة علاقة السببية بين التنمية الاقتصادية والقروض البنكية من خلال تقدير معادلة الانحدار، فتحليل الانحدار يعتبر الأداة المشتركة والمستعملة في أبحاث القياس الاقتصادي.

أولا: توصيف النموذج

تم الاعتماد في هذه الدراسة على نموذج الانحدار الخطي البسيط، وهو عبارة عن علاقة رياضية تجمع بين متغير ما مفسَر (Y_i) ومتغير تفسيري واحد (X_i). ويمكن كتابة هذا النموذج كما يلي:

$$Y_i = \alpha + \beta x_i + \varepsilon_i$$

حيث أن: α وβ تمثل معلمات النموذج، أما ε_i فيمثل حد الخطأ العشوائي.

ويقوم نموذج الانحدار الخطي البسيط على عدد من الفرضيات:

- ✓ إن المتغير التابع يكون دالة خطية في المتغير المستقل مضافا إليه حد الخطأ؛
- ✓ إن القيمة المتوقعة لحد الخطأ تكون مساوية للصفر أي $E(\varepsilon_i) = 0$ ومعنى هذا أن الوسط الحسابي لحد الخطأ المصاحب لكل مستوى من X يساوي صفر؛
- ✓ إن تباين حد الخطأ يكون ثابت، ومن ثم فإن حدود الأخطاء يكون لها نفس التباين أي

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

$Var(\varepsilon_i) = E(\varepsilon_i^2) = \sigma^2$؛

- ✓ إن حد الخطأ لمشاهدة ما لا يرتبط بحد الخطأ في مشاهدة أخرى أي $E(\varepsilon_i\varepsilon_j) = 0$ حيث أن $i \neq j$؛
- ✓ إن حد الخطأ يكون مستقل عن المتغير المستقل بالنسبة لكل مشاهدة، ويستلزم ذلك أن يكون التغاير (Cov)لكل من $Xi،\varepsilon i$ معا مساويا للصفر أي $Cov(Xi) = E(Xi) = 0$؛
- ✓ إن حد الخطأ موزع توزيعا طبيعيا، ويسمح هذا الافتراض باختبار الفروض؛
- ✓ إن درجات الحرية $(DF=N-K+1)$ يجب أن تكون موجبة أي يجب أن تكون $N>K+1$.[1]

وتقدير معادلة الانحدار يعني ايجاد قيم المعلمتين αوβ وهذا باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية التي تعتبر أفضل تقدير خطي غير متحيز. وتعرف بأنها قانون أو طريقة تقدير بعض المعالم غير المعروفة حيث أن المقدر هو القيمة العددية لها والناتجة من تطبيق ذلك القانون أو تلك الطريقة على مجموعة بيانات العينة المعنية بالدراسة.[2]وتنص طريقة المربعات الصغرى العادية على أن يكون مجموع مربعات انحرافات القيم التقديرية لـــ y $(\hat{y}_i)$ عن القيم الفعلية لها (y_i) أصغر ما يمكن، وهذا ما تترجمه العلاقة التالية: $S = \Sigma(y_i-\hat{y}_i)^2 = \min$.[3]

وبعد تقدير معالم النموذج بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية، يتم تقييم هذه النتائج وذلك عن طريق اختبار المعنوية الاحصائية لنتائج تقدير نموذج الانحدار، وذلك من خلال:

1-اختبار فيشر F: يستخدم في تقييم جودة تمثيل معادلة الانحدار المقترحة واختبار موضوعية معامل التحديد وذلك بمقارنة القيمة الفعلية والقيمة الجدولية فإذا كانت قيمة F المحسوبة أكبر من الجدولية فهذا يؤكد أن معادلة التمثيل جيدة، وفي حالة العكس تكون معادلة الانحدار المقترحة غير معنوية إحصائيا ولا تصلح لتفسير سلوك المتغير التابع.

[1] مجدي الشوربجي، **الاقتصاد القياسي النظرية والتطبيق**، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى، القاهرة، 1994، ص ض 51-55.

[2] صالح تومي ، **مدخل لنظرية القياس الاقتصادي**، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2011، ص 34.

[3] علي مكيد، **الاقتصاد القياسي (دروس ومسائل محلولة)**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2007،ص148.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

2-إختبار ستودنتt: إن إجراء هذا الاختبار يتم بمقارنة القيمة المحسوبة مع القيمة الجدولية، فإذا كانتt المحسوبة أكبر من الجدولية فإنه يتم رفض فرضية العدم، أما إذا كانت t المحسوبة أقل من الجدولية، يتم قبول فرضية العدم التي تؤكد على عدم المعنوية الاحصائية لمعاملات الانحدار.[1]

3-حساب معامل التحديد البسيط r^2: يقيس هذا المعامل نسبة التغير في المتغير التابع نتيجة تغير المتغير المستقل، أي أنه يوضح نسبة مساهمة المتغير المستقل في التغير الحادث في المتغير التابع، ويتم استخدامه لقياس جودة توفيق معادلة الانحدار المقدرة، وتقع قيمته مابين الصفر والواحد الصحيح. ومن ثم يمكن التمييز بين حالتين:

- ✓ إذا كانت $r^2 = 1$، فإن هناك علاقة معنوية تامة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع. ويعني ذلك أن 100% من التغير الحاصل في المتغير التابع يرجع إلى التغير في المتغير المستقل.
- ✓ إذا كانت $r^2 = 0$، فليس هناك علاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع.[2]

ثانيا: متغيرات الدراسة

من خلال معادلة الانحدار السابقة يمكن كتابة معادلة الانحدار التي سيتم الإعتماد عليها في هذه الدراسة كالآتي:

$$PIB/tête = \alpha + \beta CMLD + \varepsilon_i$$

حيث أن:

PIB/tête:المتغير المفسَر ، ويتمثل في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي.

CMLD: المتغير التفسيري، ويتمثل في نسبة القروض متوسطة وطويلة الأجل إلى الناتج المحلي الإجمالي.

ولدراسة هذا النموذج فقد تم الاعتماد على بيانات سنوية مستخرجة من بنك الجزائر والديوان الوطني للإحصاء.

[1] علي مكيد ، مرجع سبق ذكره، ص ص 50-53.

[2] مجدي الشوربجي، مرجع سبق ذكره، ص ص 58،59.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المطلب الثاني: أدوات التحليل والاختبارات القياسية

أولا: اختبارات الإستقرارية للسلاسل الزمنية

يمكن تعريف السلسلة الزمنية على أنها هي مجموعة من القيم الخاصة بمؤشر ما مأخوذة خلال فترات زمنية متتالية وهي تعكس تطور ذلك المؤشر عبر الزمن.[1]

وتعرف السلسلة الزمنية المستقرة على أنها تلك السلسلة التي لا تتغير مستوياتها عبر الزمن، أي لا يتغير المستوى المتوسط فيها، وذلك خلال فترة زمنية طويلة نسبيا، أي لايوجد فيها اتجاه لا بالزيادة ولا بالنقصان، وبمعنى آخر فإن السلسلة الزمنية المستقرة هي التي لا تحتوي على اتجاه عام، وتتحقق فيها الخصائص التالية:[2]

- ✓ ثبات متوسط القيم عبر الزمن $E(Y_t) = \mu$؛
- ✓ ثبات التباين عبر الزمن $Var(Yt) = E(Yt - \mu)^2 = \sigma^2$ ؛
- ✓ أن يكون التباين المشترك بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمدا على الفجوة الزمنية K بين القيمتين وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عنده التغاير $Cov(Y_t-Y_{t-k}) = E[(Y_t-\mu)(Y_{t-k}-\mu)]$.

وفي حال غياب صفة الاستقرار فإن الانحدار الذي يتم الحصول عليه بين متغيرات السلسلة الزمنية غالبا ما يكون زائفا، ومن المؤشرات التي تدل على ذلك: كبر معامل التحديد وزيادة المعنوية الإحصائية للمعلمات المقدرة بدرجة كبيرة، مع وجود ارتباط تسلسلي ذاتي يظهر في قيمة معامل داربن واتسن. ويرجع هذا إلى أن البيانات الزمنية غالبا ما يوجد بها عامل الاتجاه الذي يعكس ظروفا معينة تؤثر على جميع المتغيرات فتجعلها تتغير في نفس الاتجاه بالرغم من عدم وجود علاقة حقيقية تربط بينها.[3]

---

[1] علي مكيد ، مرجع سبق ذكره، ص 279.

[2] جهيدة العياطي ومحمد بن عزة، برامج الإنفاق الحكومي ودورها في تحقيق الأهداف الاقتصادية، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، العدد01، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، أفريل2018. ص 90.

[3] عطية عبد القادر محمد عبد القادر، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الطبعة الثالثة، الاسكندرية، 2009، ص743.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

ولتفادي مشكل الانحدار الزائف يتم اجراء اختبارات جذر الوحدة للتأكد من مدى صلاحية النموذج المستخدم في الدراسة. وهناك العديد من اختبارات جذر الوحدة ومن بينها:[1]

1-اختبار ديكي فولر: يعتمد هذا الاختبار على ثلاثة نماذج:

- ✓ نموذج الانحدار الذاتي من الدرجة الأولى $\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + \varepsilon_i \ldots.(1)$؛
- ✓ نموذج الانحدار زائد ثابت $\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + c + \varepsilon_i \ldots..(2)$؛
- ✓ نموذج الانحدار زائد ثابت واتجاه $\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + c + bt + \varepsilon_i \ldots\ldots(3)$.

حيث: $\lambda = \text{ø}-1$

وفي الصيغ الثلاثة تكون الفرضيات:

$$H_0: \lambda = 0 \ (\text{ø} = 1)$$
$$H_1: \lambda \neq 0 \ (\text{ø} \neq 1)$$

تتم المقارنة بين t المحسوبة وt الجدولية، فإذا كانت t المحسوبة أكبر من t الجدولية يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، وبالتالي تكون السلسلة مستقرة والعكس.

2-اختبار ديكي فولر الموسع: يرتكز هذا الاختبار على الفرضية البديلة $|\text{ø}|<1$ ، ويستخدم طريقة المربعات الصغرى العادية في تقدير النماذج التالية:

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} - \Sigma \text{ø}_j \Delta Y_{t-j+1} + \varepsilon i \ldots..(4)$$

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} - \Sigma \text{ø}_j \Delta Y_{t-j+1} + c + \varepsilon i \ldots..(5)$$

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} - \Sigma \text{ø}_j \Delta Y_{t-j+1} + c + bt + \varepsilon i \ldots..(6)$$

ويتم ادراج عدد من الفروقات ذات الفجوة الزمنية حتى تختفي مشكلة الارتباط الذاتي.

[1] محمد شيخي، طرق القياس الاقتصادي محاضرات وتطبيقات، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، 2012، ص ص 207-210.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

ثانيا: اختبار التكامل المشترك

يعرف التكامل المشترك بأنه تصاحب بين سلسلتين زمنيتين أو أكثر بحيث تؤدي التقلبات في احداهما إلى الغاء التقلبات في الأخرى، بطريقة تجعل النسبة بين قيمتيهما ثابتة عبر الزمن، ولعل هذا يعني أن بيانات السلسة الزمنية قد تكون غير مستقرة إذا ما أخذت كل على حدى، ولكنها تكون مستقرة كمجموعة.[1]

ويرتكز اختبار التكامل على الخوارزمية التي اقترحها أنجل وغرانجر، وهي طريقة على مرحلتين:[2]

1-اختبار درجة تكامل المتغيرين، فالشرط الضروري للتكامل يتمثل في أن السلسلتين ينبغي أن تكونا متكاملتين من نفس الدرجة، إذا كانتا غير متكاملتين من نفس الدرجة، فهذا يعني أنهما لا تتمتعان بخاصية التكامل المشترك.

2-إذا كان الشرط الأول محققا، فينبغي تقدير العلاقة طويلة المدى بين المتغيرين بطريقة المربعات الصغرى العادية، ومن أجل قبول علاقة التكامل المشترك، يجب أن تكون سلسلة بواقي التقدير مستقرة، فإذا كانت البواقي مستقرة، حينها يمكن تقدير العلاقة قصيرة المدى انطلاقا من نموذج تصحيح الخطأ.

ثالثا: نماذج أشعة الانحدار الذاتي (VAR)

يمكن تقدير كل معادلة من معادلات هذا النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، ويكتب النموذج VAR(p) المقدر على الشكل التالي:

$$\hat{Y}_t = \acute{o}_0 + \acute{o}_1 Y_{t-1} + \acute{o}_2 Y_{t-2} + \ldots\ldots \acute{o}_p Y_{t-p}$$

ولا يمكن تقدير معاملات هذا النموذج انطلاقا من سلاسل غير مستقرة، إذ يجب جعل كل السلاسل مستقرة بحساب الفروقات من الدرجة d.[3] كما يعتمد هذا النموذج على تقدير شعاع الانحدار الذاتي لمجموعة من المتغيرات بإعتماد فترات إبطاء، حيث أن المتغيرات التابعة تكون مفسرة بإعتماد ماضيها، إضافة إلى متغيرات

[1] عطية عبد القادر محمد عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص ص 670،671.
[2] محمد شيخي، مرجع سبق ذكره، ص ص 291،292.
[3] محمد شيخي ، مرجع سبق ذكره، ص 272.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

أخرى مؤخرة بفترات إبطاء، ولتقدير نموذج VAR يجب تحديد درجة التأخر المثلى(VAR(p، وذلك من خلال القيم الدنيا لمعايير المعلومات (Schwarze،Akaike...)[1]

المطلب الثالث: عرض ومناقشة النتائج

أولا: اختبار التكامل المشترك

لإجراء اختبار التكامل المشترك يتعين معرفة درجة تكامل السلسلتين، وذلك من خلال إجراء اختبارات الاستقرارية. كما سيتم ادخال اللوغاريتم على السلاسل المدروسة وذلك من أجل تقليل الأخطاء.

الجدول رقم (3): نتائج اختبار ديكي فولر الموسع

		المستوى	الفرق الأول
المتغيرات	**الصيغة**	**t المحسوبة (t الجدولية)**	**t المحسوبة (t الجدولية)**
LPIB/tête	الثابت	1.478840 (3.065585)	3.323314 (3.081002)
	اتجاه عام وثابت	0.708823 (3.733200)	3.917831 (3.759743)
	بدون ثابت وبدون اتجاه	3.085503 (1.964418)	2.227056 (1.966270)
LCMLD	الثابت	0.890427 3.065585)	3.171672 (3.081002)
	اتجاه عام وثابت	1.215579 (3.733200)	4.116105 (3.759743)
	بدون ثابت وبدون اتجاه	2.088731 (1.964418)	2.729506 (1.966270)

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على برنامج EVIEWS 8

[1] جلول بن عناية وعبد القادر سرير، تقدير علاقة الانفاق الحكومي بالنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج **VAR (1980-2014)**، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد15، المجلد 02، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، الجزائر، 2016، ص 52.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

يتضح من خلال الجدول أن السلسلتين غير مستقرتين في المستوى ماعدا في الصيغة الثالثة، لكنها استقرت بعد أخذ الفروق الأولى (t المحسوبة أكبر من t الجدولية) في الصيغ الثلاث، معنى ذلك أنها متكاملة من الدرجة الأولى. وبما أن السلسلتين متكاملتين من نفس الدرجة وهي الدرجة الأولى، يتم الانتقال إلى اختبار البواقي.

الجدول رقم (4): نتائج اختبارات الإستقرارية للبواقي

		المستوى	الفرق الأول
المتغيرات	الصيغة	t المحسوبة (t الجدولية)	t المحسوبة (t الجدولية)
Resid	الثابت	1.776141 (3.065585)	3.278088 (3.081002)
	اتجاه عام وثابت	0.833858 (3.733200)	4.210970 (3.759743)
	بدون ثابت وبدون اتجاه	1.801517 (1.964418)	3.355926 (1.966270)

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على برنامج EVIEWS 8

من خلال الجدول، تشير النتائج إلى غياب علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات المدروسة فسلسلة البواقي غير مستقرة في المستوى (t المحسوبة أقل من الجدولية)، لكنها استقرت في الفرق الأول (t المحسوبة أكبر من الجدولية). وبالتالي لا توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين LPIB/tête وLCMLD. وبما أنه لا يوجد تكامل مشترك، فلا يمكن تطبيق نموذج تصحيح الخطأ، ويتم التحول إلى نموذج VAR.

ثانيا: تقدير العلاقة باستخدام نموذج شعاع الانحدار الذاتي

يتم تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي عن طريق اتباع الخطوات التالية:

1-تقدير نموذج VAR

قبل القيام بهذه الخطوة يتعين تحديد درجة إستقرارية السلسلتين، بالإضافة إلى تحديد درجة تأخير النموذج المقدر. وبعد إجراء اختبارات الإستقرارية اتضح أن السلسلتين قد استقرتا في الفرق الأول.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الجدول رقم (5): نتائج تحديد درجات التأخير

التأخير	Logl	LR	FPE	AIC	SC	HQ
1	33.52814	5.840237	3.56e-05	-4.588023	-4.345570	-4.677788
2	36.55766	3.534437	4.57e-05	-4.426276	-4.022187	-4.575884
3	41.81992	4.385224	4.65e-05	-4.636654*	-4.070930	-4.846105*
4	42.33939	0.259736	0.000145	-4.056566	-3.329206	-4.325861

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على برنامج EVIEWS 8

يتضح من الجدول أن القيمة الدنيا لمعيار Akaike تتحقق عند p=3، أي أن عدد درجات التأخير هي 3.

بعد تقدير نموذج VAR تم الحصول على المعادلة التالية:

DLPIB/tete=0.29-0.87DLPIB/tete(-1)-0.96 DLPIB/tete(-2)+0.26DLPIB/tete(-3)-

1.96* 1.518 1.295 0.351

0.53DLCMLD(-1)-0.85DLCMLD(-2)+0.01DLCMLD(-3)

1.242 1.846* 0.025

r^2=0.49 Prob F =0.99

➢ **تفسير النموذج المقدر من الناحية الإحصائية**

- ✓ قيمة الثابت موجبة ومعنوية، وهي تمثل نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في حال غياب المتغير المستقل.
- ✓ يمكن قبول معلمة DLCMLD المبطأة بفترتين لأنها معنوية إحصائيا (قيمة t المحسوبة أكبر من الجدولية عند مستوى معنوية 10%). في حين المتغيرات الأخرى غير معنوية إحصائيا وبالتالي لا يمكن قبولها. كما أن قيمة معلمة DLCMLD سالبة وهذا يعني أنه كلما زادت نسبة القروض متوسطة وطويلة الأجل إلى الناتج المحلي الاجمالي بمقدار وحدة واحدة، فهذا يؤدي إلى انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 85%، وهذا يعني أن القروض لم تقم بالدور المنوط بها و لم تسهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي.
- ✓ تشير إحصائية معامل التحديد إلى أن نحو 49% من التغيرات الحاصلة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي سببها نسبة القروض متوسطة وطويلة الأجل إلى الناتج المحلي الإجمالي، والباقي يعود الى عوامل أو متغيرات أخرى غير مدرجة في النموذج.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

- ✓ إحصائية فيشر المحسوبة تمثل(0.99) وهي أقل من القيمة الجدولية (4.54)، وعليه يتم قبول فرضية العدم أي أنه ليس هناك علاقة طويلة الأجل بين التنمية الاقتصادية(نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي) وبين القروض متوسطة وطويلة الأجل، ومنه فمعادلة الإنحدار المقدرة غير معنوية إحصائيا في شرح سلوك المتغير التابع.

➢ **تفسير النموذج المقدر من الناحية الاقتصادية**

- ✓ تشير النتائج الاحصائية أن نسبة القروض متوسطة وطويلة الأجل إلى الناتج المحلي الإجمالي ترتبط بعلاقة عكسية مع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، أي أن للقروض تأثير سلبي على التنمية الاقتصادية، ويرجع ذلك إلى كون المعروض النقدي يؤثر على مؤشرات الاقتصاد الكلي في المدى القصير فقط وليس له تأثير على المدى الطويل.

2-اختبار السببية

يمكن هذا الاختبار من تحديد اتجاه السببية بين DLCMLD وDLPIB/tete.

الجدول رقم (6): نتائج اختبار السببية

الفرضيات العدمية	احصائيةF	الاحتمال
DLCMLD لايسبب DLPIB/tête	3.75994	0.0650
DLPIB/tête لا يسبب DLCMLD	5.15839	0.0322

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على برنامج EVIEWS 8

من خلال الفرضية العدمية الأولى، يتضح أن احصائية فيشر المحسوبة (3.75) أقل من القيمة الجدولية (4.54)، كما أن الاحتمال أكبر من مستوى المعنوية 5%، وعليه يتم القبول بفرض العدم القائل بأن نسبة القروض متوسطة وطويلة الأجل إلى الناتج المحلي الإجمالي لا تسبب نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

وبالنسبة للفرضية العدمية الثانية يتضح أن احصائية فيشر المحسوبة (5.15) أكبر من الجدولية (4.54)، كما أن الاحتمال أقل من مستوى المعنوية 5%، وعليه ترفض الفرضية العدمية وتقبل الفرضية البديلة بوجود علاقة سببية في اتجاه واحد أي أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يؤثر على نسبة القروض متوسطة وطويلة الأجل إلى الناتج المحلي الإجمالي.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

3-دوال الاستجابة الدفعية

يعنى هذ الاختبار بتتبع المسار الزمني للتغيرات المفاجئة التي يمكن أن تتعرض لها مختلف متغيرات النموذج، وكيفية استجابة المتغيرات الأخرى لأي تغير مفاجئ في أي متغير من متغيرات النموذج.

الجدول رقم (7): استجابة DLPIB/tête واستجابة DLCMLD

استجابة DLPIB/tête للتغيرات في DLCMLD			استجابةDLCMLD للتغيرات في DLPIB/tête		
DLCMLD	DLPIB/tête	الفترة	DLCMLD	DLPIB/tête	الفترة
0.000000	0.095561	1	0.045339	-0.109326	1
-0.024056	-0.025808	2	0.024599	0.068999	2
-0.030564	-0.012938	3	0.018866	0.027948	3
0.019617	-0.013601	4	-0.020362	0.025126	4
0.000955	-0.018645	5	-0.007729	0.019334	5
-0.006111	-0.005246	6	-0.003218	-0.004739	6
0.017636	0.005355	7	-0.014106	-0.012309	7
0.000795	0.006259	8	0.003102	-0.010910	8
-0.008976	0.004176	9	0.008055	-0.005880	9
0.004658	0.003969	10	-0.001331	-0.001614	10

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على برنامج EVIEWS 8

يلاحظ أن استجابة DLPIB/tête ضعيفة لأن قيم DLCMLD تقريبا معدومة أو سالبة، فالتغير المفاجئ في DLCMLD بمقدار 1% يؤثر سلبا في DLPIB/tête خلال السنة الثانية والثالثة والسادسة والتاسعة، في حين لايؤثر خلال السنة الأولى، ويؤثر بشكل طفيف جدا في باقي السنوات.

إن استجابة DLCMLD لاتختلف كثيرا حيث أن التغير المفاجئ فيDLPIB/tête بمقدار 1% يؤثر سلبا على DLCMLD خلال السنة الأولى بينما يؤثر ايجابا من السنة الثانية إلى الخامسة، ليعود التأثير سلبي في السنة السادسة.

4-تحليل التباين

يوضح تحليل التباين العلاقة بين المتغيرات وتأثير كل منها على بعضها البعض، من خلال تحديد مقدار التباين في التنبؤ لكل متغير العائد إلى خطأ التنبؤ في المتغير نفسه والمقدار العائد إلى خطأ التنبؤ في المتغيرات الأخرى.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الجدول رقم (8):نتائج تحليل التباين

تحليل التباين لـ DLCMLD			تحليل التباين لـ DLPIB/tête		
الفترة	DLPIB/tête	DLCMLD	الفترة	DLPIB/tête	DLCMLD
1	85.32532	14.67468	1	100.0000	0.000000
2	86.26640	13.73360	2	94.42326	5.576744
3	85.29247	14.70753	3	86.81982	13.18018
4	84.08276	15.91724	4	84.24918	15.75082
5	84.12493	15.87507	5	84.68468	15.31532
6	84.10157	15.89843	6	84.46472	15.53528
7	83.46123	16.53877	7	82.44716	17.55284
8	83.51303	16.48697	8	82.49666	17.50334
9	83.29848	16.70152	9	82.00662	17.99338
10	83.29388	16.70612	10	81.89137	18.10863

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على برنامج EVIEWS 8

من خلال الجدول يتضح أن DLPIB/tête يتأثر بنسبة ضعيفة بالتغيرات في DLCMLD ، فخلال السنة الثانية كانت التغيرات في DLCMLD تفسر 5.57% من تنبؤ الخطأ في DLPIB/tête وترتفع هذه النسبة إلى 18.10% في السنة الأخيرة لكنها تبقى ضعيفة.

كما تظهر نتائج التحليل أن DLCMLD يتأثر بشكل كبير بالتغيرات في DLPIB/tête، فخلال السنة الأولى كانت التغيرات في DLPIB/tête تفسر حوالي 85.32% من تنبؤ الخطأ في DLCMLD، هذه النسبة لا تقل عن 83% في السنوات المتبقية، وهذا يدعم نتائج اختبار السببية بأن DLPIB/tête يسبب DLCMLD.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الخلاصة:

تم التطرق من خلال هذا الفصل إلى الإصلاحات التي مست النظام المصرفي الجزائري منذ الاستقلال بداية بإصلاحات 1986و1988، مرورا بقانون النقد والقرض والذي جاء بمجموعة من المبادئ كان الهدف منها تنشيط وظيفة الوساطة المالية، وتفعيل دور السياسة النقدية والاسهام في دعم الاقتصاد الوطني الذي يقوم على قواعد السوق وحرية المنافسة، وتواصلت الإصلاحات بمعية صندوق النقد الدولي والتي لم تحقق الأهداف المرجوة.

ومع بداية الألفية الثالثة التي تميزت باستقرار الوضع السياسي والأمني، وارتفاع أسعار المحروقات، أقدمت الجزائر على وضع برامج تنموية ضخمة بغية تدارك التأخر الحاصل في كل القطاعات، فحققت من خلال ذلك نموا اقتصاديا في جميع الميادين، وتحسنت الظروف الاجتماعية للمواطن.

ومن خلال التحليل الاقتصادي للقروض البنكية اتضح توجه الدولة الجزائرية نحو تشجيع الاستثمار في القطاع الخاص، أما فيما يخص مؤشرات التنمية الاقتصادية فقد تبين من خلال التحليل أن التطور في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي يرتبط بعلاقة طردية مع تطور الناتج المحلي الإجمالي.

ومن خلال الدراسة القياسية لأثر القروض على التنمية، فقد بينت الدراسة أن هناك علاقة سلبية ما بين القروض والتنمية الاقتصادية (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي).كما بينت نتائج اختبار السببية وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه تتجه من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى نسبة القروض متوسطة وطويلة الأجل إلى الناتج المحلي الإجمالي.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر


الخاتمة

من خلال ما تم عرضه في هذه الدراسة، فقد تبين أن للقروض أهمية بالغة في تمويل الاقتصاد والتنمية، إذ تعد القروض المحرك الرئيسي للاقتصاد، ومن خلالها يتم اشباع الحاجات التمويلية للقطاعات الاقتصادية المختلفة، والتي تستعمل هاته القروض في إقامة مشاريع إستثمارية جديدة تساهم في زيادة نصيب الدولة من الناتج المحلي الإجمالي.

لكن يجب التعامل مع القروض بحذر وعقلانية حتى لا تطغى أضرارها على منافعها، كالإفراط في منح القروض الذي يؤدي إلى تدفق قوة شرائية لا يقابلها سلع وخدمات بدرجة كافية في الأجل القصير، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وحدوث تضخم.

كما اتضح أن التنمية الاقتصادية والتي تقوم على عملية تكوين رأس المال تساهم بشكل كبير في تقليص الفجوة الاقتصادية والتقنية الموجودة بين الدول المتقدمة والنامية، من خلال الإستغلال الأمثل لعناصرها.

ومن خلال الفصول السابقة للدراسة فقد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج والتي من خلالها يمكن تأكيد أو نفي صحة الفرضيات المعتمدة، وعلى أساسها يمكن تقديم جملة من التوصيات

أولا: نتائج الدراسة

على ضوء ما تم عرضه في هذه الدراسة يمكن استخلاص النتائج التالية:

- ✓ على الرغم من أن القروض تخضع لعدة معايير قبل منحها، إلا أنها تتعرض لمخاطر عديدة، ومن أجل تفاديها أو حتى التقليل منها يلجأ البنك إلى القيام بعدة إجراءات وقائية أولا، ثم إجراءات علاجية ثانيا؛
- ✓ تركز معظم نظريات التنمية الاقتصادية على مفهوم التراكم الرأسمالي كشرط ضروري لقيام التنمية الاقتصادية؛
- ✓ إن تمويل عملية التنمية الاقتصادية تعتمد على العديد من المصادر المحلية، فضلا عن الاعتماد على المصادر الأجنبية، وتنشأ الحاجة إلى مصادر التمويل الأجنبية نتيجة لعدم كفاية مصادر التمويل المحلية؛
- ✓ على الرغم من الاصلاحات التي مر بها النظام المصرفي الجزائري منذ الاستقلال، إلا أنه لم يعرف اصلاحا جذريا إلا عام 1990 من خلال قانون 90-10 والذي جعل القانون المصرفي الجزائري في سياق التشريعات المصرفية المعمول بها في البلدان المتطورة. حيث جاء هذا القانون بمجموعة من المبادئ كان الهدف منها تنشيط وظيفة الوساطة المالية وتفعيل دور السياسة النقدية والاسهام في دعم الاقتصاد الوطني الذي يقوم على قواعد

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

السوق وحرية المنافسة. وفي ظل غياب الاستقرار المالي نتيجة تراكم المديونية، هذا جعل الجزائر رهينة لوصفات صندوق النقد والبنك العالميين بالرغم من عدم تحقق الأهداف المرجوة؛

- ✓ بعد فشل برامج الإصلاح الاقتصادي ومع بداية الألفية الثالثة التي تميزت باستقرار الوضع السياسي و الأمني، و ارتفاع أسعار المحروقات، قامت الجزائر بتطبيق سياسة توسعية بالاعتماد على زيادة حجم النفقات من أجل دعم النمو بالاستثمارات العمومية، مما سمح باستعادة التوازنات الاقتصادية الكلية، لكن على الرغم من ذلك ظل الاقتصاد الجزائري يعتمد على قطاع المحروقات ويتأثر بتقلباته، فضلا عن حساسيته للصدمات الخارجية كالأزمة المالية العالمية وما نتج عنها من انخفاض في أسعار المحروقات، والتي أدت إلى انخفاض معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي؛
- ✓ إن القروض البنكية مصدر مهم من مصادر تمويل التنمية لكن من خلال الدراسة القياسية تبين أنها تؤثر سلبا على التنمية الاقتصادية، حيث أثبتت نتائج التحليل أنه في حال تغير نسبة القروض متوسطة وطويلة الأجل إلى الناتج المحلي الإجمالي بمقدار وحدة واحدة، فهذا يؤدي إلى إنخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 85%.

ثانيا: اختبار الفرضيات

- ✓ الفرضية الأولى: **تعمل القروض البنكية على ترشيد الاستهلاك**، إن العادات الاستهلاكية للأفراد ورغبتهم في تحسين المستوى المعيشي، أو الرغبة في اقتناء السلع الكمالية تجعلهم يقبلون على زيادة الاستهلاك، حتى وإن لم يتوفر لديهم المال لذلك، وبالتالي تم نفي هذه الفرضية فمن خلال دراسة وظائف القروض تبين أن هذه الأخيرة تعمل على تمويل الاستهلاك؛
- ✓ الفرضية الثانية: **تتحدد أهمية مصدر التمويل اعتمادا على وفرته أو ندرته**، وقد تم التوصل من خلال الدراسة إلى نفي هذه الفرضية، فالقروض تعتبر أهم مصدر من تمويل التنمية، ويعزى ذلك إلى الدراسات العديدة التي أجريت حول علاقة القروض بالتنمية الاقتصادية؛
- ✓ الفرضية الثالثة: **توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين القروض متوسطة وطويلة الأجل وبين التنمية الاقتصادية**، لقد تم إثبات هذه الفرضية، فمن خلال الدراسة القياسية تبين أن نسبة القروض متوسطة وطويلة الأجل إلى الناتج المحلي الإجمالي ترتبط بعلاقة عكسية مع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، كما بينت نتائج اختبار

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

السببية وجود علاقة أحادية الإتجاه، تتجه من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى نسبة القروض متوسطة وطويلة الأجل إلى الناتج المحلي الإجمالي.

ثالثا: التوصيات

من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من التوصيات الضرورية:

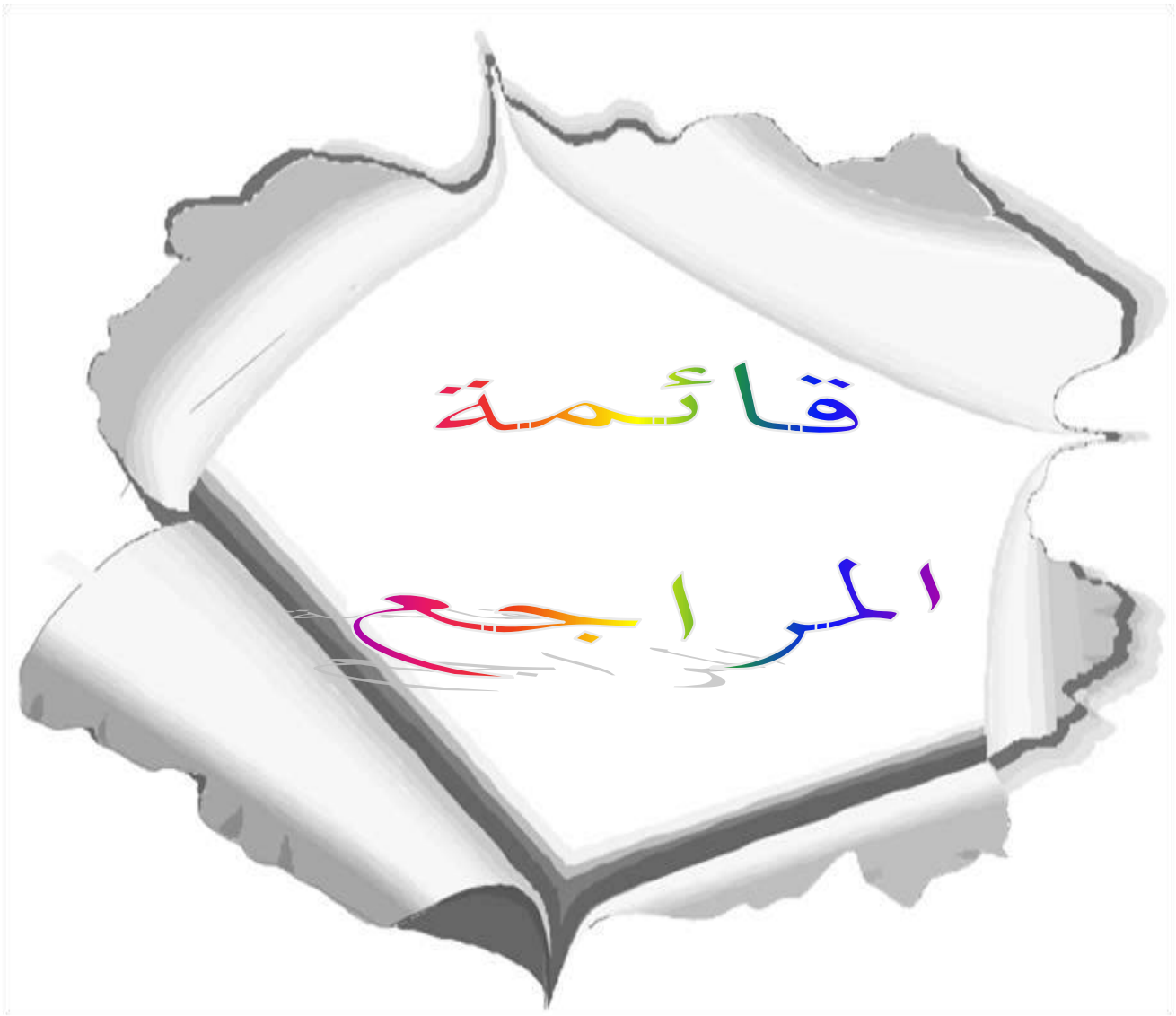
- ✓ التقليل من الإعتماد على قطاع المحروقات وكبح جماح احتكاره لتمويل الاقتصاد، ومحاولة بعث النمو من خلال الإستثمار في البنى التحتية؛
- ✓ زيادة الوعي المصرفي لدى الأفراد عبر التسويق المصرفي بإستعمال وسائل الإعلام المختلفة، وخصوصاً طرق منح الائتمان المصرفي. مما يؤدي إلى اقبالهم على إيداع ما لديهم من أموال فائضة عن حاجتهم في البنوك واعتمادهم على الشيكات في تسوية مدفوعاتهم؛
- ✓ عدم منح القروض إلا بعد استيفاء كل الإجراءات الضرورية لذلك، مع القيام بوضع استراتيجية تسمح بمراقبة القروض الممنوحة لمختلف القطاعات؛
- ✓ تكثيف الجهود في سبيل مواصلة الإصلاحات في المنظومة البنكية الجزائرية، ومحاولة بناء منظومة مصرفية تستند إلى أحكام الشريعة الإسلامية، وتحريم التعامل بالربا؛
- ✓ تسطير برامج تنموية أخرى بعد الانتهاء من برنامج التنمية الخماسي.

رابعا: آفاق الدراسة

رغم محاولة بالإلمام بكل الجوانب المتعلقة بالدراسة لكنها تبقى عبارة عن جهد متواضع قابل للنقد، والذي من شأنه أن يكون منطلقا لدراسات أخرى مكملة في سبيل إثراء البحث العلمي، ويمكن اقتراح المواضيع التالية:

- ✓ أثر القروض المقدمة من البنوك الاسلامية على التنمية الاقتصادية؛
- ✓ أثر القروض العقارية على التنمية الاقتصادية.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر


قائمة
المراجع

I. المراجع باللغة العربية

أولا: المعاجم والقواميس

1-سميح مسعود، **الموسوعة الاقتصادية**، الجزء الأول، دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2008.

2-عيسى مومني، **المنار قاموس لغوي عربي-عربي**، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2008.

ثانيا: الكتب

1-احسان حفظي، **علم اجتماع التنمية**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2006.

2-اسماعيل محمد بن قانة، **اقتصاد التنمية (نظريات-نماذج-استراتيجيات)**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2012.

3-الزين منصوري، **تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية**، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2012.

4-الطاهر لطرش، **الاقتصاد النقدي والبنكي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013.

5-الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة السادسة، الجزائر، 2007.

6-الطيب داودي، **الاستراتيجية الذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية**، دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، 2008.

7-إياد عبد الفتاح النسور، **أساسيات الاقتصاد الكلي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2013.

8-بن علي بلعزوز، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2004.

9-جدوع علي الشرفات، **التنمية الاقتصادية في العالم العربي-الواقع العوائق سبل النهوض-**، دار جليس الزمان، الطبعة الأولى، 2010.

10-جمال الدين لعويسات، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2000.

11-جمال حلاوة وعلي صالح، **مدخل إلى علم التنمية**، دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2009.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

12-حمزة محمود الزبيدي، **ادارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2002.

13-راشد الشمري، **ادارة المصارف-الواقع والتطبيقات العملية-**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

14 -رحيم حسين، **الاقتصاد المصرفي**، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، قسنطينة، الجزائر، 2008.

15-زياد رمضان ومحفوظ جودة، **الاتجاهات المعاصرة في ادارة البنوك**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، 2003.

16-سليمان ناصر، **التقنيات البنكية وعمليات الائتمان**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.

17-شاكر القزويني، **محاضرات في اقتصاد البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الخامسة، الجزائر، 2011.

18-صالح تومي ، **مدخل لنظرية القياس الاقتصادي**، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2011.

19-صبحي تادرس قريصة، **مذكرات في التنمية الاقتصادية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، بدون سنة نشر.

20-صلاح الدين حسن السيسي، **قضايا مصرفية معاصرة: الائتمان المصرفي-الضمانات المصرفية-الاعتمادات المستندية**، دار الفكر العربي، القاهرة، 2008.

21-طارق طه، **ادارة البنوك وتكنولوجيا المعلومات**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2007.

22-عبد الحق أبو عتروس، **الوجيز في البنوك التجارية**، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2000.

23-عبد الحميد عبد المطلب، **البنوك الشاملة-عملياتها وادارتها-**،الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2000.

24-عبد الحميد عبد المطلب، **النظرية الاقتصادية (تحليل جزئي وكلي)**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2006.

25-عبد الغفار حنفي وعبد السلام أبو قحف، **السياسات المصرفية-تحليل القوئم المالية وقياس الفعالية الجوانب التنظيمية والادارة-**، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، 2000.

26-عبد الله خبابة، **الاقتصاد المصرفي (البنوك الالكترونية-البنوك التجارية-السياسة النقدية)**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2008.

27-عبد المعطي رضا أرشيد و محفوظ أحمد جودة، **ادارة الائتمان**، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 1999.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

28-عبلة عبد الحميد بخاري، **التنمية والتخطيط الاقتصادي: نظريات النمو والتنمية الاقتصادية**، الجزء الثالث، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، السعودية، 2017.

29-عطية عبد القادر محمد عبد القادر، **الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، الطبعة الثالثة، الاسكندرية، 2009.

30-علي مكيد، **الاقتصاد القياسي (دروس ومسائل محلولة)**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2007.

31-فارس فضيل، **التقنيات البنكية (محاضرات وتطبيقات)**، الجزء الأول، مطبعة ألموساك رشيد، الطبعة الأولى، الجزائر،2013.

32-فايزة لعراف، **مدى تكييف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل وأهم انعكاسات العولمة (مع اشارة إلى الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 2008)**، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2013.

33-فليح حسن خلف، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، جدارا للكتاب العالمي، الطبعة الأولى، 2006.

34-مجدي الشوربجي، **الاقتصاد القياسي النظرية والتطبيق**، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى، القاهرة، 1994.

35-محفوظ لعشب، **الوجيز في القانون المصرفي الجزائري**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر،2008.

36-محمد شيخي، **طرق القياس الاقتصادي محاضرات وتطبيقات**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، 2012.

37-محمد صالح تريكي القريشي، **علم اقتصاد التنمية**، اثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2010،

38-محمد عبد العزيز عجمية وايمان عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية-دراسات نظرية وتطبيقية-**، جامعة الاسكندرية، الاسكندرية، 2002.

39-محمد كمال خليل الحمزاوي، **اقتصاديات الائتمان المصرفي-دراسة تطبيقية للنشاط الائتماني وأهم محدداته**، منشأة المعارف، الطبعة الثانية، الاسكندرية، 2000.

40-محمد مروان السمان وآخرون، **مبادئ التحليل الاقتصادي (الجزئي والكلي)**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2009.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

41-محمود حسين الوادي وأحمد عارف العساف، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، الأردن، 2011.

42-محمود حميدات، **مدخل للتحليل النقدي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، الجزائر، 2000.

43-مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)**، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 2007.

44-ميشيل تودارو، **التنمية الاقتصادية**، تعريب: محمود حسن حسني، دار المريخ للنشر، السعودية، 2006.

45- يسرى أبو العلا، **علم الاقتصاد**، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، الاسكندرية، 2008.

ثالثا: أطروحات الدكتوراه

1-أمير معيزة مسعود، **مصادر تمويل الاحتياجات الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل اقتصاد الاستدانة**، رسالة دكتوراء في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف1، الجزائر، 2016

2-حبيب قنوني، **الوساطة البنكية والنمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة تجريبية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2014

3-حياة نجار، **ادارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2014.

4-سلام عبد الرزاق، **القطاع المصرفي الجزائري في ظل العولمة-تقييم الأداء ومتطلبات الاصلاح-**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، فرع النقود والمالية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012.

5-سيدي أحمد كبداني، **أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013.

6-عبد الكريم بريشي، **دور الضريبة في اعادة توزيع الدخل الوطني (دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1988-2011)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2014.

7-علي بطاهر ، **اصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، فرع: تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

8 -فضيلة جنوحات، **اشكالية الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية–حالة بعض الدول المدينة–**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006.

9 -محمد داود عثمان، **أثر مخففات الائتمان على قيمة البنوك**، أطروحة دكتوراه في العلوم المالية والمصرفية، تخصص مصارف، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن،2008.

رابعا: مذكرات الماجستير

1 -أفين فائق، **أثر تنويع محفظة القروض على عائد ومخاطر المحفظة**، مذكرة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، جامعة حلب، سوريا، 2015.

2 -العيد صوفان، **دور الجهاز المصرفي في تدعيم وتنشيط برنامج الخصخصة "دراسة التجربة الجزائرية"**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، فرع ادارة مالية، جامعة قسنطينة، قسنطينة، الجزائر، 2011.

3 -أمال معط الله، **آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي –دراسة قياسية لحالة الجزائر– (1970-2012)**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد الكمي، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015.

4 -ايمان انجرو، **التحليل الإئتماني ودوره في ترشيد عمليات الاقراض**، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير بإختصاص محاسبة، جامعة تشرين، سوريا، 2007.

5 -خديجة خنطيط ، **أثر الخوصصة على التنمية الاقتصادية في الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2011.

6 -دعاء محمد زايدة، **التسهيلات الائتمانية المتعثرة في الجهاز المصرفي الفلسطيني**، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الاسلامية، غزة، 2006.

7 -سليم عقون، **قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة دراسة قياسية تحليلية –حالة الجزائر–**،مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص تقنيات كمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2010.

8 -شهيناز صياد، **الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي**، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، تخصص مالية دولية، جامعة وهران، وهران، الجزائر، 2013.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

9-عادل زقرير، **تحديث الجهاز المصرفي العربي لمواكبة تحديات الصيرفة الشاملة-دراسة حالة الجهاز المصرفي الجزائري-**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2009.

10-عادل هبال، **اشكالية القروض المصرفية المتعثرة**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2012.

11-عبد الرزاق حبار، **المنظومة المصرفية الجزائرية ومتطلبات استيفاء مقررات لجنة بازل**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2005.

12-فاطمة بن شنة، **"إدارة المخاطر الائتمانية ودورها في الحد من القروض المتعثرة"**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية مؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2010.

13-مرام تيسير مصطفى الفرا، **دور القطاع المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية الفلسطينية (1995-2011)**، مذكرة ماجستير في اقتصاديات التنمية، الجامعة الاسلامية، غزة، 2012.

14-ميرفت علي أبو كمال، **الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقا للمعايير الدولية-بازلII-**، مذكرة ماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الاسلامية، غزة، 2007.

15-نعيمة خضراوي، **إدارة المخاطر البنكية**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2009.

16-نوال جمعون، **دور التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية-حالة الجزائر-**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005،

17-هشام بن عزة، **دور القرض الايجاري" leasing** في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، تخصص مالية دولية، جامعة وهران، وهران، الجزائر، 2012.

خامسا: المجلات

1-أحمد حسين بتال وأخرون، **دور المصارف الخاصة في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق**، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد 07، المجلد 04، جامعة الأنبار، العراق، 2011.

2-بغداد كربالي، **نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر**، مجلة العلوم الانسانية، العدد 08، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، جانفي 2005.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

3-جلول بن عناية وعبد القادر سرير، **تقدير علاقة الانفاق الحكومي بالنمو الاقتصاديفي الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج VAR (1980-2014)**، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد15، المجلد 02، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، الجزائر، 2016.

4-جهيدة العياطي ومحمد بن عزة، **برامج الإنفاق الحكومي ودورها في تحقيق الأهداف الاقتصادية**، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، العدد01، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، أفريل2018.

5-رقية شرون، **تحليل وتسيير خطر القرض في البنوك التجارية**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 03، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2012.

6-زكرياء دمدوم وبلقاسم شيحة خليفة، **الاصلاحات الاقتصادية كمدخل للتنمية المستدامة في الجزائر للفترة 1990-2010** ، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد07، المجلد 02، منشورات جامعة الوادي، الجزائر، 2014.

7-سليمان ناصر وآدم حديدي، **تأهيل النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة أي دور لبنك الجزائر**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 02، الجزائر، جوان 2015.

8-صالح صالحي، **تأثير البرامج الاستثمارية العامة على النمو الاقتصادي و الاندماج القطاعي بين النظرية الكينزية واستراتيجية النمو غير المتوازن للفترة2001-2014**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد13، جامعة سطيف، 2013.

9-عبد الرزاق حبار، **تطور مؤشرات الأداء ومسار الاصلاحات في القطاع المصرفي الجزائري**، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد10، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ديسمبر 2011.

10-علي طالم و بومدين فيلالي، **اشكالية التنمية الاقتصادية في الجزائر-دراسةتحليلية تقييمية-**، مجلة الاقتصاد والتنمية، العدد06، مخبر التنمية المحلية المستدامة، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، جوان2016.

11-مجدوب بحوصي، **استقلالية بنك الجزائر (مؤسسة الرقابة الأولى) بين قانون النقد والقرض90-10 والأمر03-11**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 16، جامعة غرداية، الجزائر،2012.

12-محمد مراس، **قياس علاقة التكامل المتزامن بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 02، جامعة سعيدة، الجزائر، جوان 2015.

13-مريم قشي، **دور البنوك الأجنبية في تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر**، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 03، جامعة قسنطينة2، قسنطينة، الجزائر، 2016.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

14-معهد الدراسات المصرفية، **نشرة توعوية**، مجلة إضاءات مالية ومصرفية، العدد11، الكويت، جوان 2011.

15-هدى بوحتيك، **دور بنك الجزائر في تسيير العمليات المالية المرتبطة بالخارج**، مجلة الباحث، العدد 07، جامعة تبسة، تبسة، الجزائر، أوت 2010.

سادسا: الملتقيات

1 -حسين يحيوش، **تسيير مخاطر القروض**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي السابع حول ادارة المخاطر في ظل اقتصاد المعرفة،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 17-19 أفريل2007.

2 -عاشور كنوش وبن علي بلعزوز ، **واقع المنظومة المصرفية الجزائرية ومنهج الاصلاح**، مداخلة مقدمة في اطار الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية-واقع وتحديات-، جامعة الشلف، الجزائر، 14-15/12/2004.

3-رضوان سوامس، **العلاقة بين البنك والمؤسسة على ضوء الاصلاحات المالية والنقدية الجارية في الجزائر**، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، الجزائر، 22-2003/04/23.

4-صالح مفتاح و فريدة معارفي ، **المخاطر الائتمانية: تحليلها – قياسها – إدارتها والحد منها**، مداخلة مقدمة في إطار المؤتمر الدولي السنوي السابع حول إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الزيتونة، الأردن، 16-18 أفريل2007.

5 -علي عزوز، **قياس استقلالية البنك المركزي في ظل الاصلاحات المصرفية الحديثة**، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى العلمي الدولي الثاني حول اصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، جامعة ورقلة، الجزائر،11-12/03/2008.

6 -مصطفى عبد اللطيف وسليمان بلعور، **النظام المصرفي بعد الاصلاحات**، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الوطني الأول حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر-الممارسة التسويقية-، المركز الجامعي بشار، الجزائر، 20-2004/04/21.

7 -محمد فرحي ومحمد قويدري، **التنمية الاقتصادية في الاسلام: مفهومها، طبيعتها وأهدافها**، الملتقى الدولي حول: مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الاسلام، جامعة قالمة، 03-2012/12/04،

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

8 -محمد محمود الإمام، **التنمية والتشغيل**، المنتدى العربي للتنمية والتشغيل، الدوحة، قطر، 15-2008/11/16.

سابعا: المطبوعات

1-سمية أوشن، **نظريات التنمية الاقتصادية**، مطبوعة مقدمة لطلبة السنة الثانية-المجموعة الثانية-في مقياس التنمية المستدامة، كلية العلوم السياسية، جامعة قسنطينة 3، قسنطينة، الجزائر، 2014.

ثامنا: التقارير والمنشورات

1 -بنك الجزائر، **التقرير السنوي حول التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، 2004.

2-بنك الجزائر، **التقرير السنوي حول التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، 2008.

3-بنك الجزائر، **التقرير السنوي حول التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، 2013.

4-بنك الجزائر، **التقرير السنوي حول التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، 2016.

5-بيان اجتماع مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي 2010-2014.

تاسعا: مواقع الانترنت

1-أسامة عبد الخالق الأنصاري، **ادارة البنوك التجارية والبنوك الإسلامية**. متوفر على الموقع:

www.kotobarabia.com

2- الديوان الوطني للإحصاء. من الموقع: www.ons.dz

3-جلال خشيب، **النمو الاقتصادي مفاهيم ونظريات**. متوفر على الموقع:

www.alukah.net>doc 22/02/2018 à 23:03

4-رأفت محمد، **معوقات التنمية في الدول النامية**. متوفر على الموقع:

mawdoo3.com/ le18/02/2018 à 09:25

5-محمد نبيل الشيمي، **التنمية الاقتصادية في الدول النامية ووسائل تمويلها**، الحوار المتمدن، العدد2538، 2009/01/26.متوفر على الموقع:

www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=160291

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

6-مفهوم التنمية الاقتصادية. من الموقع: Mawdoo3.com

7-ناصر مشري والشريف بقة، **تقييم حصيلة برامج ومخططات التنمية في الجزائر: دراسة اقتصادية خلال الفترة 2005-2015**، فبراير 2018، متوفر على الموقع:

https://giem.kantakji.com/article/details/ID/1120

8-نظريات التنمية الاقتصادية. متوفر على الموقع:

https://ar.wikipedia.org/wiki/

9-نظريات التنمية بين روستو ونقد جلال أمين، صحيفة الأيام البحرينية، العدد9288، 2014/09/14.

متوفر على الموقع : www.alayam.com

10-https://data.worldbank.org/indicator/NY.GNP.PCAP.CN?locations

=DZ

II. المراجع باللغة الأجنبية

أولا: الكتب

1-Gerald M.Meier & Joseph E.Stiglitz, **Frontiers of Development Economics-the future in respective**, Oxford University Press, New York, 2001.

2-Karl E. Case & others, **Principles of Macroeconomic**, Pearson Education, Tenth edtion, United States of America, 2012.

ثانيا: الملتقيات

1-Karla, Hoff**, Beyond Rosenstein-Rodan: the Modern Theory of Underdevelopment Traps**, the World Bank, Annual World Bank Development Economics Conference, Washington, D. C, April 10, 2000.


الملاحق

الملحق رقم (1): نتائج اختبارات الاستقرارية للسلاسل الزمنية

أ-استقرارية المتغير التابع في المستوى

Null Hypothesis: LPIB_TETE has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.478840	0.5180
Test critical values:	1% level	-3.920350	
	5% level	-3.065585	
	10% level	-2.673459	

Null Hypothesis: LPIB_TETE has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.708823	0.9536
Test critical values:	1% level	-4.667883	
	5% level	-3.733200	
	10% level	-3.310349	

Null Hypothesis: LPIB_TETE has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		3.085503	0.9984
Test critical values:	1% level	-2.717511	
	5% level	-1.964418	
	10% level	-1.605603	

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

ب-استقرارية المتغير التابع عند أخذ الفروق الأولى

Null Hypothesis: D(LPIB_TETE) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.323314	0.0324
Test critical values:	1% level	-3.959148	
	5% level	-3.081002	
	10% level	-2.681330	

Null Hypothesis: D(LPIB_TETE) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.917831	0.0386
Test critical values:	1% level	-4.728363	
	5% level	-3.759743	
	10% level	-3.324976	

Null Hypothesis: D(LPIB_TETE) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.227056	0.0293
Test critical values:	1% level	-2.728252	
	5% level	-1.966270	
	10% level	-1.605026	

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

جـــ-استقرارية المتغير المستقل في المستوى

Null Hypothesis: LCMLD has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.890427	0.9923
Test critical values:	1% level	-3.920350	
	5% level	-3.065585	
	10% level	-2.673459	

Null Hypothesis: LCMLD has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.215579	0.8712
Test critical values:	1% level	-4.667883	
	5% level	-3.733200	
	10% level	-3.310349	

Null Hypothesis: LCMLD has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		2.088731	0.9870
Test critical values:	1% level	-2.717511	
	5% level	-1.964418	
	10% level	-1.605603	

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

- استقرارية المتغير المستقل عند أخذ الفروق الأولى

Null Hypothesis: D(LCMLD) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.171672	0.0425
Test critical values:	1% level	-3.959148	
	5% level	-3.081002	
	10% level	-2.681330	

Null Hypothesis: D(LCMLD) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.116105	0.0278
Test critical values:	1% level	-4.728363	
	5% level	-3.759743	
	10% level	-3.324976	

Null Hypothesis: D(LCMLD) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.729506	0.0100
Test critical values:	1% level	-2.728252	
	5% level	-1.966270	
	10% level	-1.605026	

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الملحق رقم (2): التكامل المشترك ونتائج استقرارية البواقي

أ-نتائج التقدير باستخدام طريقة المربعات الصغرى

Dependent Variable: LPIB_TETE
Method: Least Squares
Date: 05/23/18 Time: 22:30
Sample: 2000 2016
Included observations: 17

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LCMLD	0.833860	0.210420	3.962833	0.0013
C	3.274389	0.592778	5.523801	0.0001

R-squared	0.511465	Mean dependent var	5.604011
Adjusted R-squared	0.478896	S.D. dependent var	0.434902
S.E. of regression	0.313945	Akaike info criterion	0.630931
Sum squared resid	1.478419	Schwarz criterion	0.728956
Log likelihood	-3.362916	Hannan-Quinn criter.	0.640675
F-statistic	15.70405	Durbin-Watson stat	0.343454
Prob(F-statistic)	0.001250		

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS

ب-اختبارات الاستقرارية للبواقي في المستوى

Null Hypothesis: RESID01 has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.776141	0.3776
Test critical values:	1% level	-3.920350	
	5% level	-3.065585	
	10% level	-2.673459	

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

Null Hypothesis: RESID01 has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.833858	0.9394
Test critical values:	1% level	-4.667883	
	5% level	-3.733200	
	10% level	-3.310349	

Null Hypothesis: RESID01 has a unit root

Exogenous: None

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.801517	0.0690
Test critical values:	1% level	-2.717511	
	5% level	-1.964418	
	10% level	-1.605603	

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS

جـــ-اختبارات الاستقرارية للبواقي عند أخذ الفروق الأولى

Null Hypothesis: D(RESID01) has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.278088	0.0351
Test critical values:	1% level	-3.959148	
	5% level	-3.081002	
	10% level	-2.681330	

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

Null Hypothesis: D(RESID01) has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.210970	0.0237
Test critical values:	1% level	-4.728363	
	5% level	-3.759743	
	10% level	-3.324976	

Null Hypothesis: D(RESID01) has a unit root

Exogenous: None

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.355926	0.0025
Test critical values:	1% level	-2.728252	
	5% level	-1.966270	
	10% level	-1.605026	

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الملحق رقم (3): اختبارات نموذج VAR

أ-درجات التأخير حسب معايير المعلومات

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	29.63465	NA*	3.43e-05*	-4.605774	-4.524957*	-4.635696
1	33.52814	5.840237	3.56e-05	-4.588023	-4.345570	-4.677788
2	36.55766	3.534437	4.57e-05	-4.426276	-4.022187	-4.575884
3	41.81992	4.385224	4.65e-05	-4.636654*	-4.070930	-4.846105*
4	42.33939	0.259736	0.000145	-4.056566	-3.329206	-4.325861

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS

ب-تقدير العلاقة باستعمال نموذج VAR

	DLPIB_TETE	DLCMLD
DLPIB_TETE(-1)	-0.877072 (0.57765) [-1.51835]	1.342753 (0.71543) [1.87683]
DLPIB_TETE(-2)	-0.963442 (0.74377) [-1.29535]	1.217684 (0.92118) [1.32188]
DLPIB_TETE(-3)	0.263744 (0.75062) [0.35137]	0.497451 (0.92967) [0.53508]
DLCMLD(-1)	-0.530576 (0.42711) [-1.24225]	0.542558 (0.52899) [1.02566]
DLCMLD(-2)	-0.851611 (0.46128) [-1.84620]	0.834169 (0.57131) [1.46011]
DLCMLD(-3)	0.013054 (0.51566) [0.02531]	0.423807 (0.63866) [0.66359]
C	0.290822 (0.14831) [1.96094]	-0.281389 (0.18368) [-1.53193]
R-squared	0.499146	0.479069

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

Adj. R-squared	-0.001708	-0.041862
Sum sq. resids	0.054791	0.084047
S.E. equation	0.095561	0.118355
F-statistic	0.996590	0.919640
Log likelihood	17.10345	14.32244
Akaike AIC	-1.554377	-1.126529
Schwarz SC	-1.250174	-0.822326
Mean dependent	0.072919	0.084219
S.D. dependent	0.095479	0.115953

Determinant resid covariance (dof adj.)	1.88E-05
Determinant resid covariance	4.00E-06
Log likelihood	43.89969
Akaike information criterion	-4.599952
Schwarz criterion	-3.991545

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS

جـــ-اختبارات السببية

Pairwise Granger Causality Tests

Date: 05/31/18 Time: 18:35

Sample: 2000 2016

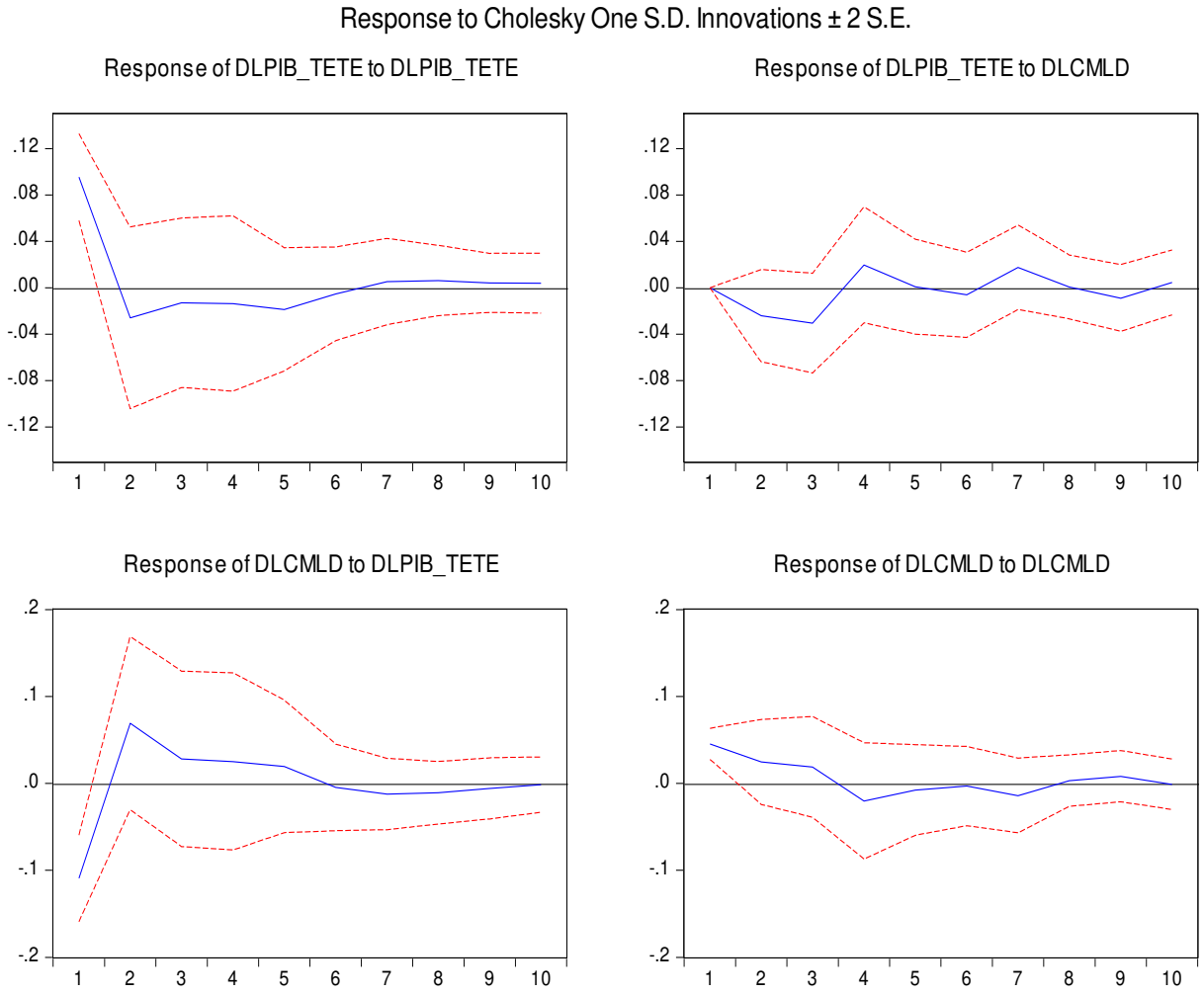
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DLCMLD does not Granger Cause DLPIB_TETE	14	3.75994	0.0650
DLPIB_TETE does not Granger Cause DLCMLD		5.15839	0.0322

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

د–دوال الاستجابة الدفعية



المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

هـــ-تحليل التباين

Variance Decomposition of DLPIB_TETE:

Period	S.E.	DLPIB_TETE	DLCMLD
1	0.095561	100.0000	0.000000
2	0.101865	94.42326	5.576744
3	0.107136	86.81982	13.18018
4	0.109763	84.24918	15.75082
5	0.111339	84.68468	15.31532
6	0.111630	84.46472	15.53528
7	0.113142	82.44716	17.55284
8	0.113317	82.49666	17.50334
9	0.113749	82.00662	17.99338
10	0.113914	81.89137	18.10863

Variance Decomposition of DLCMLD:

Period	S.E.	DLPIB_TETE	DLCMLD
1	0.118355	85.32532	14.67468
2	0.139190	86.26640	13.73360
3	0.143216	85.29247	14.70753
4	0.146822	84.08276	15.91724
5	0.148291	84.12493	15.87507
6	0.148402	84.10157	15.89843
7	0.149578	83.46123	16.53877
8	0.150007	83.51303	16.48697
9	0.150338	83.29848	16.70152
10	0.150353	83.29388	16.70612

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر